جامعة اليرموك

كلية الآثار والأنثربولوجيا

قسم صيانة المصادر التراثية وإدارتها

المجتمع المحلي بين السياسات العشوائية والتنمية المستدامة لإدارة التراث

(دراسة حالة /جبل القلعة)

The Local Community within the Random Policies and the Sustainable Development for Heritage Management

(Amman Citadel / Case Study)

إعداد الطالب

حسام عطاالله حجازين

إشـــــراف :

د. محمد سليمان شناق

جامعة اليرموك

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الآثار والأنثربولوجيا

قسم صيانة المصادر التراثية وإدارتها

المجتمع المحلي بين السياسات العشوائية والتنمية المستدامة لإدارة التراث

(دراسة حالة /جبل القلعة)

The Local Community within the Random Policies and the sustainable Development for Heritage management

(Case Study / Amman Citadel)

إعداد الطالب

حسام عطاالله حجازين

الرقم الجامعي

٢٠٠٦٧٦٠٠٠١

مقدم إلى قسم صيانة المصادر التراثية وإدارتها

لعام ٢٠٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الآثار والأنثربولوجيا
قسم صيانة المصادر التراثية وإدارتها

المجتمع المحلي بين السياسات العشوائية والتنمية المستدامة لإدارة التراث

(دراسة حالة /جبل القلعة)

The Local Community within the Random Policies and the sustainable Development for Heritage management

(Case Study / Amman Citadel)

إعداد الطالب
حسام عطاالله حجازين
بكالوريوس سياحه وآثار _ جامعة مؤته ١٩٩٦

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة المصادر التراثية .

لجنة المناقشة :

١- د. محمد الشناق.................................. مشرفًا ورئيسًا.
٢- أ.د زيدون المحيسن................................ عضواً.
٣- د. رمضان عبدالله................................. عضواً.
٤- د. عبدالرحمن السروجي.............................. عضواً.

تاريخ المناقشة : ٣-١-٢٠١٠

الإهداء..................................

أهدي عملي هذا.............

إلى أبي رمز العطاء

وإلى أمي رمز الحنان

وإلى زوجتي رمز المحبة والإخلاص.

وإلى أساتذتي الأفاضل وكل من ساهم ودعم نجاح هذه الدراسة وتقديمها إلى حيز الوجود.

حسام حجازين

شكر وتقدير..

بالبداية أشكر الله تعالى عز وجل الذي منحني الجهد والصبر في إستكمال هذه الدراســـة متحـــديًا الظروف والصعوبات.

كما أقدم خالص الشكر والعرفان إلى مشرفي حضرة الدكتور الفاضل محمد سليمان شناق على مـــا قدم لي من جهده ووقته الثمين ،وإلى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضـــل،وأتقدم بالـــشكر الجزيـــل إلى أساتذتي في قسم صيانة المصادر التراثية وإدارتها على أتمام هذه الدراسة .

كما أقدم شكري الى أعضاء المجتمع المحلي في جبل القلعة، وإلى عطوفة مدير عـــام دائـــرة الآثـــار الدكتور فواز الخريشة وزملائي بدائرة الآثار العامة ، وكل من ساعدني في الحصول على المعلومات والإرشادات لإتمام هذه الدراسة .

حسام حجازين

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

الفصل الاول

مشكلة البحث

الفصل الثاني

مجتمع الدراسة

الفصل الثالث

الاجراءات والمنهجية

الفصل الرابع

عرض البيانات والتحليل

الفصل الخامس

التحليل والنتائج

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء عن مدى مشاركة المجتمع المحلي القريب من آثار جبل القلعة في خطة التطوير والتنمية المستدامة التي تمت في الموقع ،وخصوصًا المالكين للمباني التراثية القريبة من جبل القلعة،من أجل جعلهم جزءاً من الموقع الأثري ،من خلال عمل خطة إدارية تنموية لهذه المباني وربطها مع الاستراتجية الوطنية لتطوير القطاع السياحي في الاردن والمخطط الشمولي لمدينة عمان .

وللتوصل للمهمة الرئيسية لهذه الدراسة كان لا بد من تقسيمها إلى خمسة فصول ،حيث تناول الفصل الأول مشكلة الدراسة وتقنيات جمع المعلومات وصعوبات العمل الميداني والإطار النظري والتحليلي والدراسات السابقة وتجارب بعض الدول ثم الطريقة والإجراءات ،أما الفصل الثاني فيتناول مجتمع الدراسة المؤلف من مقدمة تاريخية عن مدينة عمان ،وتاريخ عمان في المصادر التاريخية القديمة ،ومقدمة تاريخية عن موقع جبل القلعة ،وعمان مع بداية القرن العشرين ثم عرض مجتمع الدراسة.

أما الفصل الثالث فقد شمل على الاجراءات والمنهجية، التي هدفت لجمع المعلومات للتعرف على آراء وردود فعل المجتمع المحلي، حول المشاركة بخطة التطوير ، فكان أولها عرض الاستبيان ودوره وأهميته ثم المقابلات الشخصية لبعض العينات للمجتمع المحلي، أما الجزء الثالث من هذا الفصل اختيار حالات دراسية متنوعة لبعض الفئات التي تنطبق عليهم مشكلة الدراسة، أما الفصل الرابع يتناول عرض البيانات والتحليل من تحليل الدراسة ،والمخطط الشمولي لأمانة عمان الكبرى، وعمليات الصيانة والترميم في الموقع ودور المجتمع المحلي فيها، وخطة التطوير الجديدة لجبل القلعة

أما الفصل الخامس سوف يتناول التحليل والنتائج وربطها مع المواثيق العالمية والدراسات الـسابقة التي أقرت بمشاركة المجتمع المحلي في خطة التطوير للمواقع الأثرية القريبة منهم ،و ثم التوصيات .

وقد توصلت الدراسة إلى النقاط المهمة التالية :

أولاً : إن نسبة عالية من أعضاء المجتمع المحلي المجاور للموقع الأثري، يفتقرون للتوعية الأثرية حول أهمية الإرث الثقافي ،والذي يساهم في زيادة الدخل الاقتصادي للبلد وتوفير فرص العمل ، والذي أدى إلى هجرة بعض مبانيهم التراثية وتدميرها لتصبح مكباً للنفايات ،والـبعض الآخـر منـها تم تأجيرها للعمالة الوافده ولأشخاص لا يدركون أهميتها الثقافية .

ثانياً :إن الارتباط الواضح لبعض السكان المحليين بالمكان، يرجع لعدم وجود السكن البديل بسبب الغلاء المعيشي والظروف الاقتصادية، والبعض الآخر يعود للارتباط الروحي بالمنطقة التي تحمل بين حاراقا أجمل الذكريات .

ثالثاً: إن نسبة مشاركة المجتمع بخطة التطوير لمشروع جبل القلعة كانـت٤% خـلال التحليـل الإحصائي، مما أدى إلى عدم الرضى والتعاون من جهتهم ،وهذا التهميش سوف يـؤدي إلى عـدم انتمائه واحترامه للموقع الأثري الذي ستتحمله الجهات التي أشرفت على مشروع التطوير ،ومـن جهة أخرى انطبق ذلك الأمر على الخطة الاستراتجية لتطوير قطاع السياحة والمخطط الشمولي لمدينة عمان.

رابعاً : أظهرت النتائج أن الأسباب التي أدت إلى وصول المباني السكنية لحالة من الخراب والـدمار وهجرة أصحابها ، هو تحسن الظروف الاقتصادية لبعض السكان المحلـيين والانتقـال إلى منـاطق جديدة، تمتاز بالخدمات والبنية التحتية الجيدة والبعد عن الضوضاء والازدحام ،والبعض الآخر مـن

هذه المباني المهجورة كان السبب في هجرها، زيادة عدد أفراد الأسره التي لاتستوعب لتأسيس أسرة جديدة ،مما اضطر أصحابها لتركها وتأجيرها لأصحاب الدخل المتدني والعمالة الوافدة .

خامساً : فيما يتعلق بإعداد خطة إدارية تنموية للمباني السكنية المجاورة للموقع الأثري، اســتثمارها لمصلحة أصحابها،تبين بأن بعض العائلات المالكة لهذه المباني ،قد أظهرت التعاون بخــصوص تــوفير مكان مناسب، بعد إجراء أعمال الترميم والصيانة التي تؤهل مناطق سكناهم لخدمة السائح وفرصة جيدة لتفاعل الطرفين مع بعضهم البعض، وللتعرف علــى ثقافــة وعــادات وتقاليــد المجتمــع المحلي،وبنفس الوقت توفير فرص العمل للمجتمع المحلي ليدر عليهم الدخل كي يــضطروا علــى إحترام المكان والحفاظ على هويته التاريخية بعيداً عن هجرته وتدميره مهما كانت الظروف، تحــت مظلة قانون حماية التراث العمراني والحضري للمباني المحيطة بالموقع الأثري من الهدم والإزالــة،والتي بنيت ببداية القرن العشرين،والذي طالب أغلب أعضاء المجتمع المحلي بتفعيله.

Abstract

This study aims to shed light on the integration and participation of the local community, residing near the antiquities of the Amman Citadel, in the sustainable development plan that was carried out at the site. Of particular concern are the owners of the heritage buildings at Jabal al-Qal'a near the Citadel site, in order to associate them with the archaeological site through formatting a management plan for these buildings, and linking the plan with the national strategy for the development of the tourism sector in Jordan, and the master plan for the city of Amman.

To reach the main task of this study, it was divided into five chapters, whereby the Chapter I deals with the problems of this study, information gathering techniques, the difficulties of field work, theoretical and analytical framework, previous studies and the experiences of several countries, then the methodology and procedures. Chapter II presents a historical introduction to the city of Amman, Amman's history as derived from historical sources, a historical introduction on the Citadel, and Amman at the beginning of the twentieth century, followed by the community under study.

Chapter III is of three parts that aim to gather information in order to identify the views and reactions of the local community, concerning their participation in the development plan of the antiquities at the Citadel. The first part is the questionnaire and its importance, then personal interviews with samples of the local community, while the third part of this chapter is the selection of case studies involving groups to whom the problems addressed in this study apply.

Chapter IV is the analysis of the study, the Master Plan of the City of Amman, the conservation and restoration work at the site and the role of the local community in it, and the new plan for the development of Citadel.

Finally Chapter V presents the analyses and results, and links them with international conventions and previous studies that endorse local community participation in the development plans of neighboring archaeological sites, and then recommendations are presented.

The study reached the following important points:

First: a high proportion of members of the local community adjacent to the archaeological site lacked awareness of the importance of the archaeological and cultural heritage, which contributes to the national income and provides work opportunities. This led to deserting some of their heritage buildings and their destruction, while some became waste dumps and others were rented out to expatriate workers and to people who do not realize their cultural importance.

Second: the clear attachment of some locals to the place is due in part to the lack of alternative housing, because of the high cost of living and economic conditions, while some have a spiritual link to the area.

Third: The participation rate of the local community in the development plan for the Citadel was ٤٪, which led to dissatisfaction and non-cooperation from their side. This marginalization will result in the alienation of the locals and their disrespect for the archaeological site, which would be borne by the parties who oversaw the development project.

Fourth: the results showed that the reason for the derelict residential buildings is that their owners deserted them when their economic conditions improved and they moved on to new areas that have services, good infrastructure and are distant from noise and congestion. Some of the abandoned buildings were the result of an increase in family members so they could not accommodate the founding of a new family, forcing the owners to lease their homes to low-income tenants and expats.

Fifth: with regard to the preparation of a management plan for the development of residential buildings adjacent to the archaeological site,

and their investment for the benefit of their owners, it was found that some of the families who owned these buildings have shown cooperation in this regard. They were willing to provide the right place, after restoration and maintenance work that would qualify their homes to serve tourists, and allow for contact between the two parties in order to know the culture, customs and traditions of the local community, and at the same time provide employment opportunities to the local community to generate income which would drive them to respect the place and maintain its historic identity, rather than desert it or destroy it whatever the circumstances. This development would be under the umbrella of the Law of Protection of the Architectural Heritage and Urban Buildings constructed of Twenty centuries, which most of the members of the local community demanded be applied to the buildings surrounding the archaeological site.

المقـدمــة :

يمثل التراث الثقافي الوطني بجميع أشكاله الجذور الثقافية لكل بلد ،مهما اختلفت ثقافته وعاداته وتقاليده،في التعبير على ما قدمه في تطوير الثقافة الإنـسانية ، ودوراً هامـاً في التنميـة الثقافيـة والاجتماعية والاقتصادية للشعوب. من هنا بدأت الشعوب والأمم التي تنعم بكنـزاً ثقافياً متنوعـاً سواء كان تاريخياً أم طبيعياً،الاهتمام الكامل بحمايته وتنميته لمصلحة رفاهية شعوبها، لرفع المـستوى المعيشي والدخل اليومي .

يكتسب التراث الثقافي أهمية خاصة في التعبير عن هوية البلد وأخلاق المجتمـع المحلـي في قيمـه وعاداته السائدة فيه ،وعن مدى ما توصل إليه من تطور في شتى مجالات المعارف والعلوم ، وأيـضا مدى ارتباط المجتمعات السكانية بالاستقرار بالقرب من المواقع الأثرية، او الـسكن فيـه ؛كعقـد المقارنات مع وادي موسى وكذلك أم قيس ،الذي أصبحت جزءاً هاماً من الموقع الأثري الذي جعل المكان حياً ومستمراً . ومن هنا تبدأ الحاجة الماسة بالحفاظ على الإرث الثقافي، ودراسة كيفية تنميته واستثماره لخدمة المجتمع المحلي وتحسين الدخل القومي، على أن يكون ذلك مـن خـلال معـايير ومحددات بحيث لا يطغى فيها الجانب الاستثماري على الجانب الثقافي، من خـلال خطـة شـاملة للحفاظ والارتقاء بالمدينة التاريخية.

يعتبر التراث الأردني غني بجذروه الثقافية ،التي امتدت من عصور ماقبل التاريخ حتى هذا اليـوم، ويتمثل ذلك في موضوع الدراسة عن قلعة عمان المعلم الثقافي والتاريخي ،الـذي تحـدى الطبيعـة والإنسان ،بأن تظل أسوارها وأعمدتها شامخة في قلب العاصمة، ذات الطابع التاريخي المتنوع الذي امتد من العصور القديمة حتى هذه اللحظة. من هنا بدأ الاهتمام الجديد للحفاظ على هذا الإرث

الثقافي وتنميته ، من خلال توعية ومشاركة المجتمع المحلي المالك لهذه المباني التراثية وإدراكه لأهمية هذا الإرث واستدامته للأجيال القادمة ، و إيجاد الطرق والأنشطة لصالح هذا المجتمع بدون تجاهله مهما كانت الظروف .

بدأت الحكومة حديثاً ،بالاهتمام بالإرث الثقافي بكل أشكاله التاريخي والطبيعي لتفعيل دور الصناعة السياحية، لتكون الأردن منطقة جذب سياحي لجميع أنحاء العالم، يساهم في زيادة الدخل القومي، وتوفير فرص العمل وتشجيع القطاع الخاص والمستثمر المحلي،وهذه الخطوة الجديدة والجريئة سوف تعبر عن المفهوم الشامل عن ثقافة هذه الأمة وتراثها وإرثها للسائح الأجنبي وبنفس الوقت للمواطن الأردني .

يهدف موضوع الدراسة إلى البحث في مدى عدم مشاركة المجتمع المحلي المقيم في الجهة الجنوبية الشرقية لآثار جبل القلعة (حي جبل القلعة) في خطة التطوير التي نفذت بالموقع لعام ٢٠٠٨- ٢٠٠٩ م، والتعرف على السياسات التي اتبعتها الجهة المنفذة للمشروع حول دراسة أحوال المجتمع المحلي الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية كونه جزءاً هاماً في الموقع ،أما على مستوى إدراكه لأهداف مشروع التطوير بالموقع ،أو النظر في أهم متطلباته الخاصة على مستوى تنظيم الحي وإعادة النظر في إزالة كل المعوقات والمشاكل ، بالإضافة إلى ربط مدى نجاح خطة التطوير والتنمية بالموقع مع رضى المجتمع المحلي المقيم قرب الموقع الأثري،الذي يعتبر الجزء الهام بالعملية نحو تأهيل مجتمع مثقف ومدرك لأهمية الإرث الثقافي، ومردوده على المصلحة العامة ،ومحاولة وضع تصور إن أمكن حول مدى عمل خطة تنموية إدارية للمباني السكنية المهجورة والشاغرة لمنفعة المجتمع المحلي .

الفصل الاول

مشكلة البحث

مشكلة الدراسة

تقنيات جمع المعلومات

صعوبات العمل الميداني

الإطار النظري والتحليلي

الدراسات السابقة

تجارب بعض الدول

الطريقة والإجراءات

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في مدى مشاركة أعضاء المجتمع المحلي في خطة التطوير والتنمية التي تنفذ بموقع جبل القلعة ،وخصوصاً المالكين للمباني السكنية الحديثة والقديمة في حي جبل القلعة ، والتي تقع ضمن الموقع الأثري والمجاورة له ، وجعلهم جزءاً من الموقع الأثري من خلال وضع خطة إدارية تنموية لهذه المباني ،وربطها مع الاستراتيجية الوطنية لتطوير القطاع السياحي في الأردن والمخطط الشمولي لمدينة عمان ، وسوف تقوم هذه الدراسة بالإجابة عن الأسئلة التالية:

أسئلة الدراسة:

١- ما هي نسبة التوعية الأثرية للمجتمع المحلي حول أهمية الإرث التاريخي والحضاري الذي يمثل العامود الفقري للدخل الاقتصادي في المملكة ؟

٢- هل هناك ارتباط بين أعضاء المجتمع المحلي وأماكن سكناهم بالوقت الحالي ،وخصوصاً بهذه الفترة التي بدأ سكانها بهجرتها لعدة أسباب ،منها : طمع أصحابها بتمليكها لأمانة عمان بمبالغ عالية سوء تنظيمها ، أصبحت قديمة ومدمرة وبحاجة لأموال لترميمها وصيانتها ؟

٣- هل تم مشاركة المجتمع المحلي المجاور للقلعة في خطة تطوير جبل القلعة التي أنجزت في عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ م ، بمشاركة عدة جهات أهمها : (مشروع سياحه في الاردن

United State Agency of International Development
(USAID)

ودائرة الآثار العامة،وأمانة عمان الكبرى ،ووزارة السياحة والآثار).

٤ – ما مدى مشاركة المجتمع المحلي في الاستراتجية الوطنية لتطوير القطاع السياحي في الأردن ؟

حذت هذه الاستراتجية لتطوير الوعي السياحي بثقافة وإرث المملكة وحضارهاوكنوزها الأثرية ،في إطار التنمية السياحية المستدامة ودمج المجتمعات المحلية والمؤسسات غير الحكومية في المشاريع السياحية .

٥- ما هي نسبة مشاركة المجتمع المحلي في مشروع المخطط الشمولي لمدينة عمان ؟

٦- ما هي حالة المباني السكنية المجاورة للموقع الأثري ،وإمكانية تنميتها لتكون ذات منفعة اقتصادية لأصحابها ؟

٧- هل هناك تطبيق لقانون حماية التراث العمراني والحضري للمباني المحيطة بالموقع الأثري من الهدم والإزالة التي بنيت ببداية القرن العشرين ؟

٨- هل هناك قبول من المجتمع المحلي المجاور لجبل القلعة للحفلات والفعاليات التي تبدأ في فصل الصيف ؟

أهمية الدراسة :

تعتبر هذه الدراسة مهمة في مجال الحفاظ على تكامل الموقع الأثري ،وبالتحديد جبل القلعة وأعضاء المجتمع المحلي المالكين للمباني السكنية التراثية المجاورة للموقع الأثري، من خلال وضع خطة إدارية تنموية لهذه المباني ، ترفع بدورها المستوى المعيشي والدخل الاقتصادي للمجتمع المحلي المجاور للموقع الأثري ذوي الدخل المتدني .

تتلخص أهمية هذه الدراسة بعدة نقاط :

١- المجتمع المحلي عنصر فعال للمشاركة في التنمية المستدامة.

خلال عملية التخطيط لأي مشروع يندرج تحت التطوير والتنمية المستدامة ،لا بد من مشاركة المجتمع المحلي وعدم تغافله ، لان الهدف الرئيسي من التنمية ،هو إحياء واستدامة الموقع من أجل المنفعة الاقتصادية للبلد والمواطن ، ولا يوجد موقع في العالم بحاجة لتنميته إذا لم يتواجد فيه العنصر البشري ، لذا لا بد من مشاركته بعملية التخطيط والأخذ باقتراحاته ورؤيته المسقبلية بجميع فئاته من صاحب رأس المال (المستثمر) ،والفئة العاملة من ذوي الاختصاص الوظيفي التي تشغل المشاريع والمجتمع المحلي الذي يقطن ضمن مناطق التنمية والمتواجد بشكل دائم . كل هذه الفئات لابد لها من المشاركة في عملية التنمية المستدامة ، سواء في استقبال السواح وتوفير الجو الآمن والتفاعل معهم ومساهمة المجتمع المحلي في إدارة المواقع السياحية،كذلك تفاعل المجتمعات المحلية بالحفاظ على الصناعة السياحية ،لأن السائح المثقف الجديد بدأ يبحث عن تجارب أكثر أصالة كركوب الخيل والاندماج مع المجتمع المحلي، لمحاولة فهمهم والتعرف على عاداهم وتقاليدهم كالأكل والشرب والمسكن والملبس.

٢- سلوكيات المجتمع المحلي وإدراكه لأهمية المواقع الثقافية والتراثية ، والتعاون مع الجهات الحكومية والخاصة المسؤولة عن عملية التنمية والتطوير، والتي تعتبر من الطرق الضرورية إلى توعيته بأهمية المنتج السياحي ،والعوائد المادية المرجوه منه خلال مشاركتهم في عملية التنمية والتطوير.

٣- وضع أسس ووسائل جديدة وفاعلة قابلة للتطبيق في توعية المجتمع المحلي المجاور للموقع، للتأكد على أهمية التراث الثقافي بشكل خاص والمجتمع الاردني بشكل عام .

ومن هذا المنطلق وبناء على قانون حماية التراث العمراني والحضري لسنة ٢٠٠٣ ،لا بد من تفعيل أركان هذا القانون على أرض الواقع المتفق عليه في المادة (٥ ك) الذي يقول :

العمل على نشر الوعي على مختلف المستويات للحفاظ على التراث العمراني والحضري، بأي من الطرق التالية :

أ- تشجيع السياحة في المواقع التراثية التي تم ترميمها وإعادة تأهيلها .

ب- عقد المؤتمرات والندوات المحلية وورش العمل وإعداد النشرات عن المواقع التراثية .

ج- تفعيل العمل الشعبي التطوعي في هذا المجال بمشاركة مؤسسات خاصة ذات علاقة .

مبررات الدراسة:

تكمن مبررات هذه الدراسة هل هناك فجوة حقيقية أفقدت المجتمع المحلي اهتمامه بالإرث الحضاري وفوائده الاقتصادية على الدخل القومي والشخصي ، والتي أدت لهجرة مناطق سكناهم والخروج منها ، ومحاولة تطوير وإيجاد البرامج والأسس من خلال تحليل المبررات المندرجة التالية :

١- عدم وجود ممثلين عن المجتمع المحلي في مشاريع التنمية والتطوير، وتمثل ذلك بخطة التطوير الحديثة لجبل القلعة التي أقرت في عام ٢٠٠٧ بمشاركة (مشروع سياحه في الاردن (USAID) ، دائرة الاثار العامة،وأمانة عمان الكبرى ،ووزارة السياحة والآثار .

٢- إفتقار المعايير والأسس في مشاريع التنمية المحلية لمشاركة أعضاء المجتمع المحلي .

٣- عدم وجود برامج للتوعية الأثرية المستمره لأعضاء المجتمع المحلي المجاور للموقع الأثري، تبين أهمية التراث الثقافي الذي تعتمد عليه البلدان المتقدمة في زيادة الدخل القومي والسياحي .

٤- انعدام ثقة المجتمع المحلي المجاور للموقع الأثري ، وتشجيعه بالبقاء في أماكن سكناهم التي أصبحت بالوقت الحالي مكب للنفايات، والبحث عن الطرق والوسائل الفاعلة ،لاستمرار تواجدهم في بيوتهم، من خلال المساهمة في إعادة تطوير وتأهيل منازلهم القابلة للتطوير وإقامة

المشاريع الاستثمارية الصغيرة الخاصة بهم، ولتحسين دخلهم اليومي كون أغلب سكان المنطقة من ذوي الدخل المتدني.

٥- الحفاظ على أصالة الموقع الأثري واستدامته، من خلال إبقاء تواجد السكان المحليين الذين هم جزء لايتجزأ من الطابع التاريخي للموقع وتكامله ، ولو وجد عنصر المشاركة للمجتمع المحلي المجاور للقلعة لمشروع التطوير الجديد ،لما هجرت مبانيهم وفقد الموقع أصالته .

٦- محاولة كسب ثقة المجتمع المحلي المجاور لجبل القلعة ،حيث إن إدارة جبل القلعة السابقة الممثلة بدائرة الآثار العامة، لم تقم بأية نشاطات لتوعية المجتمع المحلي بأهمية الموقع الأثري، ودوره في إحياء المنطقة ،وسبب ذلك التقصير أدى إلى الاعتراض المستمر على إقامة أي نشاطات داخل حرم القلعة وتكرر ذلك أيضاً بالخطة الجديدة لجبل القلعة .

وقد قامت هذه الدراسة ،باتباع المنهج التاريخي ،حيث سيتتبع الباحث التطور التاريخي والعمراني للمنطقة ،خلال زحف التجمعات البشرية إلى العاصمة عمان، وبالتحديد حول حدود القلعة من بداية القرن العشرين ، والمنهج الوصفي والتحليلي الذي يتعلق بدراسة تركيبة طبقات المجتمع المحلي المجاور للموقع الأثري ، ومدى تقبلهم والمشاركة في موضوع التأهيل، من خلال المقابلات الشخصية وتوزيع الاستبانات ، ووصف حالة المباني السكنية المجاورة للموقع الأثري، بالإضافة لإجراء مقابلات مع صانعي القرار ومع أعضاء المجتمع المحلي .

وأيضاً دراسة الأدب السابق المتعلق بموضوع الدراسة ،،وتتبع أهم الخطط المحلية التي أقرت قبل سنوات ،حول مشاركة المجتمع المحلي بهذه الخطط لتحسين دخله وتوفير فرص العمل، وأهمها :

١- تتبع مراحل مخطط عمان الشمولي ومدى مشاركة المجتمع المحلي في مشروع التطوير والتنمية للمدينة التي بدأت من عام ٢٠٠٥ حتى نهاية ٢٠٠٩م.

٢- تتبع مراحل الاستراتيجية الوطنية لتطوير السياحة في الأردن ،ودور المجتمع المحلي بالمشاركة بجميع فئاته التي بدأت من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١٠م.

وأخيراً تتبع أهم المشاريع وتجارب بعض الدول ،التي تحدثت عن عمليات تنمية المواقع السياحة وتطويرها، ومدى مشاركة المجتمع المحلي ، إما أن تكون من داخل الأردن أو الدول المجاورة، للتوصل الى الأسس والطرق الصحيحة لمثل هذه المشاريع .

أما بخصوص أهداف هذه الدراسة أيضاً،محاولة توجيه المؤسسات الحكومية والخاصة المعنية بمشاريع التطوير والتنمية المستدامة، لعدم تجاهل المجتمع المحلي ، من خلال وضع آلية وأسس يتم الاعتماد عليها أثناء مشاريع التنمية ، لأن عدم قناعته وإرضاءه ،ربما يسبب عملية عكسية في عدم نجاح مشاريع التنمية والتطوير.

ومن جهة أخرى إدراك وتوعية المجتمع المحلي، بأن المشاركة والمساهمة بمشاريع التطوير، سوف تقدم على رفع المستوى المعيشي للسكان المحليين والاقتصادي والثقافي والتعليمي، كما جاء ذلك في الاتفاقية العالمية للسياحة الثقافية عام ١٩٩٩ خصوصا أهم من أصحاب الدخل المحدود .

كما تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مقترحات جديدة لحماية المباني التراثية من الهدم العشوائي من قبل أصحابها،ويعود ذلك إلى عدم إدراك المجتمع لأهمية المكان ونقص قوانين الحماية ، كما جاء في ميثاق الايكوموس (الميثاق الخاص بالعمارة المحلية التقليدية) لعام ١٩٩٩، ليؤكد على أهمية العمارة التقليدية ووضع المبادىء والأسس للمحافظة عليها ، وكذلك أكد ميثاق الايكوموس لعام ١٩٨٧ (المحافظة على المدن التاريخية) ،على أهمية التخطيط والمحافظة على هذه المناطق(برنارد ويوكيليتو ١٩٩٨).

خلاف ما ذكر في حالة مشاركة المجتمع المحليً سوف ينعكس على زيادة الحركة السياحية بالعاصمة عمان والمناطق السياحية الأخرى ، والعمل على إبقاء السائح فترة أطول للتمتع بغنى العاصمة بالمظاهر التاريخية والثقافية (مشروع سياحه ٢ ،تشرين أول ٢٠٠٨).

تقنيات جمع المعلومات وصعوبات العمل الميداني

يتم بهذا الجزء تقديم عرض كامل عن أهم الطرق التي تقيد بها الباحث بجمع المعلومات، وأهم الصعوبات التي واجهت العمل الميداني في الموقع الأثري والمنطقة السكنية، وبالتحديد في حي جبل القلعة .

الإجراءات والمنهجية

تنوعت الطرق الفعلية في جمع المعلومات عن موضوع الدراسة من أجل توضيح الأسس المتبعة في ذلك، وأول هذه الطرق كانت بجمع المعلومات العامة من عدة جهات حكومية وخاصة، والتي تحدثت عن موضوع الاهتمام الكامل بمشاركة المجتمعات المحلية القريبة من المواقع الأثرية في خطط التنمية والتطوير والسعي الى تحقيق رغباتهم وتطلعاتهم .

كانت الطريقة الرئيسية لجمع المعلومات إتباع طريقة العمل الميداني والزيارات المتعددة للموقع الأثري أولاً، للتعرف على مراحل التطويروالتنمية في الموقع بجميع مراحلها من البداية حتى النهائة لمشاهدة وملاحظة وجود مشاركة للمجتمع المحلي في المشروع أم لا،أما الجزء الآخر للطريقة الرئيسية لجمع المعلومات عن موضوع الدراسة ،القيام بعدة زيارات ميدانية للسكان المحليين في بيوتهم القريبة من الموقع الأثري، وبالتحديد سكان حي جبل القلعة للتعرف على أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية ،وأهم المشاكل الفعلية التي تواجههم بمنطقة سكناهم ، بالإضافة لذلك فإن البعض منهم قدموا ما لديهم من استياء حول ما تم بالقلعة من تطوير وتحديث،دون الرجوع لهم حول هذا الموضوع ،مع العلم أنهم بأشد الحاجة لتقديم الدعم لهم من الجهات المسؤولة ،للنظر بطلباتهم والتعرف على الخدمات غير المتوفرة بمنطقة سكناهم.

وأخيراً فأن الطريقة الرئيسية لجمع المعلومات لموضوع الدراسة ،قد تمت باتباع المقابلات الشخصية المتنوعة من المالك والمستأجر،ومن صاحب مبنى حديث أوقديم،وطريقة توزيع الاستبانات التي كانت سهلة ومبسطة لكل شخص من حيث سهولة تعبئتها ،مع القيام بتقديم الشرح الكامل والمفصل عن أي استفسار متعلق بالأسئلة والهدف العام منها .

صعوبات العمل الميداني

واجهت الباحث عدة صعوبات أثناء العمل الميداني ،البعض منها تم تجاوزها، والبعض الآخركان من الصعب تجاوزها ،وأتت على النحو التالي :

- صعوبات المباني المهجورة والمهدمة

زادت في السنوات الماضية نسبة المباني السكنية المهجورة والمهدمة القريبة من الموقع الأثري الواقعة بالجهة الجنوبية الشرقية، والتي أصبحت مكرهة صحية ومأوى للزواحف الضارة، وملجأ لأصحاب السوابق لتعاطي الحبوب المخدرة والمشروبات الروحية ، وقد اشتكى سكان المجتمع المحلي من هذا الوضع ،وهذا أمر يحتاج لتدخل سريع من الجهات المعنية للقضاء على هذه الظاهرة ،وبالإضافة لذلك كان من الصعب الدخول للمباني المهدمة للتعرف على أنماط البناء والتصميم ،من أجل دراسة إمكانية تطويرها وتنميتها.

- صعوبات الحالة الاقتصادية لبعض السكان المستأجرين للمباني القديمة

من خلال الزيارة الميدانية لبعض البيوت السكنية المجاورة للموقع الأثري ،وبالتحديد السكان المستأجرين ، إذ قام بعضهم برفض التعاون والحديث عن الموضوع وتعبئة الاستبيان ،وخصوصاً كبار السن لأنهم اعتقدوا بأن هذه الدراسة من أجل إخلاء البيوت ،وتمليكها الى أمانة عمان

ودائرة الآثار العامة ،فقد تم سؤال أحد الاشخاص المالكين لهذه المبـــاني المـــؤجرة، ورد بـــأن المستأجرين سوف يواجهون مشكلة إذا تم الإخلاء، لعدم وجود بديل سكني جديـــد ،وســـوء أحوالهم الاقتصادية لا تسمح لهم بدفع أجور مرتفعة كون السكن الحالي قليل الأجر.

- صعوبات في التوعية الثقافية والأثرية للمجتمع المحلي

إن من أهم الصعوبات هي توعية المجتمع المحلي لأهمية الإرث الثقافي، فثمة إشاعة تتكرر علـــى ألسنة السكان ،بأن جميع البيوت سوف تستملك إلى أمانة عمان ودائرة الآثار العامـــة ،الأمـــر الذي أدى ببعض السكان المحليين، إلى هجرة بيوتهم منتظرين قرار التمليك ،انعكس ذلك على موضوع الدراسة، حيث أصبحت المباني القديمة قليلة للحيلولة من تنميتها وتطويرهـــا، ومـــن الصعوبات أيضاً افتقار أغلب سكان المجتمع المحلي للتوعية الأثرية ،إذ أصبح الموقع عبارة عـــن مكان للتنـــزه وقضاء أوقات الفراغ، وليس مكاناً تاريخياً يدر دخلاً على الأقتـــصاد الـــوطني والمحلي.

الإطار النظري والتحليلي

إن الهدف العام من هذا الفصل _تقديم الإطار النظري للدراسة_والذي سوف يتم استخلاصه من مجموعة متعددة من الدراسات السابقة وتجارب بعض الدول، التي لها تجربة واقعية ناجحة في عملية إدماج المجتمع المحلي القريب من الموقع الأثري في خطط التنمية والتطوير، وفي مجال إحياء الموقع الأثري وتكامله ،وسوف يتم من خلاله العرض الوافي للدراسات السابقة وتجارب بعض الدول وإظهار المفاهيم النظرية وتجارب بعض الدول المرتبطة مع موضوع الدراسة ،والتي تستطيع بالنهاية تفسير وتحليل هذه المفاهيم ،للوصول إلى الأسس والاستراتجيات المتبعة في إشراك المجتمع المحلي وإدماجه في خطط التنمية والتطوير للموقع الأثري، وتتناسب مع الظروف البيئية المحيطة.

وبصورة أوضح سوف يقدم الإطار النظري العتبة الأولى للوصول إلى نتيجة مقنعة، بربط الدراسات السابقة وتجارب بعض الدول مع الوضع الحالي في آثار جبل القلعة والمباني السكنية المجاورة ،وبنفس الوقت التعرف على أهمية العلاقة بين المجتمع المحلي للموقع الأثري والموقع نفسه،بضرورة إيجاد السياسات والاستراتجيات التي يكون من خلالها نجاح خطة التنمية بين الطرفين، بدون تجاهل المجتمع المحلي ،وتقديم الفائدة له بجو يسوده التعاون والمشاركة، وبنفس الوقت التوصل إلى إجابات على أسئلة الدراسة .

الدراسات السابقة

كان الاهتمام بمشاركة المجتمع المحلي في السابق بعيد جداً عن خطة الحفاظ والتنميــة المــستدامة للمواقع الأثرية ، حيث بدأت المنظمات العالمية المعنية بهذا الموضوع بالتركيز على الاهتمام بمشاركة المجتمع المحلي، بأن يكون جزءاً هاماً بإعداد خطط التنمية المستدامة والحفاظ.مثلاً هــدفت إتفاقيــة التراث العالمي لعام ١٩٧٢ خلال خطة الحفاظ على مواقع التراث الثقافي، بأن يقــوم الإدرايــون والمتخصصون بفهم احتياجات المجتمع المحلي ،ووضع الاستراتجية والخطط التي تتناسب مع القدرات والموارد المحلية المتوفرة ؛كأصحاب الحرف التقليدية، وقد ركزت أيضاً هذه الاتفاقية علــى إعــداد البرامج والدورات التدريبية والتعليمية لتوعية المواطن بشكل عام والمجتمع المحلي بــشكل خــاص، للحفاظ على المواقع الأثرية في المدارس والجامعات ،والتدريب على الأعمال الحرفية ،تحت إشراف متخصصين لديهم الخبرة الكافية بهذا المجال (برنارد ويوكيليتو،١٩٩٨) .

ورد عن ميثاق منظمة (ICOMOS)International Council on Monuments and Sites (المجلس الدولي للمحافظة على المباني والمواقع الاثرية) حول الحفاظ على القرى ومنــاطق الحضر في ميثاق واشنطن ١٩٨٧ ، لمشاركة المجتمع المحلي بهذه العملية ،من أجــل إنجــاح بــرامج الحماية والحفاظ وتشجيع مشاركتهم (ICOMOS ١٩٨٧).

وورد أيضاً عن ميثاق منظمة (ICOMOS) حول حماية الموروث الثقافي وإدارته لسنة ١٩٩٠،أن المشاركة الفعالة لعموم الجمهور ،يجب أن تشكل جزء من الاستراتجية لحماية الإرث،وعندما يتعلــق الموضوع بالسكان المجاورين للموقع الأثري ، يصبح الأمر ملزماً وأن تكون مــشاركة الجمهــور مصحوبة بحرية مطلقة ،للحصول على المعرفة اللازمة لاتخاذ القرارات ، ولهذا السبب ؛فإن إمــداد

الجمهور بالمعلومات عن عملية الحفاظ، شرط أساسي لإنجاح مشاريع الحماية بشكل متكامل (ICOMOS ١٩٩٠).

وورد عن ميثاق بورا لسنة ١٩٩٩ في أستراليا لحفظ المواقع ذات الأهمية الثقافية ،بضرورة احترام العلاقات القائمة بين الموقع الأثري والسكان المحليين ،والمحافظة عليها كي تدوم ،وفسح المجال للأشخاص والمجموعات ذوي العلاقة بالموقع الأثري، والعاملين بإدارة الموقع التعمق بمعرفتهم بالقيم التراثية (BURRA ١٩٩٩).

وقد تبنى المجلس الأوروبي للتراث الثقافي في جلسته التي عقدت في شهر تشرين الثاني لعام ٢٠٠٥ ،بأن المجتمع المحلي جزء من التراث الثقافي، وفي خطط التطوير للمساهمة في التنمية المحلية والنمو الاقتصادي(European Aid ٢٠٠٧).

قبل عملية شمل ومشاركة المجتمع المحلي ـ وخصوصاً المجاور للموقع الأثري في خطط التنمية ـ لا بد من تفعيل برامج تعليمية ،عن أهمية التراث الوطني لتشجيعه للمشاركة من أجل الاهتمام به، وتفعيلها لتوفير الفرص الاقتصادية ،وتطوير فكرة المجتمع من خلال عدة منظمات تعليمية واقتصادية وثقافية ودينية ، ولا ننسى أصحاب رأس المال بمشاركتهم بتوفير فرص العمل من مشاريعهم الاستثمارية (Shunnaq and Ried ٢٠٠٠).

يترتب على خطط التنمية والتطوير ،البحث عن تطوير منتجات سياحية متنوعة ،ليس فقط زيارة الموقع الأثري للسائح ، بل استغلال بعض المباني المجاورة للموقع الأثري ،بأن تكون إما أماكن للحرف اليدوية المرتبطة بالموقع الأثري، أو محلات وهدايا ومطاعم تقدم المأكولات المحلية ، لأن السائح يختلف في رغباته بالبحث عن أشياء جديدة من عادات وتقاليد مرتبطة بالمجتمع المحلي، لذا

أثناء مراحل خطط التطوير السياحي والتنمية لأي موقع أثري ، لا بد من تكامل الموقع الأثري مـــع المنطقة المحيطة ، من توفيرالأسواق الشعبية والمطاعم والمسارح والحرف اليدوية لمـــصلحة المجتمـــع القريب من الموقع الأثري (Murphy ١٩٨٥).

تمثل السياحه هذه الأيام ، الدور الهام في دعم الاقتصاد الوطني لكل بلدان العالم، من خلال تنمية المشاريع السياحية ،وتوفير الخدمات المتطلبة لتدعيم القطاع السياحي، ولتحسين الـــدخل القـــومي والفردي على حد سواء ،من خلال توفير الوظائف للمجتمع المحلي ، وتشجيعه على إقامة المشاريع الصغيرة التي تتناسب مع وضعه الاجتماعي والاقتصادي لكل فرد، وهذه العملية ليست بالـــسهله فلا بد من مشاركة جميع القطاعات ،وخصوصاً القطاع الحكومي، الذي يعتبر المسؤول الأول علـــى توعية المجتمع المحلي بأهمية التراث الثقافي داخل البلد، من خلال وضع السياسات والاســـتراتجيات للحفاظ على هذا الإرث من الاندثار والزوال ، لأنه يمثل الهوية التاريخية للبلد، وأيـــضاً تأســـيس شراكة دائمه لجميع القطاعات لمساعدة المجتمع المحلي ،لإدراكه بأن هذا الإرث الثقافي يوفر الشواغر الضرورية لهم في القطاع السياحي بجميع مراكزه ومؤسساته (Nuryanti ١٩٩٧) .

تعتبر خبرة الأردن المتواضعة والتي أتت متأخرة نوعا ما في التنمية المستدامة للمواقـــع الأثريـــة وتشجيع القطاع السياحي ،حيث أدركت حينها أثرهما الإيجـــابي بحيـــاة المجتمـــع المحلـــي الأردني الاجتماعي والاقتصادي ، وركزت على تحسين مستويات العيش للمجتمع المحلي من توفير الخدمات داخل منطقة التنمية والتطوير، وإيجاد فرص العمل تتناسب مع قدراته وإمكانياته المتوفره ،والحفاظ على الإرث الثقافي بالمنطقة ،ليكون ذلـــك الخطـــوة الأهـــم لفهـــم واحتـــرام المجتمـــع المحلـــي بأهميته (Nuryanti ١٩٩٧).

وذكر Kadir Din أن تجربة السياحة تهتم بشكل واضح من خلال مشاريع التنمية، بالمواطنين المقيمين بالمنطقة ورغباتهم ، وذكر أيضا Murphy أن المشاريع السياحية المستقبلية وأعمال التطوير بالمنطقة ،يجب أن تكون متنوعة وتتناغم مع رغبات المجتمع المحلي ، وأن الفكرة تندرج بأن أي أعمال للتطوير والتخطيط بالمنطقة على الصعيد السياحي والتنمية ، يجب أن تأخذ بعين الإعتبار المجتمع المحلي ككل،والمخططين والمؤسسات الحكومية وصانعي القرار ،لكن يجب على هذه الجهات أن تعطي الفرصة للمجتمع المحلي للمشاركة بمشروع التنمية ،خصوصاً في مرحلة البداية حيث تقدم المشورة ومعرفة أهم حاجاته والأخذ بقراراته ، وأن يكون هناك اتفاق جماعي ملائم ومناسب، بين جميع الأطراف المشاركة (Nuryanti ١٩٩٧).

وتهدف التنمية المستدامة للمواقع الأثرية وتكاملها مع المباني السكنية القريبة، إيجاد الطرق المناسبة للصناعة السياحية ،التي تساهم بزيادة معدل الدخل القومي بالمنطقة ، على أن تكون عملية التخطيط والتطوير متجهةً اتجاهاً واحداً لمصلحة المجتمع المحلي والأهداف المستقبلية للأجيال القادمة.

وللتطرق لهذا الموضوع ،لا بد من توفر عدة اعتبارات ومقومات يجب الأخذ بها، ودراستها خلال مرحلة التخطيط والتطوير ،التي تبدأ بالعملية الإدارية من وضع الخطط والاستراتجيات الاساسية، لتحقيق الأهداف والمنافع من قبل فنيين وخبراء متخصصين بهذا المجال، من حيث دراسة شاملة للمنطقة وسكانها من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والبيئة المحيطه ، وتحديد الاستراتجيات لتحقيق الفائدة لمصلحة المجتمع المحلي، من خلال مشاركته الفاعلة كونه العنصر الوحيد الذي يمكن من خلاله معرفة حاجاته ، كما تدرس أيضاً نسبة توفر الخبرات المناسبة للسكان المحليين والاستثمارات السياحية داخل منطقة التطوير،التي تتناسب مع حجم نسبة النمو المستقبلي ،لتحقيق

الفوائد والمنفعة لأصحاب الشأن ضمن جو وبيئه تتميز بالتوعية الثقافية والاجتماعية، لإدراك أهمية التطوير والتنمية المستدامة للموقع الأثري، وإمكانية استيعاب وترحيب المجتمع المحلي بوجود مشاريع جديدة توفر لهم فرص العمل وقوهم اليومي.

لا بد أيضاً على المخططين دراسة الاعتبارات الاجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي، وتقبله للمشروع الجديد يتناسب ويتناغم مع أصالة الموقع ، وعدم الابتعاد عن عادات وثقافة المكان الأصيلة ،وأن يتفهم المجتمع المحلي بأن تعاونه مع المعنيين يتجه نحو تحقيق الهدف العام لمصلحته ويتناغم مع ظروف المنطقة ،وأن هذه العملية بحاجة إلى دراسة عميقة ومرنة ،وبنفس الوقت تتناسب مع كل الظروف والأوقات، لأنها متشابكة ومتفرعة إلى عدة أجزاء،تشبه الحلقة الدائرية المترابطة بجميع حدودها تنتهي لهدف واحد مشترك (Murphy ١٩٨٥) .

تخدم عملية التخطيط والتنمية في المنطقة _أن كانت لأهداف سياحية او تحسينات على المستوى البنية التحتية والأنشاءات الإستثمارية كالمطاعم والفنادق_ متطلبات ورغبات السائح الأجنبي والقاطنيين بالموقع ، ويجب على الجهات المعنية أثناء خطة التطوير والتنمية، أن تأخذ بعين الاعتبار أن الصناعة السياحية ومتطلباتها تتغير مع الزمن باتجاه الأفضل ، لتتناغم مع التطور التكنولوجي الحديث وحاجات ورغبات السائح المضيف من منام واستجمام وترفيه ، ولا بد لعملية التنمية والتطوير، ألا تتعارض مع ثقافة المكان وعادات وتقاليد المجتمع المحلي .

يجب أثناء عمليات التنمية والتخطيط دراسة الوضع الثقافي والاجتماعي للمقيمين بالمكان ،خطوة بخطوة مع ممثليين المجتمع المحلي ، لأن تفعيل دور المجتمع المحلي ضروري لمشاركته وتعاونه مع الجهات المعنية لتحقيق الهدف العام من التنمية والتطوير ، حيث إن الدعوة لمشاركة الجمهور والمجتمع المحلي لعمليات التخطيط من أكثر الطرق الحيوية لإرضائه ،ووسيلة لجمع أصحاب المصلحة للتعرف على

اقتراحاتهم ومتطلباتهم بطريقة فاعلة ، للأخذ بالرأي المناسب المتفق عليه من الجميع، لإشراكهم بعمليات التخطيط ،قبل الشروع بتنفيذ الخطط وفقاً للمدخلات الجديده (Pederson ٢٠٠٢) الذي يعد ذلك أول نجاح لعملية التنمية في إقناعه ،بأن هذه المشاريع داخل مناطق سكناهم، سوف تنعكس إيجابياً على أفراد المجتمع المحلي ، من توفير فرص العمل والوظائف ، وأنها ليست عبئاً على ثقافتهم ووضعهم الاجتماعي. وبكل هذه الظروف فإن المشاريع الاستثمارية الجديدة من تطوير وتنمية على صعيد القطاع السياحي؛ من فنادق ومطاعم تجلب تغيراً جديداً مع حركة السواح ورغباتهم ، والتي سوف تظهر بعض من التناقض بالمنطقة ، تعكس على سلوك المجتمع المحلي وثقافته الاجتماعية السابقة والبسيطة ، وتؤثر على هوية المكان وأصالته، مما يترتب على ذلك أن تتنبه الجهات المعنية بالتنمية والتخطيط ودراسة هوية المكان ، من خلال وضع الشروط اللازمة على أي إنشاءات استثمارية ، تتناغم مع المكان وتوعية المستثمرين وإدراكهم، أن مشاريعهم الجديدة بالمنطقة تحترم المكان وثقافة أهله ومسيرة حياته ، لأن تواجد مطاعم وفنادق جديدة بالمكان، تؤثر سلبياً على أصالة المكان ، وعلى المجتمع المحلي البسيط الذي يحمل بداخله أجمل الذكريات والقصص،والتي لا بد من الحفاظ عليها من الزوال .

قدمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، الكثير من التوصيات والاتفاقيات ، حول الاهتمام بالتراث الثقافي والطبيعي وحمايته من الاندثار، الذي يعبر عن هوية الشعوب،وقد أقرت منظمة اليونسكو في المادة الخامسة في مؤتمرها العام المنعقد في باريس لعام ١٩٧٢ في دورته السابعة ،حول اتخاذ تدابير فاعلة ونشطة لحماية التراث الثقافي والطبيعي لجميع الدول المالكة ،كلاً حسب ظروفه وإمكانيته ،وخصوصاً بأن تجعل التراث الثقافي والطبيعي يؤدي وظيفة في حياة الجماعة ، والأهم من ذلك هو إدماج حماية التراث الثقافي في عملية التخطيط

الإقليمي في كل بلد ، وأن تكون العملية متكاملة في فهم الأصالة والتراث (UNSECO ١٩٧٢) .

يمثل التراث الثقافي هوية ذات طابع روحي ووطني مرتبط إرتباطاً وثيقاً مع التنمية السياحية، وإن كل الدول بالعالم تقوم بأعمال الصيانة والحفاظ على إرثها الحضاري والثقافي ،لتروجيه من أجل جذب السواح والاستثمارات الاقتصادية لبلدهم ، وليس المقصود بأعمال الحفاظ على الإرث الصيانة والترميم من أجل حمايته فقط ،بل هناك عددة اهتمامات لا بد من التوجه اليها في القطاع السياحي الجديد ،وهي مصلحة تطوير الوضع الاقتصادي بالبلد وتطوير الفكر الثقافي والتعليمي والاجتماعي للمجتمع المحلي ، من خلال إعداد برامج التوعية الأثرية وعقد المؤتمرات ،حول أهمية إرثهم الثقافي بالمدارس والجامعات والجمعيات الحكومية والخاصة ،مما يقدمه في تحسين الظروف الاقتصادية والفكر الثقافي .

بما أن هناك رابطاً بين تطوير المواقع الثقافية والسياحة ، لذا يجب على أي خطة استراتجية للقطاع السياحي ، أن تستهدف مواطني المجتمع المحلي لأنه المستفيد الاول ، من خلال توفير فرص العمل والخدمات والمساهمة في رفع المستوى المعيشي ،والتي تدعم نوعية الحياة والتميز في ثقافة المجتمع والبيئه ، فقد ورد في توصيات المنظمة العالمية للسياحة بأن تكون الخطط الاستراتجية للسياحة تساهم في التخفيف من حدة الفقر ، وتكون شاملة لكل فئات المجتمع من خلال تشجيع الاستثمار وتنمية المهارات ،ولتعزيز الموارد البشرية وبناء القدرات(USAID ٢٠٠٧).

وكما ورد في المدونة العالمية لآداب السياحة في المادة رقم ٥ لعام ٢٠٠١ ،أن السياحة نشاط نافع للدول والمجتمعات المحلية في أي بلد، لمساهمته في التخطيط والتطوير من أجل التشجيع السياحي بالبلد ، وما يقدم من توفير المنافع والاحتياجات وفرص العمل ،وتحسين الوضع الاجتماعي

والاقتصادي المستمر، والذي يتجه نحو تلبية متطلبات الجيل الحالي ،والأجيال القادمة من خلال السياسات والاستراتجيات المتفق عليها(المدونة العالمية لآداب السياحة ٢٠٠١).

أصبحت السياحة ظاهرة معقدة بسبب التوقعات المستقبلية من عملية التطوير والتخطيط على المستوى التعليمي والاقتصادي والثقافي والحضاري ، لذا لا بد من الوصول بالنهاية الى تحقيق النفع والفائدة بين تفاهم المجتمع المحلي والزوار ، والبعد عن احتمالية تواجد التضارب بينهما، ويترتب ذلك سابقاً من خلال مشاركة المجتمع المحلي بعملية التطوير والتخطيط ، لمعرفة كيفية احترام حقوقه ومعتقداته وتحقيق احتياجاته (ICOMOS ١٩٩٩).

وورد في المدونة العالمية لآداب السياحة في المادة الاولى لسنة ٢٠٠١ ،حول إسهام السياحة في التفاهم والاحترام المتبادل بين الشعوب والمجتمعات، حول التفاهم تعزيز القيم الأخلاقية بين البشر في تنوع عقائدهم الدينية والفلسفية والأخلاقية ،فلا بد للسائح القادم إلى أي بلد من أجل التمتع بحضارته وتراثه ، أن يحترم العادات والتقاليد الاجتماعية وثقافة المجتمع المحلي، ليتمكن من التفاهم والتفاعل والانسجام مع هذه الثقافة الجديدة، بعيدا عن العنصرية والحساسية (المدونة العالمية لاداب السياحة ٢٠٠١).

تجارب بعض الدول

سعت العديد من دول العالم إلى الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي وتنميته، حفاظاً على الهوية التاريخية ولما له من دور فاعل في رفع النمو الاقتصادي والاجتماعي ، وأن تنوع الثقافات والتراث في هذا العالم ، يعد مصدراً هامًا لا يمكن تعويضه للثراء الروحي والفكري لجميع أفراد البشر، من خلال حمايته وترويجه ليكون مصدراً رئيسياً في التنمية البشرية، بعيداً كل البعد عن عدم احترام أصالة الموقع وقيمه.

وعند الحديث عن هذا الموضوع ، سوف نقدم بعض تجارب الدول والأمم الأخرى على المستوى العالمي والأقليمي والمحلي ،حول عملية شمل ومشاركة المجتمع المحلي ــ وخصوصاً المجاور للموقع الأثري في عملية التخطيط والتنمية ــ وما يترتب بعد ذلك من تقديم إحتياجاته اللازمة ، وإدراكه بأهمية التراث الثقافي على السكان المحليين واقتصاد البلد، بعد أن كانت سابقاً منصب الاهتمام فقط على الموقع الأثري، بحسب ما ذكر في اتفاقية باريس لعام ١٩٧٢، الذي عنوانها حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي ، على أن مواقع التراث العالمي الطبيعي تعرف بثلاث أنواع ، من مظاهر طبيعية استثنائيه ، ومساكن طبيعية استثنائية ، ومواقع طبيعيه ذات قيمه استثنائيه . وقد أشارت المنظمة العالمية لحماية التراث الثقافي والطبيعي(اليونسكو)، بأنه يغطي المظاهر التاريخية والطبيعية على الأرض ، بدون أن تشير حينها للجنس البشري ، الذي يقطن ضمن حدود مواقع التراث العالمي، وعلاقته الوطيدة مع البيئة المحيطة ، ودوره في صنعها (Nuryanti ١٩٩٧) . لكن بعد ذلك أهتمت الكثير من الدول والمؤسسات في العالم حديثاً بهذا الموضوع ، بخصوص العنصر البشري الذي يسكن ويعيش في الموقع الأثري أو حوله ، كي تكون له حصة كبيرة للاهتمام به خلال مراحل التطوير والتنمية ، من تحسين ظروفه المادية والاجتماعية وتقديم التسهيلات والخدمات الضرورية له .

المملكة الاردنية الهاشمية

١- البتراء المدينة الوردية :

تعد مدينة البتراء عاصمة الأنباط العرب أعظم وأشهر المعالم التاريخية في الأردن ، وهي تقع على مسافة ٢٦٢ كيلو متراً إلى الجنوب من عمان ، وقد مرت على هذه المدينة عدة فترات تاريخية ، بدأت من العصر الحجري القديم ثم الحديث ،والفترة النحاسية والبرونزية والنبطية والرومانية والبيزنطية والإسلامية بقت نابضه بالحياة منذ الآف السنين حتى هذا التاريخ ، فيدل ذلك على

الأهمية الجغرافية والمناخ المناسب والتركيب الجيولوجي ،وهذه العوامل جميعها أعتطها ميزات كـــي تكون إحدى مواقع التراث العالمي وإحدى عجائب الدنيا الـــسبع لعـــام ٢٠٠٧ ،ولا نـــسى أن المظاهر المعماريه والمنحوتات الصخرية من القبور والمعابد المتميزة في طريقة بناءها، أعطتها أيـــضاً القيمة العالمية الإستثنائية ، لأن تكون من أهم مواقع التراث العالمي ، الذي تميز بموقعها على طريـــق القوافل التجارية(Al-Muheisen ٢٠٠٩). وأن الأردن هذا البلد الحبيب الغالي يفتخر بهذا الموقع الهام ، الذي يعبر عن التاريخ العظيم الذي عاشت فيه أكبر الحضارات التي مرت على المنطقة عـــبر التاريخ.

وبالحديث عن دور التنمية والتطوير الذي بدأ منذ فترة الثمانينات في مدينـــة البتـــراء في حقـــل تشجيع السياحة والاستثمارات وتوفير فرص العمل وإشراك المجتمع المحلي ،فقدكان نمـــط الحيـــاة والعيش في القرن الماضي باعتماد سكان المنطقة في رزقهم على الزراعة وتربية الحيوانات والعمل في بعض الوظائف الحكومية والقوات المسلحة الأردنية ، لكن الحكومة بدأت بعد ذلك بالاهتمام بهذا المكان وكيفية تنميته وتطويره ، ليخدم مصلحة البلد والمواطن من خلال تأسيس إدارة ناجحة على تشجيع الاستثمار ، وتوفير الخدمات والبنية التحتية المناسبة ، تخدم السائح والمواطن المحلـــي لـــيس على مستوى بناء الفنادق والمطاعم الضخمة لمصلحة المستثمر الخارجي فقط ، بـــل إيجـــاد فـــرص استثمارية مشتركة بينه وبين المجتمع المحلي .

ومن الأمثلة الناجحة على الشراكة بين المستثمر والمجتمع المحلي ، هي *قرية النوافلة والطيبة* في منطقة وادي موسى،تمت إعادة ترميم هذه المباني لتكون نمطاً جديداً لإقامة السائح فيها والاستمتاع بجمال بنائها ، وإعادة الحياة إليها من جديد ، وتوفير فرص العمل وتشغيل الشباب المحلي فيهـــا في ظـــل

إرضاء السكان المحليين المالكين لهذه المباني ، بضرورة التعاون الدائم والمستمر لمصلحة اقتصاد البلد والمكان (Nuryanti ١٩٩٧).

ودلت الإحصاءات العامة لوزارة السياحة والآثار ، بأن معدل أعداد الزوار الذين دخلوا البتراء لعام ٢٠٠٤ ، زادت بنسبة ٤٨،٢ % عن عام ٢٠٠٣ ، وكما زادت أيضاً في عام ٢٠٠٥ لتصل النسبة إلى ٢٦،٧ %، وأن الزيادة بعدد الزوار يدل على أن نسبة الإنفاق للسائح سوف ترتفع ،وهي بدورها تزيد من فرص العمل للسكان المحليين والعمالة في قطاع السياحة ، مما يبين أنه كلما زاد الاهتمام بتطوير القطاع السياحي ،ستزيد الفائدة الاقتصادية للمجتمع المحلي والدخل القومي (Ziadeh ٢٠٠٧).

٢- مأدبا مدينة الفسيفساء

يعتبر القطاع السياحي في الاردن من أكثر القطاعات الواعدة نحو النمو والتطور في خلق فرص العمل للمجتمع المحلي في جميع مواقع المملكة ، لذلك أقيم مشروع تطوير السياحة في الأردن (برنامج سياحه) الممول من الوكالة الأميركية للإنماء الدولي، لمساعدة الحكومة الأردنية على تطوير السياحة في مدينة مادبا، لتكون مقصداً سياحياً مميزاً في تنوع السياحة الدينية والثقافية وسياحة المغامرة ، ويعود ذلك على غنى هذه المدينة بالمقصد السياحي المميز من مناطق أثرية ،كالكنائس الأثرية وجبل نبو وصياغة وأم الرصاص وغيرها من المواقع التاريخية الهامة .

وساهم مشروع تطوير السياحة في الاردن ولأول مرة ، بربط الاستراتجية الوطنية لقطاع السياحة لمنفعة المجتمعات المحلية ، وكان الهدف من هذه الاستراتجية إطالة مدة إقامة الزائر وزيادة معدل إنفاقه مما ينعكس على مصلحة المجتمع المحلي والاستفادة من القطاع السياحي ، حيث أن

المسح الميداني للمنطقة حول عدد السواح وأماكن الزيارة ، أظهرت أن السائح يركز أثناء زيارتـه على كنيسة الخارطة متجاهلاً المواقع الأثرية الأخرى (USAID ٢٠٠٧).

ركزت خطة العمل لتطوير السياحة في مادبا على مواجهة بعض التحديات أهمها ألا تكون مأدبـا منطقة عبور وإنما منطقة ذات مقصد سياحي متنوع من المعالم الدينية والعلاجية وسياحة المغامرات في منطقة الوالة والهيدان والموجب ، ولا ننسى الحرف اليدوية الموجودة ، والـتي تحتـاج إلى تطـوير الصناعات وإيجاد الطرق المناسبة لتسويقها، والنظر في أمر البنية التحتية التي تحتاج لاهتمام أكبر من حيث تحسين الطرق والشوارع ، وتطوير القدرات البشرية العاملة في القطاع السياحي ، وتحـسين الخدمات السياحية والفنادق والمطاعم ،لكي تتناسب وتتناغم مع المحيط والحفاظ على أصالة المنطقة وتكاملها.

ركز المشروع السياحي في مدينة مأدبا على تشجيع السكان المحليين والمؤسسات الخاصة لتعبئـة الفراغات الاستثمارية والنشاط الاقتصادي ، من أجل ديمومة المشروع ، مع التركيز علـى توعيـة وتعليم سكان المجتمع المحلي لتطوير ثقافتهم ومنتجاتهم ، لكي يدركوا أهمية القطاع السياحي علـى المنطقة وتأثيره على دخلهم اليومي وتوفير فرص العمل .

وقد قام المشروع السياحي من أجل تطوير القدرات البشرية والفنية لأعضاء المجتمع ، لكي تساهم في تحسين نوعية الخدمات السياحية وتشجيع الاستثمارات في القطاع الـسياحي علـى مـستوى مشاريع صغيرة وكبيرة في مدينة مادبا ، بتقديم منح لحوالي ٢٥ مشروع متنوع بقيمة مليوني دولار تقريباً (١٠%-٥٠%) من إجمالي الكلفة.

وأهم المشاريع التي قدمت لها منح مالية من المشروع السياحي وفق الزيارة الميدانية التي قمت بهـا بتاريخ ٣-٤-٢٠٠٩ ،كانت على النحو التالي :

- مشروع اللوحات الفسيفسائية للسيدة خلود أبو داقر ،حيث كانت هذه السيدة في بداية مهنتها رسامة وطورت هذه المهنة لتصبح مختصة في عمل اللوحات الفنية المصنوعة من الفسيفساء ، وبسبب الظروف المادية لم تسطع توفير المكان المناسب لتطوير هذه المهنة ، فقد قام مشروع سياحة حينها بتقديم المنحة المناسبة لهذا المشروع ، لتطوير هذا العمل وتوفير الفرص المناسبة لسيدات المنطقة وزيادة المنتج وتسويقه بشكل أفضل .

- مطعم الكاردو لصاحبه السيد سمير ابو جريس ، فقد تم تحسين الواجهه الأمامية والمرافق الداخلية، وفندق مريم السياحي لصاحبه السيد شارلي الطوال ، ومشروع جمعية النسيج لنساء بني حميده التي تأسست عام ١٩٨٥م ،كل هذه المشاريع التي تم تطويرها وتحسينها بدعم من مشروع سياحه الممول من الوكالة الأميركية للإنماء الدولي ، هدفت توفير الخدمات المناسبة للسائح، وجذب السائح للاقامة فيها وزيادة دخل المشروع على مالكه وزيادة فرص العمل للمجتمع المحلي ، التي تراوحت من ٢٠٠ -٣٠٠ شاغر للمجتمع المحلي .

ولم يكتف مشروع سياحه الممول من الوكالة الاميركية للانماء الدولي على الأمثلة السابقة ، بل قامت على إعداد برامج توعوية للمجتمع المحلي ، تعرف بأهمية فهم القطاع السياحي في المدينة ، فقد قام مشروع سياحه بالتعاون مع دائرة الآثار العامة بتطوير مراكز التدريب المهني للطاقم العامل بقطاع السياحة ، وتعليمه مهارات حسن الضيافة والاستقبال للزائر بصورة مشرفة ، وتدريبه على الصحة الغذائية .

ومن أهم المشاريع التي قام بها مشروع سياحه بدعم من الصندوق الامريكي للتنمية بالتعاون مع دائرة الآثار العامة ، تطوير مدرسة فسيفساء مادبا ،والتي أسست بدعم من الحكومة الإيطالية في عام ١٩٩٢ لإنتاج اللوحات الفسيفسائية الجديدة وترميم اللوحات القديمة على أيدي الطلبة ، فقد

تم تطويرها عام ٢٠١٦ لتصبح كلية لترميم فن الفسيفساء تابعة لوزارة التربية والتعليم ، وتخطط لتخرج حوالي ١٠٠٠ خبير في غضون خمس سنوات ، ليتمكنوا من إيجاد فرص عمل في القطاع الخاص والحكومي(Siyaha ٢٠٠٦) .

وليتم إنجاح هذه العملية للأمثلة السابقة ، لا بد من الشراكة المشتركة الفاعلة لجميع القطاعات ، من مؤسسات المجتمع المحلي والحكومة وجمعيات المرأة والمستثمرين بالقطاع السياحي ، لتحسين الدخل القومي بالدرجة الأولى والفردي بالدرجة الثانية وإيجاد فرص العمل للشباب الأردني .

٣- وادي رم

يعد وادي رم من المواقع المحلية التي ساهم مشروع سياحة في تنميتها وتطوير السكان المحليين للمنتج السياحي لعام ٢٠٠٧م ، ويتميز وادي رم بأنه من أهم المواقع الطبيعية والثقافية بالاردن ، فقد مرت عليه حضارات كثيرة خلفت وراءها طيات من التاريخ العريق الذي أبدعه الإنسان القديم آنذاك مكتوباً على الصخور .

قام مشروع سياحة في الأردن بالتعاون مع المجتمع المحلي وسلطة إقليم العقبة ووزارة السياحة والآثار ، بعمل مسح شامل للبحث عن حاجات المنطقة ، وتوفير الخدمات اللازمة للسائح ، وتوفير فرص العمل للنساء والرجال وتطوير المنتج السياحي.

فقد أشتهر الموقع بتنوع منتجه السياحي من خلال الطبيعة المميزة بغطائها النباتي والحيواني النادر وتسلق الجبال ومظاهر حياة البداوة ، وقد هدف هذا العمل المشترك إلى زيادة العوائد المالية ومضاعفتها بحلول عام ٢٠١٠م ، من خلال تشجيع وتعاون القطاع الخاص والعام على تحقيق الهدف المشترك.

حيث ركز مشروع سياحة بوادي رم على تنمية المجتمع المحلي لإدراكه بأهمية المنطقة وعوائدها عليهم ، من خلال تنمية الخبرات البدوية واستغلال نمط الحياة وتطبيقها على منتجاها ، من خلال تقديم المنح المالية للمشاريع الصغيرة ؛كصناعة البسط والسجاد والحلي وغيرها من الصناعات المأخوذة من نمط حياة البداوة ، ودعم جمعية نساء الديسة وجمعية نساء القرية المنتجة ، بتوفير المواد الخام لصناعة المنتجات وبيعها ، وعمل الدورات حول كيفية استخدام الحاسوب ، لكي يساهم أبناء المنطقة في إحياء المنطقة ،وتقديم أنطباع جيد للسائح عن المنطقة وسكانها ، وتوفير فرص العمل لسيدات المنطقة ، بتعزيز تواجدهم من خلال تدريبهم على إنتاج المشغولات البدوية ، وبيعها للسائح ضمن أماكن مخصصة في منطقة الزوار، ولم يقتصر عمل مشروع سياحة على النساء فقط ، بل وصل للرجال بتدريب بعضهم على برامج الكمبيوتر ، وتوفير وسائل تنقل السواح لهم ، من خلال تدريبهم على كيفية التعامل مع السائح ، وتقديم المساعدة له وحسن الضيافة ، مما يجبر السائح من أطالة فترة إقامته بالمنطقة ، والتخييم بها لوقت أطول والاستمتاع بأجوائها وطبيعتها الجميلة، والاستفادة في تعزير الدخل المالي لدى أبناء المجتمع المحلي ،وتوفير احتياجاهم اليومية ومن ثم للأجيال القادمة .

بعض أهم الدول التي عملت على الحفاظ على التراث الثقافي وتنميته بمشاركة المجتمع المحلي

١- اليمن

قامت الحكومة اليمنية بدعم من الصندوق الاجتماعي للتنمية في عام ١٩٩٧، بالعمل على إيجاد مشاريع لتنمية المجتمعات الفقيرة ورفع المستوى المعيشي لهم ،وأهمها مشروع إحياء مدينة صنعاء

التاريخية، من خلال مشروع الشراكة وتطوير المباني القديمة وتوعية المجتمع المحلي للميراث الثقافي المحلي ، تحت إدارة مختصة تعنى بترميم المباني القديمة وتأهيل بعضها لتكون متاحف مفتوحة ، للوصول إلى نتيجة يتم بوساطتها تشجيع المجتمعات المحلية للحفاظ على ميراثهم الثقافي وترويجه من خلال برامج التوعية وإدركهم للهوية الثقافية وقيمتها الاجتماعية واستدامتها ، من خلال استمرار أهداف الصندوق الاجتماعي للتنمية حول الحفاظ على الإرث الثقافي ومنفعة المجتمع المحلي بنفس الوقت(World Bank ٢٠٠٠) .

٢- جمهورية مصر العربية

لو تحدثنا أيضا عن تجارب الأمم في هذا الموضوع ضمن الدول العربية المجاورة ، وهي تجربة مدينة الأقصر في مصر التي تعتبر من أهم المواقع التاريخية بالعالم ، التي تضم معبد الأقصر،وقبر الملكة الفرعونية نفرتيتي ووادي الملوك وقبور النبلاء ومعبد الكرنك وغيرها.

يعتمد الاقتصاد المحلي في جمهورية مصر العربية بالدرجة الأولى على القطاع السياحي ، لذا بدأت القطاعات الحكومية بالبلد الاهتمام بتنمية المواقع والمدن التاريخية ، من خلال وضع الخطط المناسبة للحفاظ عليها من الدمار ، وقد قامت وزارة الصحة الإسكان بوضع عدة خطط واستراتجيات لتنفيذها في مدينة الأقصر التاريخية للحفاظ على المواقع الأثرية ، وحسب الدراسات التي قامت بها الوزارة لعام ٢٠٠٠م ، تبين أن عدد سكان مدينة الأقصر بهذه السنة ، يقدر بحوالي ٣٦٠٠٠٠ نسمة ، وأن عدد السكان الموجودين بالقرب من المواقع التاريخية حوالي ١٧٥٠٠٠نسمه ، وبالتحديد الجهة الغربية للمدينة الملزمة بعدم القيام بأي نوع من التطوير والبناء، أما الجهة الشرقية للمدينة فهي ممثلة بمناطق التطوير الجديد ،والتي يقع بها مركز المدينة من مباني سكنية ومرافق سياحية كالفنادق والمطاعم (Ibraham ٢٠٠٠).

لكن الحكومة رأت أن القيود السابقة غير كافية لتحافظ على أصالة الموقع الأثـري، لـذا فقـد وضعت الحكومة الرؤية الواضحة للقيام الفوري بوضع الخطط الضرورية للوقوف أمـام التطـور العمراني والسياحي، وأثره المستمر على تدهور الآثار التاريخية بالمدينة ،وخصوصا التزايد المـستمر لعدد السكان ومناطق سكانهم ، وبنفس الوقت التطور الناتج عن القطاع الـسياحي مـن تـوفر الفنادق والمطاعم مما يسبب ذاك ضغط على المدينة وما فيها ،وقد أستنتج بأن الخطط التي وضـعتها الحكومة المصرية بهذا الشأن ، لخصت لعدة أهداف وأهمها :

- عدم القيام بأي نوع من التطوير على القطاع السياحي والحضري ، خارج إطـار خطـط التنمية غير المتفق عليها ضمن الاستراتجية الوطنية.
- الاهتمام الكامل بالمجتمع المحلي وتوفير فرص العمل اللازمة ، والتي تتطابق مع إمكانيتـهم المهنية والتخصصية ، وإذا تعذر ذلك توفر برامج التدريب المهني وتأهيل الشباب الجديـد للمهن ، التي يتطلبها القطاع السياحي لمنع البطالة والتخفيف من الفقر .
- التنسيق الدائم والمباشر بين القطاعين الحكومي والخاص ، باقتراح المشاريع المناسـبة الـتي يتطلبها المكان وأن تتوافق مع فرص العمل للشباب.
- الإدراك الواضح لكيفية استخدام المكان بأفضل الطرق حيث تحفظ من خلالهـا المواقـع التاريخية من التدهور والتلف.

وقد هدفت الحكومة من مرحلة التنمية في مدينة الأقصر، خلق سياحة متكاملة وزيـادة بالـدخل القومي وتوفير فرص العمل للمجتمع المحلي من خلال دعم المشاريع الاستثمارية وتوفير الخـدمات والبنية التحتية في المنطقة ، حتى يتمكن من استقبال الزائر بأفضل صورة ، في جو يتخللـه حـسن الضيافة والطمأنية.

٣- تونس

قامت الحكومة التونسية بالتعاون مع البنك الدولي لتطوير المواقع التاريخية في عام ٢٠٠١، على تطوير وتشجيع القطاع السياحي،من خلال وضع إطار قانوني جديد وشامل يعنى بتسويق المنتج السياحي للمواقع الأثرية ، بالإضافة لوضع إطار قانوني جديد حول إدارة المتاحف والمواقع الأثرية حيث تم تطبيق السياسة الجديدة في عام ٢٠٠٢ ، والتي قدمت عدة أهداف كان من أهمها : إيجاد فرص عمل للمجتمع المحلي والشباب بسبب إقدام القطاع الخاص على إنشاء المشاريع السياحية والخدمات العامة للسواح ؛كالفنادق والمطاعم والحرف اليدوية، وتوفير فرص العمل للمجتمع المحلي من خلال مشاريع الصيانة والترميم للمواقع الأثرية ، بالتالي فإن هذه الخطوة الجديدة في وضع القوانين والسياسات لمثل هذه المشاريع ، سوف تسهل على القائمين على مشاريع _ أن كانت عامة أو خاصة_ باتباع القانون والإجراءات المناسبة التي تحمي المصلحة العامة ، وتحقق الأهداف المنصوص عليها (World Bank ٢٠٠١) .

٤- الهند

ومن أهم الدول الواقعة جنوب قارة آسيا ، التي قامت بتحسين ظروف المعيشة لبعض المجتمعات المحلية من خلال تنمية وتطوير المصادر التراثية هي *الهند* ، حيث قامت الحكومة الهندية بالتعاون مع صندوق الدعم الإيطالي عام ٢٠٠٢ م ، بالبحث عن أهم الطرق لتخفيف حدة الفقر في مدينة راجا ، وبعض المدن المحيطة لإحياء التراث الثقافي وإيجاد فرص عمل جديدة للشباب وتحسين الوضع الاقتصادي ، حيث بدأت بفكرة الحفاظ على التراث الثقافي في بعض المدن والقرى ، من خلال إحياء مهنة الحرف اليدوية التقليدية الدارجة بالمنطقة ، وتشجيع السكان المحليين على احتراف المهنة بشكل مناسب ومتميز ، من أجل تسويقها وتوفير العيش الكريم لهم ،حيث بدأت الحكومة الهندية

بعمل دراسة شاملة لسبع مدن تتميز بأصحاب مهنة الحرف اليدوية والفلكورية ، وبناء مراكز لهم لاحتراف المهنة ، وتشجيعهم على الاستمرار وتقديم الدعم الدائم لإنتاج بعض المنتوجات المحلية التقليدية وبيعها للزوار ، من أجل تحسين ظروف المعيشة ، وبنفس الوقت توعيتهم بأهمية تراثهم الثقافي على المستوى المحلي والعالمي ، حيث تقام المؤتمرات والمجالس المحلية الهادفة إلى حفظ ودعم استمرار الحرف اليدوية التقليدية والثقافية (World Bank ٢٠٠٠) .

٥- جورجيا

ولو اتجهنا إلى السفوح الجنوبية لجبال القوقاز ، فهناك تقع جورجيا التي اشتهرت بمواقعها الثقافية التي كانت بحاجة لخطط إدارية وتنموية ، لإيجاد فرص العمل المناسبة للمجتمع المحلي.حينها قامت الحكومة الجورجية في عام ١٩٩٨م بالتعاون مع البنك الدولي للتنمية ، لتحسين الإرث الثقافي وتأهليه ليكون مقصدا سياحيا ، وتثبيت التماسك الاجتماعي والهوية الوطنية ،وإنعاش مشاركة القطاعين العام والخاص لحماية المواقع الأثرية ، وتأهليها للجذب السياحي بوضع خطط إدارية لأعمال الصيانة والترميم ، وإنشاء مراكز الزوار ومشاركة المجتمع المحلي باتخاذ القرارت ، لتوفير فرص العمل ، وتأمين الدخل المناسب للشباب، إما بالعمل في مشاريع التأهيل للموقع أو إنشاء أماكن لبيع التحف والحرف اليدوية والهدايا التذكارية ، وكما قامت الحكومة على ترويج المواقع الأثرية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة ،والتي عملت على إظهار قيمتها الثقافية وتوعية المجتمع المحلي بأهميتها ومردودها على الدخل القومي ، وقد حظي المجتمع المحلي من خلال أعمال المشاركة على تدني نسبة الفقر وتوفير فرص العمل لأكثر من ٢٠٠٠ وظيفة ، وتشجيع السكان المجاورين على تحويل منازلهم أو جزء منها ، لفنادق شعبية أو محلات لبيع التحف تدر عليهم الدخل المناسب لتوفير حاجاتهم الخاصة (World Bank ١٩٩٨) .

٦- جزيرة بحر إيجة في اليونان

قام الدكتور أندروز بعمل مسح ميداني في الجزء الشمالي للجزيرة ، والتي تتمتع بجو سياحي مميز ومعالم أثرية ، من كنائس ومعابد ومتاحف ، وكان الهدف من هذا المسح الميداني تطوير الحركة السياحية الثقافية بالمنطقة ، من خلال دراسة أحوال السكان المحليين للوصول إلى توفير الخدمات اللازمة للسكان وزيادة حبهم واهتمامهم بالإرث الثقافي .

من نتائج المسح تبين له أن الأغلبية العظمى للسكان المحليين ، تدرك أهمية القطاع السياحي وتطويره ، ناظرة إلى المدى البعيد لخدمة المجتمع المحلي والأجيال القادمة بالمنطقة، ووجد أيضاً الاستعداد الكامل من أعضاء المجتمع المحلي _ أصحاب الفنادق والمطاعم والحرف الصناعية_ للتعاون الدائم بالمشاركة في تطوير السياحة الثقافية بالمنطقة وتنميتها، لإيجاد فرص العمل والشواغر الدائمة لتدر عليهم الدخل اليوم(Sdrali and Chazapi ٢٠٠٧)، بسبب تزايد أعداد الزوار من جميع أنحاء العالم .

ومن خلال محتوى الدراسات السابقة وأهم تجارب بعض الدول العربية والأجنبية ، وجدنا أن التركيز الكامل ينصب على المجتمع المحلي المجاور للموقع الأثري أو القريب منه ، في مشاركته الفاعلة بإدارة الموقع وخطط التنمية المتعلقه بخلق فرص العمل لرفع مستوى المعيشه ، والتخفيف من نسبة الفقر،كإنشاء مراكز صناعات الحرف اليدوية والمشغولات التقليدية ، وتقديم الخدمات الكافية لمناطق سكناهم من تحسين الشوارع والطرق والمياه والصرف الصحي ، وتأهيل الحدائق والمنتزهات للأطفال ، في جو ينعمه الطمأنيه والراحة والتوعية الأثرية بأهمية الإرث الثقافي ومنافعه على المصلحة العامة والفردية ،والذي يمثل الهوية الوطنية للبلد.

أدوات جمع البيانات والمنهجية

من خلال تتبع الطريقة والإجراءات التي استخدمت في الحصول على المعلومات والبيانات ،والتي يمكن من خلالها التوصل إلى نتائج تفيد موضوع الدراسة ،فقد كانت من جهات مختلفة على النحو التالي :

الطريقة الأولى :

لقد تم إستخدام أداة جمع البيانات المتمثلة في المقابلات الشخصية مع عدد من المسؤلين في الجهات المعنية ، والتي عملت على وضع خطط لتنمية الموقع وتطويره ،التي تألفت من أعضاء ممثلين لمشروع سياحه (USAID) ودائرة الآثار العامة ووزارة السياحة والآثار وأمانة عمان الكبرى ، وعملت هذا الجهات لمدة سنة تقريبا في المرحلة الأولية للمشروع ، وللتنويه فقد كنت مع اللجنة التحضيرية الأولى لهذا العمل التي كانت تتشكل من ممثلين عن الجهات الرسميه السابق ذكرها ، دون تواجد لأي جهة تمثل المجتمع المحلي آنذاك ، وكانت حصيلة المعلومات التي تم الحصول عليها من هذ الجهة أولويات اعمال التطوير والتحسين للموقع من إنشاء مركز الزوار وتطوير المتحف والطرق الداخلية في الموقع والشوارع الخارجية والإنارة ،وقد كان الهدف من جمع المعلومات من هذه الجهة معرفة مدى مشاركة المجتمع المحلي في أعمال تتعلق بالتطوير من أجل ربطها مع موضوع الدراسة.

الطريقة الثانية :

لقد تم اتباع منهج البحث في الدراسات والادب السابق التي قدمت السياسات والاستراتجيات في حق المجتمع المحلي القريب من المواقع الأثرية المشاركة بأعمال التطوير والتنمية واتخاذ القرارات

وتجارب بعض الدول التي قدمت أمثلة ونموذج حي عن هذا الموضوع ،بالإضافة لذلك جمع ودراسة القوانين والمواثيق الدولية المنبثقة من مؤسسة اليونسكو والايكروم وغيرها من الجهات التي احتضنت هذا الموضوع ، والهدف من جمع المعلومات بهذه الطريقة البحث في مدى نجاح مثل هذه المشاريع والدراسات لربطها مع موضوع الدراسة للوصول إلى نتيجة مقنعة .

الطريقة الثالثة:

لقد تم إستخدام أداة جمع البيانات المتمثلة بالمقابلات الشخصية مع بعض أعضاء المجتمع المحلي القاطن في حي جبل القلعة (مجتمع الدراسة) ، حول موضوع خطة التطوير والتنمية بالموقع من أجل التعرف على أهم الانطباعات وردود الفعل المتعلقة بالوضع العام عن منطقة السكن والخدمات المتوفرة واحوالهم الاقتصادية والاجتماعي ،لأنه يشكل الجزء الأساسي من موضوع الدراسة .

الطريقة الرابعة :

لقد تم إستخدام أداة جمع البيانات المتمثلة بطريقة توزيع الاستبانه على سكان حي جبل القلعة الموجودين ضمن منطقة الدراسة،واحتوت الاستبانه انطباعهم حول التطوير والتنمية في الموقع ، ومدى المشاركة في اتخاذ القرار، وهل كان لهم حضور في اجتماعات اللجان لتحضيرات الأولية أم لا ، للتوصل من خلال الاستبانه إلى عمل دراسة شاملة عن أحوال المجتمع المحلي وطلباتهم التي قدمت لنا اثناء التحليل ،النتائج الاكيدة التي دعمت موضوع الدراسة .

الطريقة الخامسة :

لقد تم اتباع منهج البحث باجراء المسح الميداني للتعرف على المباني المهدمه والمهجورة وطريقة بنائها وهي الواقعة في الجزء الشرقي للمباني المأهوله بالسكان ،من أجل التعرف على الطرق اللازمة

للتدخل في أخذ القرارات الصحيحة،إما بالازالة أو بإعادة تأهيل هذه المباني واستغلال جزءٍ منـــها لخدمة السائح لتكون ذات مصدر هام في تحسين دخل الفرد .

الفصل الثاني

مجتمع الدراسة

مقدمة تاريخية عن مدينة عمان

تاريخ عمان في المصادر التاريخية القديمة

عمان مع بداية القرن العشرين

مقدمة تاريخية عن موقع جبل القلعة

عرض مجتمع الدراسة

مقدمة تاريخية عن مدينة عمان

اشتهرت عمان بكونها منطقة حيوية تنوعت بالطبيعة الجغرافية ووفرة المياة والمناطق الزراعية منـــذ القدم ،كان ذلك السبب الرئيسي للإنسان القديم لأن يبني بيوته ومساكنه فيهـــا، ويعـــود بدايـــة الاستيطان البشري بهذه المنطقة حسب الدراسات إلى قبل ١٢٠٠٠ سنة (Hadidi ١٩٩٢) .

ودلت الحفريات الأثرية سنة ١٩٨٤ في موقع عين غزال على أقدم استيطان في المنطقـــة ،وكمـــا ذكر أن هذه المدينة كانت مأهولة بالسكان منذ أواخر العصر البرونزي المتوســـط حـــتى العـــصر البرونزي المتأخر (١٥٥٠م _١٢٥٠ ق.م) ،وكانت على علاقة تجارية مع جميع مراكز الحضارات القديمة آنذاك في حوض البحر المتوسط كمصر وقبرص ومايسنيا في بحر ايجه (غوانمه ١٩٧٩ص ٣٢).

وكما اشتهرت عمان بفترة العصر الحديدي الأول والثاني عندما قـــدم العمونيـــون إليهـــا وبنـــوا عاصمتهم على جبل القلعة باسم ربة عمون التي تنوعت بطبيعتها الجغرافية ذات الجبال المرتفعة التي كانت السبب الكافي في حماية دولتهم ،كما توزعت الابراج الدفاعية حول مملكتهم لحمايتـــها مـــن الطامعين كبرج الملفوف وبرج خلدا (المومني ١٩٩٦).

ومن أهم الفترات التاريخية التي استقرت فيها مدينة عمان الفترة الرومانية التي ما زالـــت معالمهـــا ظاهرة للعيان حتى هذه اللحظة متحدية قوى الإنسان والطبيعة بعد أن تم احتلالها مـــن أصـــحابها الهلنستيين ،وبعد الاحتلال تم ضم العاصمة عمان لتكون إحدى المدن العشر الواقعة علـــى طريـــق تراجان التجاري بعد أن قرر حينها القائد الروماني بومبيوس بتأسيس حلف تجاري وعسكري لفض النـــزاع بين المدن اليونانية الذي أصبح يعرف باسم حلف الديكابوليس،لتـــصبح عمـــان مدينـــة رومانية مستقلة أسمها فيلادلفيا يسودها الأمن والاستقرار وذات مباني جديـــدة المتمثلـــة بالمـــدرج الروماني والاوديوم ومعبد هرقل وسبيل الحوريات(الحديدي ١٩٩٦).

بعد الاحتلال الروماني وقعت عمان تحت السيطرة البيزنطية ،وأصبحت مركزا لأسقفية تابعة لمدينة بصرى حينها بنوا كنائسهم وبيوتهم في جبل القلعة والصويفية واللويبدة والقويسمة وغيرها من المواقع البيزنطية المنتشرة في العاصمة، إلى أن جاءت الفترة الإسلامية التي غيرت من معالم المدينة في بداية القرن السابع الميلادي على يد يزيد بن أبي سفيان وسلمها للأمويين، فبنوا المساجد والقصور والمساكن ،ولما انتقلت المدينة إلى العباسيين أصبحت مهملة بعد أن انتقلت الخلافة الجديدة إلى العراق ،ثم هجرت المدينة بسبب الهزات الارضية لتصبح خرائب حتى عام ١٨٧٨ م عندما سمح السلطان عبد الحميد العثماني لقبائل الشركس السكن فيها لتكون مأوى لهم بعد أن طردوا من القوقاز باحثيين عن الأمن والاستقرار.

تاريخ عمان في المصادر التاريخية القديمة

قام الكاهن بولس سلمان بنشر عام ١٩١٦ بمجلة المشرق الصادرة عن بيروت يصف بها عمان بربة عمون ، وأن أول اسم عرفت به الذي يعني العاصمة ودار الملك ، والتي تدل على الكثرة ، وذكر أيضا الشعوب التي عاشت في الفترات السابقة في عمان التي سمتها بربة عمون نسبة للشعب العموني الذي عاش في المنطقة (العابدي ١٩٧١) .

وقد دلت الحفريات الأثرية على أن عمان شهدت عدة حضارات،والسبب يعود لموقعها الاستراتجي الذي يشكل ممر لقوافل التجارية بين القدس والشام ومصادر المياه ،واهم موقع فيها هو جبل القلعة الذي سكن بالعصر البرونزي الاول والمتوسط والاخير (٣٠٠٠-١٢٠٠ قبل الميلاد) ومن ثم فإنها كانت على علاقات تجارية مع حضارات حوض البحر المتوسط وقبرص ومصر، حيث

وصفت بأنها مدينة حصينة بأسوارها وأبراجها الدفاعية الظاهرة للعيان حتى هذه اللحظة (غوانمه 1979).

وتمت الاشارة على عمان في التوراة بالاصحاح الثاني من سفر التثنيه ،حين ذكر اسم عوج بن عناق الذي أراد مساعدة العمونيين ضد الغزوات والحروب المتكررة ،والتي شنها اليهود عليهم لكنه قتل في عمان حينها .

وقد ذكرت عمان في التاريخ الروماني باسم (فيلادلفيا)نسبة إلى الامبراطور بطليموس فيلادفيوس سنة ٢٨٥-٢٤٧ قبل الميلاد ، في عام ٦٣ قبل الميلاد وعندما أنهى القائد الروماني بومبي فتوحاته ببلاد شرق البحر الأبيض المتوسط ،قام بتأسيس المدن العشرة وأعطى كل واحدة منها استقلالها الذاتي ،وكان من ضمن هذه المدن عمان (فيلادلفيا) التي بنى فيها المباني والمعابد والمسارح على طراز التخطيط الروماني ،وفي عام ٣١ قبل الميلاد قام الامبرطور الروماني هيرودس بضم عمان كولاية عربية وتم تحصينها بالأسوار والأبراج وبناء المباني والمعابد ،فكانت قلعة عمان حصنا منيعا للدفاع عنها (العابدي ١٩٧١) .

عمان مع بداية القرن العشرين

أن تنوع الجغرافي في الاردن من الاسباب التي ساعدت الكثير من العائلات للهجرة اليه بحثاً عن الامن والحماية من بلاد الشام والجزيرة العربية بين حقبة وأخرى ،وقد كان عدد سكان الاردن في بداية الفتوحات الاسلامية خمسة ملايين نسمة ،لكن مرض الطاعون قضى على معظمهم،والتنوع المناخي من غور وصحراء وسهول وجبال ،كان من الاسباب التي شجعت الكثير من الاقوام للوصول اليه ،لكن بعض الاحداث التي واجهت هذا البلد العزيز من الظروف المناخية والحروب

والحكم التركي أصبحت الاقوام والعشائر بالاردن دوماً بالهجرة والترحال الى أماكن اخرى ليستقر بعضهم بالمكان الجديد والبعض منهم يعود لوطنه الاصلي ،وينطبق هذا الحال على بعض العائلات بالاردن التي يتواجد نفس العائلة بأماكن أخرى بالعراق ومصر وسوريا(العبادي ٢٠٠٥).

لم يتوقف الاستيطان البشري في عمان عند نهاية الحكم العثماني ، بل بدأت الهجرات من جميع الأقطار طالبة الرزق والتجارة ومصادر المياه ،حيث سكن الشركس خرائب عمان وعلى سيلها وحول المسجد القديم ودهاليز المدرج الروماني ،لتكون مأوى لهم وللحيوانات(السوارية ١٩٩٥) وعندما أصبحت المنطقة ذات استقرار وأمن ،شجع ذلك تجار الشام ونابلس وغيرهم على الهجرة إليها، وخصوصا بعض السوريين المطاردين من الانتداب الفرنسي عام ١٩٢٤ م، بالاضافة لسكناها وأهالي المحافظات الباحثين عن رزقهم فيها .

حيث بدأت مراحل تطور مدينة عمان على ثلاث فترات تاريخية متتالية بعد هذه الهجرات ،في المرحلة الأولى ما بين ١٩٢١- ١٩٤٠ م كان التطور بطئ لقلة سكناها ومتطلباهم والمرحلة الثانية ١٩٤٠ -١٩٤٨ مرحلة التقدم والإنشاء بسبب تدفق الأموال على المنطقة خلال الحرب العالمية الثانية ،والمرحلة الثالثة من ١٩٤٨ امتد العمران والمباني على السفوح والجبال والأودية القريبة من وسط عمان بسبب النكبة وإعلان ضم الضفتين حينها (العابدي ١٩٧١) .

وقد وصف الدكتور عبدالكريم غوانمه عمان بأنها قبل عام ١٨٧٧ لم تكن مسكونه ،وإنما وجد بعض البدو الرحل من عرب البلقاء متوزعين حول أطراف المدينة ، كما وصفها الرحالة سيلاه عندما زارها بتاريخ ٢٦-٣-١٨٧٧ م ،بأنها مدينة المياه وبقيت هكذا حتى نزل بها الشركس وبدؤوا بعمرانها من عام ١٨٧٨م حتى ١٩١٢م ،وحسب رواية المفتي وميرزا فأن قبيلة الابزاخ سكنوا المدرج الروماني وقبيلة القبرطاي وسط البلد وقبيلة الشابسوغ أسفل جبل القلعة ،وقد

وصلت إلى عمان على شكل أفواج متتالية بحثا عن المياه والاستقرار الأمني، ومنها بدأت العائلات حينها تتوافد إلى عمان مع بدايات القرن الماضي من عدة اتجاهات من داخلها وخارجها بحثا عن التجارة والتقاط رزقها من السوريين والفلسطينيين من ذوي المهن والحرف اليدوية كالصياغة وصناعة الورق والأسرجة والصباغة والخناجر والسيوف ، أما الشركس فجلبوا معهم صناعة الذهب والفضة ،وبخصوص العائلات من داخل الاردن ،فقد قدم البعض منهم من السلط كعائلة الحايك الذين جلبوا معهم صناعة البسط (رشيد ١٩٨١) .

أما بخصوص العائلات التي سكنت المناطق المحاذية لجبل القلعة من الجهة الجنوبية الشرقية ،فهم الكساونة والقيسية والبوريني والعورتاني والعصيري، الذين لا يزال بعضهم يقطنون حتى هذه اللحظة في مباني قديمة وبسيطة في بنائها (رشيد ١٩٨١) .

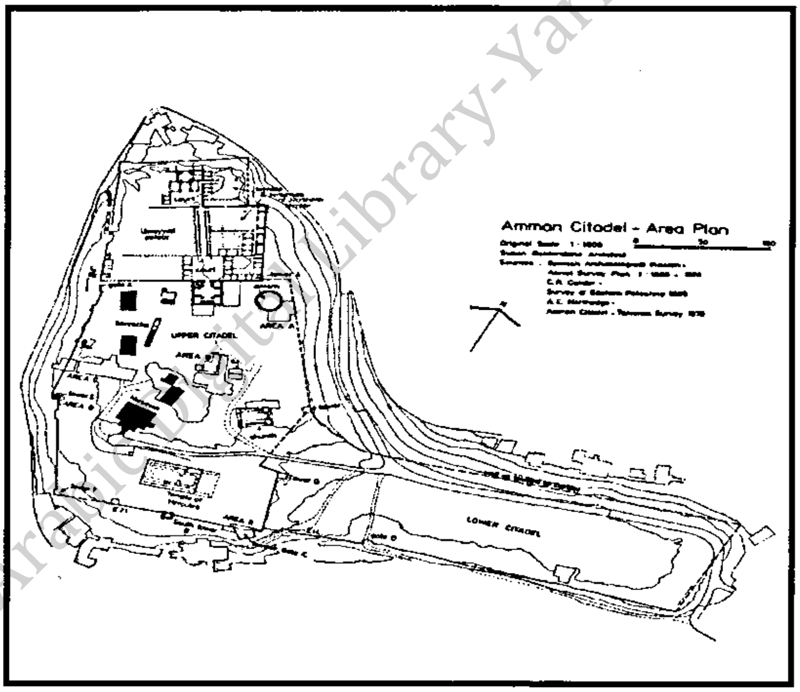
مقدمة تاريخية عن موقع جبل القلعة

يقع جبل القلعة الاثري في المملكة الاردنية الهاشمية في العاصمة عمان ،كما هو مبين بالشكل رقم (١)، يمتد تاريخ العاصمة عمان من عصور ما قبل التاريخ حتى يومنا هذا.



شكل رقم (١) خريط الاردن
(أرشيف مكتبة دائرة الاثار العامة)

يعد جبل القلعة إحد جبال عمان السبعة ،وأن طبيعته الجغرافية الجيدة ، جعل منه سبباً لبناء قلعة عمان المشهورة في وسط العاصمة المحاطة بالأودية ما عدا الجهة الشمالية، وتظهر المعالم التاريخية واضحة بالشكل رقم (٢) خاصة المنطقة العلوية التي تعلو المباني السكنية القريبة من الجهة الجنوبية الشرقية لجدار القلعة الخاصة بالمجتمع المحلي _الذي هو موضوع الدراسة _وكما يشرف الموقع من الجهة الجنوبية على المدرج الروماني وسبيل الحوريات، وتكمن أهميته التاريخية لتعاقب فترات الاستيطان التاريخي وتعددها .



شكل رقم (٢) مخطط كنتوري لموقع جبل القلعة يبين المعالم التاريخية

مقياس الرسم ١ : ١٠٠ (البعثة الاسبانية ١٩٧٨م)

وقد انقسم الموقع إلى ثلاثة أجزاء ،ويتجه من الشرق إلى الغرب لطبيعة طبوغرافية المنطقة التي ترتفع عن سطح البحر حوالي ٨٣٨ درجة .

وأتت هذه الأجزاء على النحو التالي :

الجزء العلوي لآثار جبل القلعة

يتجه هذا الجزء من الشمال إلى الجنوب بطول ٣٦٠م وبعرض ١٨٠م، ولا زالت البقايا المعمارية ظاهره للعيان في تنوعها التاريخي والثقافي ،وقد تميزت هذه المنطقة من آثار جبل القلعة بحضور البقايا المعمارية ،التي تعود للفترة الأموية ذات الطابع المعماري المميز في تخطيط المدن الإسلامية المتمثله بالقصر الأموي والمسجد الاموي انظر صورة رقم (٣) والسوق والحمام وبركة تخزين المياه ومقر الخليفة والحاشية والأبراج والأسوار الدفاعية، وقد أظهرت الحفريات الأثرية التي قامت بها دائرة الآثار العامة عام ١٩٧٥، أن البقايا المعمارية التي تعود للفترة الأموية بنيت على أنقاض بقايا معمارية تعود للفترات الهلنستية والرومانية والبيزنطية،كالأسوار الدفاعية والأبراج الرومانية ومعصرة الزيتون والكنيسة البيزنطية (Zayadine ١٩٧٣) .

والجدير بالذكر أن معظم المباني لهذا الجزء قد تم الكشف عنها وترميمها من قبل البعثة الاسبانية ودائرة الآثار العامة من ١٩٩٥-١٩٩٩م ، وقد ساهم هذا العمل الدؤوب بالحفاظ على هذه المعالم العامة، وتقديمها للزائر بشكل واضح وجميل .



صورة رقم(٣) الجزء العلوي لآثار جبل القلعة (أرشيف جبل القلعة ٢٠٠٨)

الجزء الأوسط لآثار جبل القلعة

يتوسط هذا الجزء موقع جبل القلعة ،ويتمثل بمتحف الآثار الأردني ومعبد هرقل الروماني انظر صورة رقم (٤) الذي يطل على وسط البلد والمدرج الروماني والأوديوم ،وكما يمتد هذا الجزء جنوباً وغرباً ليصل إلى الأسوار الدفاعية والمباني الحديثة القائمة ، تقتصر أغلب المعالم الظاهرة بهذا الجزء على الفترات الرومانية، ولأهميته قام المعهد الأميركي للأبحاث الشرقية (ACOR)١٩٨٩-١٩٩٠ بالتعاون مع دائرة الآثار العامة، بإجراء الحفريات الأثرية وأعمال الترميمات للحفاظ على هذا المعلم الهام وإبرازه للزوار كما هو عليه الآن ،الذي يعتبر من أهم المعالم التاريخية بالموقع والذي أرخ بناؤه من ٦١-١٦٦ ميلادي (Kanell Opoulos ١٩٩٤) .



صورة رقم (٤) الجزء الأوسط لآثار جبل القلعة (أرشيف جبل القلعة ٢٠٠٦) .

الجزء السفلي لآثار جبل القلعة

ينخفض هذا الجزء عدة أمتار عن الجزء الأوسط ،ويقع في الجهة الشرقية لجبل القلعة باتجاه الشرقي الغربي ،وما يميز هذا الجزء اكتشاف البوابة الجنوبية عام ٢٠٠٢م من قبل دائرة الآثار العامة ،ويعتبر هذا المعلم الهام المدخل الجنوبي الوحيد الذي يربط آثار جبل القلعة مع المدرج

الروماني انظر صورة رقم (٥)، والاكتشاف الآخر الهام في عام ٢٠٠٤ الذي يقع في الجزء الغربي لهذه المنطقة ،ألا وهو درج المعبد الذي استخدمه المصلون القادمون من أسفل المدينـــة ،ولا نـــسى الأسوار الدفاعية العائدة للفترة العمونية الواضحة بهذا الجزء وايضا الهلنستية والرومانية والبيزنطية والاسلامية .(Zayadine ١٩٧٧-١٩٧٨) .



صورة رقم (٥) الجزء السفلي لآثار جبل القلعة

ونريد أن ننوه بان آثار جبل القلعة لم تقتصر داخل حدود القلعـــة ،حيـــث أثبتـــت الدراســـات والحفريات الأثرية لعام ٢٠٠٤م، إن هناك امتداداً واضحاً للمعالم التاريخية وخصوصا الرومانية على الجهة الجنوبية الشرقية ،مما يدل على أن هذه المعالم قد دفنت ودمرت بفعل التطور المعماري الحديث للمنطقة ،الذي تجاهل أهمية هذا الإرث التاريخي المدفون الذي يعتبر هوية تظهر عظم تاريخ مدينـــة عمان على مر العصور .

وسوف نقدم الآن أهم معالم الفترات التاريخية ، تحكي لنا تاريخها القديم عن قلعة عمان والتي تتمثل بـــ :

الفترة العمونية:

تتمثل بالسور الخارجي لمدينة ربة عمون بالجهة الشرقية (١٢٠٠ – ٣٣٢ق.م) ،فقد استوطنت شعوب هذه الفترة من منطقة وادي الزرقاء إلى حدود مادبا ،وشكلوا عاصمة لهم باسم ربة عمون نسبةً إلى الإله الأكبر في حضارتهم ،حيث بنوا قلعتهم على تلة تعرف بجبل القلعة وبنوا لهم أسواراً وابراجاً دفاعيةً ضخمة حول هذا الجبل ، تقع بالجهة الجنوبية الشرقية المطلة على المدرج الروماني (زيادين ٢٠٠٤) .

الفترة الرومانية والبيزنطية:

المتمثلة بمعبد هرقل وسبيل الحوريات والمدرج الروماني والكنيسة البيزنطية وغيرها في الفترة من (٦٣ ق.م – ٦٣٥ م) حيث بقي الاستمرار التاريخي في المنطقة بالفترة الرومانية والبيزنطية في أوج ازدهارها ،عندما كانت العاصمة عمان تعرف باسم فيلادلفيا ، فبنيت المعابد الرومانية والمباني المدنية والعسكرية والكنائس بالفترة البيزنطية (Zayadine ١٩٧٣).

الفترات الإسلامية:

تتمثل بالقصر والمسجد الأموي وحاشية الخليفة في المنطقة الشمالية ،حيث لا ننسى أن الاكتساح الأموي سيطر على مدينة عمان بعد انتهاء الحضارة الرومانية البيزنطية ، فزاد تحصين القلعة بأسوارها وأبراجها ،حيث بنيت المساجد ويظهر لنا اليوم بالقصر الأموي والمباني المدنية والعسكرية.

وقدم المعهد الأمريكي للآثار منذ التسعينات بالتعاون مع دائرة الآثار العامة خلال نتائج الحفريات معلومات بان التنوع الاستيطان التاريخي في الموقع واضح يمتد من العصر البرونزي المبكر والوسيط

والمتأخر وأنه قد استمر للفترات العصر الحديدي ثم الفترات الهلنستية والرومانية والبيزنطية والإسلامية (الأموية والعباسية والمملوكية والعثمانية)، أي يمتد تاريخ الاستيطان البشري في جبل القلعة من الألف الثالث قبل الميلاد حتى ١٩١٨م (Koutsoukou ١٩٩٧) ، وهذا التنوع التاريخي جعل العلماء والدارسين في حيرة وتعقيد في فهم فترات الاستيطان التاريخي داخل الموقع بسبب تراكم المعالم الحضارية وتواكبها على مر العصور وإعادة الاستخدام للمباني والحجارة، وقد حدا بهم إلى دراسة اسلوب بناء الجدران والأسوار الدفاعية الهندسي ،لكي يتوصلوا إلى فهم كامل لهوية المعالم التاريخية وفتراتها الزمنية (Northedge ١٩٨٣) ،وأن تكون أيضا واضحة للأجيال القادمة والزوار .

عرض مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة – (جبل القلعة والمجتمع المحلي والمكان الذي يسكن فيه) :ـ

تتألف منطقة جبل القلعة من السكان المحليين المجاورين لآثار جبل القلعة من الجهات الأربع مؤلفة من محلات تجارية ومنازل حديثة وقديمة (تراثية)، حيث تقدر المساحة الإجمالية لمنطقة جبل القلعة والمحيط السكني حوالي(٤٦١،٢٣٨,٧) متراً مربعاً ،انظر الصورة رقم (٦) الذي يبين المباني السكنية باللون الأزرق الفاتح ،والتي توزعت حول الموقع الأثري وبالتحديد المنطقة الجنوبية والجنوبية الشرقية والجهة الغربية .



صورة رقم (٦) موقع آثار جبل القلعة والمباني السكنية((Google Earth ٢٠٠٧)

ويقدر عدد السكان القاطنين في المنطقة حوالي خمسة الآف نسمة يقطنون في ١٤٣٢ منزلا ،تمتد لتصل إلى شارع الشابسوغ ،وإن حالة هذه المباني قديمة جدا بعضها مهجور ومدمر وأغلبها بحاجة

لصيانة ودلت دائرة الإحصاءات العامة أن المساحة الكلية للمنطقة تندرج ضمن التقسيمات المدرجة، بالجدول التالي :

المساحة المشغولة	التردد	النسبة المئوية
مناطق سكنية	٢٦٠	٤٤،٣
مناطق العمل	١٤٦	٢٤،٩
وظائف متعددة	١٥٤	٢٦،٢
مناطق شاغرة	٢٦	٤،٤
قيد الانشاء	١	٠،٢
المجموع	٥٨٧	١٠٠

(دائرة الأحصاءات العامة ١٤-١١-٢٠٠٦)

بخصوص موضوع الدراسة فهو ينحصر فقط على السكان المحليين ومبانيهم في حي جبل القلعة المبينة بالصورة رقم (٧) ،والواقعة في الجهة الجنوبية الشرقية والمحاذية لجدران وأسوار آثار جبل القلعة ،ويتوزع انتشار المنازل السكنية للمجتمع المحلي محاذيا لشارع سلمى بنت الأكوع من الجهة العلوية لتمتد إلى الجهة الغربية محاذية لشارع سعد خير ،ويشمل حقل الدراسة خمسين عينة، تتركز في حي جبل القلعة.



صورة رقم (٧) يبين آثار جبل القلعة والحي السكني
(أرشيف جبل القلعة ٢٠٠٤)

لكي يتم التعامل مع هذا المجتمع _موضوع الدراسة _ لا بد من القيام بالمسح الميداني للتعرف على الحالة الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع المحلي ،والتي تبين أن معظمهم من أصحاب الدخل المتدني يعملون كعمال أو وظائف حره ،والبعض منهم بوظائف حكومية أو بدون وظائف في مباني سكنية قديمة وحديثة ،افتقرت للخدمات كالأدراج والبنية التحتية والارصفة .

وأثناء التجوال في الأحياء السكنية وتحديدا الملاصقة لجدار القلعة الجنوبي الشرقي ،تبين أن معظم أصحاب البيوت القديمة تركوا منازلهم ، وأصبح بعضها خرائب ومكبات للقمامة وملاجئ لأصحاب السوابق ،والبعض الآخر منها تم تأجيرها إلى العائلات ذات الدخل المتدني والعمالة الوافده بأسعار منخفضه .

ولو تطرقنا إلى الناحية التعليمية لأرباب الأسر ،نجد أن النسبة الكبيرة منهم لم يكملوا تعليمهم ،أما أبناء هذا المجتمع فأن هناك ثلاث مدارس حكومية للمرحلة الابتدائية حتى الصف العاشر للبنات والبنين موجوده بمنطقة القلعة التي يبلغ تعداد سكانها كما ذكرنا سابقا خمسة الآف نسمة ومنها؛ مدرسة بلقيس للبنات تستوعب ٣٦٠ طالبة على فترتين الصباحي والمسائي ، ومدرسة اسعاف النشاشيبي للبنين والتي تستوعب ٤٠٠ طالب على فترتين الصباحي والمسائي ،ومدرسة القيروان تستوعب فقط ٦٠ طالباً .وعندما ينهي الطلبة المراحل الابتدائية حتى الصف العاشر بالمنطقة، فإنهم ينتقلون إلى المدارس القريبة من مناطق سكناهم الواقعة في منطقة جبل الحسين لاستكمال مرحلة الأول الثانوي والثاني ثانوي (التوجيهي) ،وإن مستوى التعليم بهذه المدارس ضعيف جدا على مستوى البنين أكثر من البنات ،ولو تم المقارنة بين عدد المدارس بالمنطقة مع عدد الطلبة فهناك نقص في عددها .

من خلال زيارة المدارس المذكورة سابقا في المنطقة الدراسة ،وجدت قديمة جدا وبحاجة إلى صيانة كونها تكون شاغرة من الصباح حتى المساء ،أو استحداث مبانٍ لمدارس جديدة من قبل وزارة التربية والتعليم للحفاظ على سلامة أبناء المنطقة.

أما الحديث عن الناحية الأمنية للمنطقة ،فإن أهلها يشكون من مشاكل داخل الحي لتواجد العمالة الوافدة والشباب العاطلين عن العمل الذين لا يتحملون المسؤولية ،ومشاكل من الشباب الذين يقدمون من الشارع الهاشمي متجهين إلى المنازل المهجورة بدون رقابة أمنية دائمة لتعاطي الحبوب المخدرة والمشروبات الروحية .

والهدف من هذه الدراسة الميدانية معرفة المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي للفئات المراد التعامل معها في حي جبل القلعة أثناء البحث والدراسة ، خصوصا أن مشروع التطوير والتنمية في الموقع سوف يخدمهم من خلال تجوال السائح الأجنبي القادم من جبل القلعة المتجه إلى وسط البلد والمدرج الروماني ،حيث سيمر من بين مبانيهم .لذا لابد من اختيار قيادات مثقفة تمثل هذا المجتمع ليشاركوا في مشروع التنمية ،وتقديم حاجات المجتمع المحلي من الخدمات المكملة للمنطقة من بنية تحتية وإنارة ونقل وحدائق وأسواق ومدارس جديدة ،وخصوصا المنطقة المحاذية لشارع سلمى بنت الأكوع القريبة من منطقة الدراسة .

دراسة تحليلية للمباني السكنية الواقعة على السفح الجنوبي الشرقي في حي جبل القلعة:

يقتصر هذا الموضوع على دراسة المباني السكنية في حي جبل القلعة القريبة من الموقع الأثري انظر شكل رقم (٨) ،الذي يبين باللون الأزرق في أسفل الصورة توزيع المباني التي اختلفت في مساحتها وطريقة بنائها التي تفتقر للخدمات كالأدراج والبنية التحتية والأرصفة وغير ذلك ، مقارنة مع منطقة جبل القلعة إذ تحتاج هذه المنطقة إلى اهتمام اكبر من الجهات المعنية بتنفيذ مشروع التطوير الجديد بجبل القلعة ،لأنها جزء من الموقع الأثري .



شكل رقم (٨) موقع المباني السكنية موضوع الدراسة

(مشروع سياحه ٢٠٠٨) مقياس الرسم ١:١٠٠

وبخلاف ذلك تعد هذه المنطقة واجهة مهمة كونها قريبة من الموقع ،وتقع تحت نظر السائح أثناء التمتع لرؤية مدينة عمان بانها خرائب ومكب للنفايات تشوه النظر ولا تليق بأن تكون قرب موقع أثري هام ،يرتاده السواح يومياً انظر صورة رقم (٩).



صورة رقم (٩) ظاهرة رم النفايات فوق المباني السكنية القريبة من الموقع الأثري

والأسوء من ذلك المباني المهجورة في المنطقة التي أصبحت مهدمه كخرائب سكنية يرتادها أصحاب السوابق انظر صورة رقم (١٠) التي تعتبر عبئا على السكان المحليين والسواح بنفس الوقت ،لـــذا لا للجهات المعنية من الاسراع بإيجاد الحلول المناسبة لإزالة التشوهات البصرية وتـــوفير الأمـــان للمنطقة.



صورة رقم (١٠) المباني السكنية المهدمة والمهجورة

من خلال تجوالك بين هذه المباني القريبة من الموقع الأثري، فإنك تشاهد عدة أنماط معمارية مختلفة بين الحديث والقديم بين القائم والمهدوم بين المهجور والشاغر، ويتصف هذا التنوع المعماري من الوهلة الاولى بالبساطة في شكله وتكلفته وتصميمه بعيد عن الأحكام والأنظمة المعمارية في ارتفاعات أسقفها ،وحتى المواد المعمارية المستخدمة التي تنوعت بالمواد القديمة كالحجارة والطين والإسمنت والحديد ،وينطبق ذلك على تنوع المجتمع المحلي من عائلاته المختلفة في أصولها من الأردن وفلسطين وحتى العائلات الوافدة الفردية والجماعية.

وإذا أردنا ان نتطرق لتبيان وتحليل هذه المباني ،لابد من تقسيمها من حيث الاقدم والوصف العام لها ،وقد جاءت على النحو التالي:

المباني التراثية

المقصود بالمباني التراثية هي التي بنيت في بداية القرن الماضي عندما قدم المهاجرون القادمين من فلسطين والشام والمناطق المحيطة بعمان للبحث عن التجارة والرزق والماء ،وبنوا بيوقم بمنطقة السفح الجنوبي لجبل القلعة لوفرة الكهوف والحجارة المتوفرة هناك ،وقد شجعت عدة ظروف بأن يبدأ السكان بالتزايد كون أراضي عمان صالحة للزراعة ووفرة المياه القادمة من نبع رأس العين ، وقد تميزت هذه البيوت بألها مبنية من الحجارة المشذبة المقصورة بالشيد والطين وسقوفها مقوسة على نظام القناطر القديمة ،التي استوحيت من بقايا المباني الرومانية والبيزنطية المنتشرة بالمنطقة ،وقد قسمت المباني على شكل غرفتين مجاورتين يتقدمها حوش فيه المطبخ الصغير والحمام، حيث إن بعضها لايزال شاهدا حتى هذه اللحظة مثل بيت السيد صبحي العصيري ،كما يستطيع القاطن

الدخول لهذه الأبنية من وسط البلد مرورا بشارع سلمى بنت الأكوع أو الترول إليها من شارع هاشم خير ،وقد كانت توسعته سببا رئيسيا في إزالة بعض الأبنية التراثية وما تزال أساساها وجدراها ظاهرة للعيان .

والجدير بالذكر أن هذه الأبنية بقي القليل منها محافظا على شكله المعماري، إما بسبب تواجد أهلها فيها أو المستأجرين، والكثير منها دمر وهجر من قبل أصحابها لعدة أسباب ،إما بسب سوء الخدمات في المنطقة من المياه والمصارف والبنية التحتية والفوقية أومن متعاطي الحبوب المخدرة وذوي الأسبقيات القادمين من وسط البلد للتعاطي بالبيوت المهجورة أو بسبب انهيارها بسب قلة الصيانة الدائمة كما بالصورة رقم (١١)، ويمكن وصف هذه المباني بأنها كانت حارات وأزقة صغيرة توزع على مداخل البيوت يربطها التالف الاجتماعي ،حيث شكلت عائلتا القيسي والكسواني أكثر العائلات تواجدا آنذاك ،والبقية من عائلات مختلفة قادمة من السلط أو من فلسطين ،حيث لم يبق من هذه البيوت إلا القليل هي التي تعد من أهم المباني التراثية القائمة بالمنطقة وحالتها العامة جيدة انظر الصورة رقم (١٢) وتحتاج لحماية وصيانة لتبقى رمزاً لهوية المكان .



صورة رقم (١١) المباني التراثية القديمة المدمرة



صورة رقم (١٢) أهم المباني التراثية القائمة بالمنطقة

مباني بنيت على انقاض واساسات المباني التراثية

لا يزال بعضها قائم حتى الآن على أساسات وجدران المباني التراثية والأثرية القديمة، لتكون دعامات قوية تبنى عليها البيوت الجديدة ،ووضعها الحالي سئ بسبب المواد المستخدمة الغير مصممة للبقاء ،ومنظمة بطريقة عشوائية ،وجزء كبير من هذه المباني مؤجر حاليا من قبل الوافدين كالعمال المصريين والسوريين ،وكانت سقوفها غير منتظمة وتكثر عليها الخردوات والأوساخ وتشوه المنظر العام ،كونها قريبة من الموقع الأثري كما هو موضح بالصورة رقم (١٣) .



صورة رقم (١٣) يوضح المباني السكنية المهجورة التي بنيت على انقاض اساسات البيوت التراثية والاثرية

المباني الحديثة

إذا تجولت بين البيوت السكنية في الموقع تجدها حديثة بشكلها وموادها المستخدمة مع تواجد بعض التجاوزات في الاعتداء على حدود القلعة كبيت سلامه الكسواني والقريوتي الذي يلاصق بيته جدار القلعة ولا يملك أي مدخل أو مخرج لبيته إلا من داخل القلعة وينطبق ذلك أيضا على بيت القيسي والعمايرة وغيرهم ،ويدل ذلك على عدم توعية المجتمع المحلي أو إدارة أمانة عمان الكبرى في السابق بأهمية الآثار ومنع أي اعتداء عليها ويعكس أيضا انعدام التنسيق بين الجهات المعنية من دائرة الآثار العامة وأمانة عمان على ان الموقع الاثري له حدوده الخارجية التي لا يجوز الاعتداء عليها ،وأغلب البيوت التي أعتدت على حرمة حدود الموقع الأثري تقع على الجهة الجنوبية

والجنوبية الشرقية ،وإن سكانها يستخدمون القلعة ممراً للدخول إلى بيوتهم وأحيانا للتحميل والتنزيل وحتى إن بعض السكان المجاورين للقلعة يفتقدون التوعية بأهمية هذا الصرح الأثري الهام فنـــراهم يقومون بتربية الحيوانات والطيور بالقرب من جدار القلعة .

وإن حالة هذه المباني جيدة وتنوعت في عدد طوابقها من ثلاث او اثنين مما يشوه المنظر العام ورؤية معالم الموقع الأثري من جهة المدرج ووسط البلد كما هو موضح بالصورة رقم (١٤).



صورة رقم (١٤)
البيوت السكنية الحديثة
متعددة الطوابق قرب
حدود القلعة

وهدفت الدراسة عمل توضيح عام عن مجتمع الدراسة المؤلف من السكان المحليين في حـــي جبـــل القلعة ،وطبيعة حياتهم وأحوالهم الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ،وأيضا الوصف العام عن مكان سكنهم ومبانيهم السكنية .

الفصل الثالث

الإجراءات والمنهجية

عرض الإستبيان

المقابلات الشخصية

حالات دراسية

عرض الاستبيان

كان من أهم المصادر الفاعلة في جمع المعلومات في منهجية الدراسة ،استخدام طريقة توزيع الاستبانات ،من أجل تحقيق أهداف الدراسة والتعرف فعليا على مدى مشاركة المجتمع المحلي بخطة التطوير والتنمية المستدامة ،حيث تعتبر هذه الطريقة من الطرق الهامة للتقرب من المجتمع المحلي والتعرف على ما يجوب في خاطره حول الموضوع .

حيث تم عرض الاستبيان على المجتمع المحلي القاطن في حي جبل القلعة القريب من الموقع الأثري مباشرة ،وتم تقديم الشرح الوافي حول الموضوع ،وقد لقى هذا العمل التعاون الكامل من المجتمع المحلي في تقديم رأيه بشكل واضح وبدون أي ضغوطات ، ربما سيصل صوتهم إلى المسؤولين ،وفي الوقت نفسه تحقق أهداف الدراسة .

غطى الاستبيان جميع محتوى مشكلة الدراسة وأسئلتها بأسلوب بسيط، يتناول أحوال المجتمع المحلي الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، وعرض كامل عن حالة المباني السكنية وإمكانية تنميتها،كما كانت أيضا تتعلق إلى أي مدى تم إدماج ومشاركة المجتمع المحلي بخطة التطوير والتنمية، حيث بدت جميع الأسئلة مقبولة وبسيطة لهم وبنفس الوقت كانت الخطوة الأولى للتعرف على انطباعاتهم حول قبول أو رفض الخطة الجديدة بالموقع .

وقد تم جمع المعلومات المطلوبة حول التعرف على الرأي العام للمجتمع المحلي بمشروع التنمية والتطوير بالموقع ،وللتأكد من وجود أي بصمات واضحة له في المشاركة بالمشروع ، وقد تم التجول في منطقة الدراسة للتعرف على المعطيات الموجودة التي بنيت على أساسها أسئلة الاستبانه قبل عملها ،لأن هذه المعلومات التي جمعت سوف تفيد بعد تحليلها للتعرف على متطلبات الدراسة

والنسب الصحيحة للوصول إلى النتائج والتوصيات النهائية ،التي ربما تؤخذ بعين الاعتبار لمثل هذه المشاريع المستقبلية .

أما الموضوع الأخير المتعلق بالتعرف على طريقة عمل الاستبانة في جمع المعلومات ، فإذا نظرنا للجزء الاول من الاستبانة المتعلقة بالبيانات الشخصية ، نجد بأن السؤال الثاني يطلب من معبء الاستبيان من أعضاء المجتمع المحلي تحديد الحالة الاجتماعية إن كان متزوجاً او مطلقاً أو أرمل، والسبب من ذلك هو التعرف على أفراد الأسر الذين يشكلون جزءاً من الموقع والتفكير بهم لإيجاد الخدمات المناسبة وفرص العمل لإبقائهم بالمكان وعدم هجرته ،كما هو واضح لبعض الأمثلة الحية للمباني السكنية المهجورة بمنطقة الدراسة ،التي أصبحت على ما هو عليه الان ، ولو تطرقنا للسؤال السادس من الجزء الرابع للاستبانه حول رأي المجتمع المحلي باستقبال السائح وحسن ضيافته في المكان ، فإنه يقدم الجزء المهم للدراسة حول استعداد المجتمع المحلي الأكثر احتكاكاً مع الزوار، بأن يقدم الضيافة والوجه الحسن لكل من يدخل المنطقة . ومن هذه النقطة لا بد من الجهات المختصة بأن تدرك أن المجتمع المحلي مهما تم إبعاده عن خطة التطوير وتنمية الموقع، فسوف يلقى عدة صعوبات في وضعه الجديد .

فائدة الاستبيان لموضوع الدراسة

لقد تم اختيار أسئلة الاستيبانه من أجل الحصول على المعلومات مباشرة من المجتمع المحلي الذي يعد الجزء الهام لموضوع الدراسة ،والذي من خلاله يمكن التعرف على الانطباع العام حول مشروع التنمية والتطوير الخاص بالموقع ،وبما أن موضوع الرسالة يتعلق بالمجتمع المحلي بين السياسات العشوائية والتنمية المستدامة–حالة دراسية جبل القلعة _ فإن نقطة البداية تبدأ من العمل الميداني

داخل مناطق سكناهم من أجل الاستفادة في التعرف والإجابة على مدى معرفة المجتمع المحلي بمشروع التنمية والتطوير الجديد ،الذي هو قيد التنفيذ في جبل القلعة وهو على وشك أن ينتهي قريبا في نهاية ٢٠٠٩م، وهل توجد فعليا مشاركة المجتمع المحلي بخطة التنمية والتطوير الجديد للموقع بشكل خاص والمنطقة بشكل عام ، وبنفس الوقت الإجابة على موضوع ردود فعل المجتمع المحلي حول أعمال التطوير الجديدة للموقع الأثري، والجدير بالذكر أن ما ذكر سابقا يتعلق بالشق الأول من مشكلة الدراسة بإدماج أعضاء المجتمع المحلي في خطة التنمية المستدامة ،وخصوصا المالكين للمباني السكنية الحديثة والقديمة التي تقع ضمن الموقع الأثري والمجاورة له ،أما بخصوص الشق الثاني من مشكلة الدراسة ،فينطبق على وضع خطة إدارية تنموية للمباني السكنية القريبة من الموقع ،وبالتحديد في حي جبل القلعة ، الذي يفيد الاستبيان إمكانية معرفة الأجابة عن دراسة الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المحلي ،لرفع مستواه الثقافي ودخله اليومي من خلال التوعية الثقافية والأثرية ،وإمكانية دراسة حالة مبانيهم القديمة من أجل وضع الخطط التنموية المناسبة للحفاظ على هويتها التاريخية ولخدمة أصحابها ،كل ذلك يترتب على استعداد المجتمع المحلي لهذا الموضوع وقبوله.

ومن خلال قراءة الاستبيان سوف نلاحظ بأنه قسم لأربعة اجزاء ،وقد كان الجزء الاول حول البيانات الشخصية المتعلقه بدراسة الحالة الاجتماعية للسكان المحليين المجاورين لموقع جبل القلعة،وبما أن مشكلة البحث تتعلق بإدماج المجتمع المحلي في خطة التنمية المستدامة ،لذا لابد من دراسة تركيبته الاجتماعية ،وكيفية التعامل معه للوصول لنتائج صحيحة تتناسب مع ثقافته وحاجاته الخاصة من أجل تحقيق أهداف الدراسة.

أما الجزء الثاني المتعلق بدراسة المباني السكنية الحديثة والقديمة القريبة من الموقع الأثري ،من أجل وضع خطة لتنميتها لصالح الحفاظ على هوية وأصالة الموقع وخدمة المجتمع المحلي ،وصولاً إلى نتائج واضحة نتمكن من خلالها وضع الخطط الادارية التنموية المناسبة لهذه المباني ،وتلبية متطلبات وحاجة المكان .

أما الجزء الثالث يتعلق بمدى معرفة السكان المحليين بخطة تطوير موقع جبل القلعة ،وهل هناك مشاركة فعالة لهم في اتخاذ أي قرار حول خطة التطوير ،لأن هذا العمل لا ينجح دون استشارة المجتمع المحلي في ذلك، لأنه جزء من الموقع وله الحق بالاستفادة منه ،وقد أردت من هذا الجزء التعرف على نسبة الوعي الثقافي للمجتمع المحلي عن قيمة الإرث الثقافي، وهل هناك بصمات واضحة للمجتمع المحلي في المشاركة الفعالة أو معرفة في الاستراتجية الوطنية لتطوير القطاع السياحي في الأردن والمخطط الشمولي لمدينة عمان .

أما الجزء الرابع المحدد في الإجابة يدور حول موافقة أو رفض المجتمع المحلي للموضوعات، التي تتعلق بالتوعية الأثرية والمشاركة في القرارات والدفاع عن حقوقهم إذا لزم الأمر، بالحفاظ على الممتلكات الثقافية من الاندثار.

المقابلات الشخصية

قبل الحديث عن هذا الموضوع لا بد من تحديد منطقة العمل التي تمت فيها مرحلة المقابلات الشخصية والتي أقتصرت على السكان المحليين في حي جبل القلعة ،وقد شملت الأسئلة خلال المقابلات الشخصية على موضوع الدراسة ،المتعلقة بدور المجتمع المحلي في خطة التطوير والتنمية في الموقع، وكانت عملية جمع المعلومات تهدف إلى معرفة آراء المجتمع المحلي حول التطوير الجديد بالموقع ،نية واستعداد الجهات المعنية بالمشروع الوصول إلى متطلباتهم وطموحاتهم، وعرض أهم المشاكل التي يعاني منها السكان والمقارنة بينها. ومن جهة أخرى كانت طرق هذه المقابلات الشخصية متنوعة من حيث التعرف على طبيعة المبنى إن كان قديماً أو حديثاً ، وإذا كان الساكن مالكاً أو مستأجراً ،والتعرف على قبول السكان المحليين بأن تكون منازلهم جزءاً من الموقع الأثري تقدم لهم الدعم المادي من خلال خطط إدارية تنموية .

وأثناء إجراء المقابلات الشخصية، ارتأينا أن تكون متنوعة من حيث نوعية الأفراد كالشباب والملاكين والمستأجرين وأصحاب البيوت المهجورة ، والحديث مع الشباب والجيل الجديد لأبناء المجتمع المحلي الذين يدرس بعضهم في الجامعات ،حيث اظهروا اهتماماً وانطباعاً جيداً أثناء الحديث في هذا الموضوع ، بتفائلهم بأعمال التطوير والتحسين بآثار جبل القلعة ،ولكن كانوا متفقين بأن تمدد هذه الأعمال إلى منطقة سكناهم التي ينقصها الكثير من الأرصفة والممرات والأدراج التي يعاني منها الكثير من الأطفال وكبار السن ، أما المالكين فكانت آراؤهم تختلف من حين لآخر فمنهم من رحب بالتطوير الجديد الذي وصل إلى منطقة سكناهم ،وخصوصا للمباني السكنية بالجهة الشرقية للموقع الأثري ،ومنهم من رفض فكرة تطوير الموقع الأثري الذي غير الكثير من معالمه بعيدا عن ذكرياتهم الدفينة المرتبطة بالمكان .

ومن أصحاب البيوت المهجورة من كان يتساءل حول مستقبل ببيوتهم ويبحثون عن التعويض المادي ،لأن هناك إحدى المباني المهجورة قد استملكت من قبل جهة حكومية ،ومن الصعب أن يبقوا بمنازلهم لعدة أسباب، منهم من قال أن السبب سوء الخدمات المتوفرة وتوسعة شارع سلمى بنت الأكوع بالسابق ،الذي أزال بعضاً من حدود المباني السكنية المحاذية ،والبعض الآخر بسبب المباني السكنية القديمة التي بني بعضها منذ مئة عام وهي لا تصلح للسكن .

لم تقتصر المقابلات الشخصية على السكان المحليين فقط ،بل تم اللقاء مع بعض الشخصيات الهامة في المنطقة ،وأهمهم مختار المنطقة المقيم في منطقة جبل القلعة السيد فراس زبانه ،والذي أظهر تعاونه بتقديم المعلومات عن أهم الأحداث التي تدور في المنطقة وخصوصاً مشروع التطوير والتنمية الذي يحدث الآن في جبل القلعة . وبالحديث عن هذا الموضوع فقد استخلصت المقابلة بأنه حلقة وصل بين المجتمع المحلي والمسؤليين والجهات المعنية بتفيذ المشروع حول النظر في توفير الخدمات الضرورية للحي التي يفتقرها منذ فترة طويلة، وقد ذكر المختار بأنه تقابل مع المسؤليين في أمانة عمان الكبرى بالتحديد في حي جبل القلعة في تاريخ ١٥-٧-٢٠٠٩م للإطلاع على الوضع العام للمنطقة، لعرض مشاكل الحي من توفير الأدراج والأرصفة وأماكن اللعب للأطفال وتحسين البنية التحتية ،وإيجاد حلول مناسبة للمنازل المهجورة والمهدمة التي أصبحت مكرهة صحية ،ولا تليق بأن تكون قرب الموقع الأثري .

ومن جهة أخرى حول المقابلات الشخصية ،فقد تم التوجه إلى إدارة الموقع الأثري الممثلة بدائرة الآثار العامة ،والاستفسار حول دور إدارة الموقع بالاتصال مع المجتمع المحلي وتوعيته للمشروع الجديد ،وكانت المقابلة تهدف إلى جمع المعلومات حول مساهمة مشروع جبل القلعة في توفير

الشواغر لأفراد المجتمع المحلي ،وحول عمليات الصيانة والترميم وأعمال التطوير الجديدة في الموقع الأثري ودور المجتمع المحلي فيها.

أما بالنسبة للمقابلات الشخصية مع الجهات المعنية بتنفيذ للمشروع، من أمانة عمان الكبرى ومشروع سياحة ،والذين قدما الدعم المادي لتنفيذ خطة العمل كانت للحصول على المعلومات الوافية المتعلقة بالبيوت المهجورة القريبة من الموقع الأثري وماذا سوف يحل بها ،فقد كانت الإجابات غير واضحة وغير مؤكده بهذا الخصوص ،خوفا من انتشار اي معلومات تتسبب بتشجيع السكان المحليين على هجرة بيوتهم وتمليكها للجهات الحكومية ،وقد ركز الحوار أثناء المقابلات الشخصية مع هذه الجهات حول دور المجتمع المحلي في خطة التنمية والتطوير في الموقع ،وماذا سيقدم المشروع الجديد من تحسين المنطقة وتطويرها ،من أ جل تكامل الموقع الأثري .

وملخص ما جاء سابقا أن الهدف العام للمقابلات الشخصية كانت تدور حول محورين ،المحور الأول، يتحدث عن دور المجتمع المحلي القريب من الموقع الأثري في إعداد خطة التنمية والتطوير، والمحور الثاني يدور حول رؤية الجهات المعنية في تنفيذ المشروع بخصوص المباني المجاورة لآثار جبل القلعة.

حالات دراسية

سيتناول هذا الموضوع بعضاً من حالات الدراسة التي تمت دراستها من التصنيف العام للمباني السكنية المجاورة للموقع الأثري، التي تندرج تحت ثلاثة مواضيع دراسية ومنها : حالة دراسية للمباني السكنية التراثية بالمنطقة التي يشغلها المستأجرون ،وحالة دراسية للمباني السكنية الحديثة في المنطقة التي يشغلها أصحابها ،حالة دراسية لأصحاب المباني السكنية المهجورة.

حالة دراسية للمباني السكنية التراثية بالمنطقة التي يشغلها المستأجرون

ومن الأمثلة الحية على أحد القاطنين بالقرب من الموقع الأثري ،وهو السيد عبد هندي عبد الهادي عمار من قضاء الخليل عمره ٧٦ سنة ، ويسكن في أحد المباني التراثية الواقعة أسفل القلعة على شارع سلمى بنت الأكوع بمفرده بعد وفاة زوجته وانتقال أولاده للعيش خارج المنطقة بعد الزواج،وعند اللتقاء به وسؤاله عن وضعة الاجتماعي بتاريخ ١٨-٣-٢٠٠٩ ، قال : إنني أقيم في هذا المترل البسيط منذ أربعين عام بأجر شهري قيمته سبعة عشر ديناراً ونصف، ويعتقد بأنه مبني قبل مئة عام على طراز القناطر الحجرية المكونة من غرفتين ومطبخ خارجي وساحة صغيرة انظر صورة (١٥)، ويملك هذا المترل السيد صبحي العصيري الذي قدمت عائلته إلى المنطقة من فلسطين قبل مئة عام قاصدين المنطقة بحثاً عن الرزق والتجارة ،والذين وجدوا أن المنطقة صالحة للعيش بسبب وفرة المياه الصالحة للشرب والزراعة والحجارة المتناثرة والمتساقطة من جبل القلعة ،والتي تصلح للبناء بدون الحاجة لنقلها او تحضيرها.



صورة رقم (١٥) مبنى تراثي قديم مؤجر

ويقول السيد هندي أن هذه المنطقة قبل هذا الوقت ،وبالتحديد المباني السكنية المحاذية لشارع سلمى بنت الأكوع ،كانت تعج بالسكان قبل ثلاثين عاما ،لكن بعد ذلك بدأ أصحابها بالانتقال لغرب عمان وتأجير منازلهم أما للوافدين من جمهورية مصر العربية أو من العراق أو ترك منازلهم بعد أن أزليت من قبل الأمانة ،لتوسعة شارع سلمى بنت الأكوع بدأ حينها الورثة بترك منازلهم وهجرها إلى أن أصبحت خرائب مهجورة لتكون مقصداً لأصحاب السوابق لشرب الخمر والحبوب المخدرة ،وحسب قول أحد الوافدين القاطنين بهذه المساكن من الجنسية المصرية، إن أعداد الوافدين بالمنطقة ،يفوق المواطنين المحليين لتدني معدلات الأجور الشهرية لهذه المباني ،وأضاف السيد هندي أيضاً بأن أصحاب المنازل الذين قاموا بتأجير منازلهم ،قد حافظ عليه بان تكون بحالة جيدة حتى هذه اللحظة .وبسؤال السيد عبد عن المشاكل التي تواجهه في المنطقة ،فأجاب بأن صاحب المنزل قد سمع عن الشائعات المنتشرة بين سكان الحي حول موضوع استملاك هذه المباني من قبل أمانة عمان الكبرى أو دائرة الآثار العامة من أجل أعمال التطوير والتنمية بالمنطقة

وخصوصا المباني التراثية التي تشمل منزله، وهو يطلب منه بشكل متكرر ترك المنزل ، ربما يستفيد من عرضه للبيع بمبلغ عالٍ ،لكن السيد هندي يرفض ذلك لأنه لايستطيع أن يجد منزلا رخيصا بالسعر الحالي،وخصوصا بأن الغلاء المعيشي يشمل أجور المنازل السكنية .

وبالحديث عن موضوع التطوير والتنمية في المنطقة مع السيد هندي ،فاستغرب من وجود جهة تنوي القيام بهذا العمل ،وذلك يدل على عدم توعية الناس بالمشروع ،مع العلم أن البناء التصميمي للمنزل يندر وجوده في المنطقة المحيطة خصوصا بعد أعمال التوسعات الجديدة التي حلت بالمكان عبر الفترات الزمنية السابقة ،وهذه الحالة الدراسية الأولى مهمة جدا ولابد من الجهات المعنية بالتطوير أو الجهات الحكومية التدخل السريع في الموقف لحماية مثل هذه المباني النادرة من الدمار والعبث،لأنها تعبر عن هوية وتاريخ المكان ، وتأهيلها كي تكون مقصداً سياحياً للزوار، وفي الوقت نفسه توفر المنفعة الخاصة لأصحابها قدر الامكان .

حالة دراسية للمباني السكنية الحديثة بالمنطقة التي يشغلها أصحابها

سوف نقدم بهذه الحالة الدراسية للمباني السكنية الحديثة في المنطقة التي يشغلها أصحابها، مثالين يتضمنان أهم الأفكار والمعلومات التي اختلفت نوعا ما في طريقة استجواب وردود فعل أصحاب هذه المباني .

بالنسبة للمثال الأول الذي يخص منزل عائلة العمايرة الذين قدموا من مدينة السلط ويقع في الجهة الجنوبية الشرقية لآثار جبل القلعة ،وبالتحديد قرب البرج الشرقي انظر صورة (١٦)الذي بني قبل أكثر من خمسين عاماً على هيئة بيت صغير تحت مستوى الشارع الحالي .



صورة رقم (١٦) منزل العمايرة

بعد فترة من الزمن بدأ الأبناء بعد وفاة رب الأسرة بإعادة البناء البيت القديم يعلوه طابقين من مواد بنائية حديثة ،ويبعد عن الجدار الأثري للقلعة حوالي أربعة أمتار يفصل بينهما شارع ترابي يمتد ليصل إلى البوابة الجنوبية والمباني السكنية المهجورة،وأثناء البحث والدراسة مع أبناء صاحب اصحاب المنزل بتاريخ ١٢-٧-٢٠٠٩ ،والذي يعمل أحدهم بالتجارة والآخر يحمل درجة الدبلوم ويعمل في البنك العربي منذ فترة ،بالاضافة لأستثماره لبعض المشاريع البسيطة ،وأن الاخير يفكرو بأن يستفيد من مكان المنزل المطل على المدرج الروماني والساحة الهاشمية لأقامة مشروع صغير ليقدم لهم الدعم المادي وخدمة السائح الأجنبي بوضع _على الاقل_ بيت من الشعر لتقديم المشروبات الخفيفة والتمتع بجمال المكان وإطلالته ،هذا الذي أدى لرفضهم المطلق بعدم ترك المكان فقد أظهروا الاهتمام الواضح والرضى حول مشروع التطوير والتنمية في الموقع أثناء طرح الأسئلة.

وبخصوص الأسئلة التي طرحت على أصحاب المنزل ،وجدنا التعاون الكامل بالحصول على الأجوبة التي بدأت لاهتمام الجهات المعنية بتطوير الموقع بتوفير الخدمات لهم من تعبيد مدخل المنزل وبناء جدار استنادي يحمي الطوابق السفلية من الانهيارات ومياه الامطار.

ومن الأسئلة الهامة الاخرى التي طرحت عليهم حول مدى اهتمام الجهات المعنية بالتطوير والتنمية للمنزل،فكانت الإجابات بأن الجهات المعنية قدمت إلى المكان عدة مرات لعرض الخدمات عليهم وقد كانت طلباتهم مستجابة ،وأهمها منع أصحاب السوابق من المرور أمام منازلهم ،حيث عملت الجهات المعنية بوابة حديدية لتوفير الأمان والراحة لمنطقة السكن .

وحول مشاركة المجتمع المحلي بخطة التطوير والتنمية للموقع ،فذكر أصحاب المنزل بأنها لم تكن فاعلة وملموسة بالرغم من معرفتهم الموضوع ،بل كانت غير منظمة ودقيقة وبحاجة لدراسة أكثر للتوصل إلى آراء المجتمع المحلي ،وبالتنسيق مع ممثل المنطقة لتقديم أهم المقترحات والاستفسارت التي تهم مصلحة المكان .

من خلال التعاون والرضى الواضح من قبل أصحاب المنزل ،نستنتج بأن الخدمات البسيطة التي قدمتها الجهات المعنية لهم، لعبت الدور الهام في الرضى والتفاؤل من أعمال التطوير والتحسين للمنطقة ،والدليل على ذلك أن إجابات أسئلة الاستبيان لأصحاب المنزل كانت منطقية ومساندة لأعمال التطوير التي نفذتها الجهة المعنية ،والتي أهتمت لبعض الشيء بتوفير ما أمكن من طلباتهم . بعد أن كانت سلوك وثقافة هذه الحالة الدراسية بالسابق مع إدارة جبل القلعة غير جيدة بالإعتداء الدائم على المعالم التاريخية القريبة منهم ،كأستخدام بعض الغرف الاثرية القريبة مكاناً لتربية الاغنام والدواجن وغير ذلك ،ويعتقد أن السبب الاخر لهذا التعاون كان ناتج عن مصلحة لتقديم الخدمات اللازمة لهم ،بعيد كل البعد عن التوعية الثقافية لأهمية الارث الثقافي .

أما في مضمار تنمية المباني التراثية والقديمة للمباني السكنية القريبة من الموقع الأثري لمصلحة أصحابها ،فكان الرد من عائلة العمايرة بالقبول من أجل إحياء روح المكان من جديد شريطة التعاون من قبل الورثة التي ربما تدر بالدخل المادي لأصحابها ،والحفاظ عليها من الخراب والدمار

حيث لا تكون مأوى لأصحاب السوابق وسكناً مؤقتا للعمالة الوافدة غير المدركه بأهمية التــراث الأردني.

ولذا يجب أن ننبه الجهات المعنية لمثل هذه المواضيع في تركيز خططها على المجتمع المحلي ومــصلحته ويبدون تجاهله ،لأنه يمثل الخطوة الأولى لنجاح مثل هذه المشاريع في جو من الطمأنيه والراحة مــع التشديد على إعداد برامج التوعية الأثرية التي تقدم الصورة الواضحة عن أهمية هذا الأرث .

أما المثال الثاني للمباني السكنية الحديثة بالمنطقة التي يشغلها أصحابها ،منزل القيسي الواقع بالجهــة الجنوبية لجدار القلعة وبالتحديد قرب البوابة الدائرية (المطل) انظر صورة رقم (١٧) المكون مــن ثلاثة طوابق وعدة شقق ،وقد استخدمت المواد البنائية الحديثة في بنائه ليصبح مسكنا لسبع عائلات من عائلة القيسي .



صورة رقم (١٧)

منزل القيسي

وروى الشيخ أحمد العمايرة الذي قدمت عائلته من السلط في عام ١٨٩٠م وسكنت قريبا من مبنى أمانة عمان الحالي، أن بعض العائلات من فلسطين قدمت إلى عمان بعــده بفتــرة ،مــن القيــسية والكساونة والبوريتي والعورتاني وسكنت منطقة جبل القلعة للبحث عن الرزق والتجارة والزراعــة (رشيد ١٩٨٣) ،وهذا ما دل على أن عائلة القيسية إحدى أوائل العائلات التي استوطنت منطقة

جبل القلعة ،وقد أكد على هذه الرواية السيد مصطفى القيسي الذي يسكن بالمترل السابق ذكره وهو أكبر إخوانه .

واثناء البحث والدراسة مع اصحاب المترل بتاريخ ٢٢-٨-٢٠٠٩م ،فقد ظهرت عليهم منذ البداية علامات عدم الرضى والقبول لما يحصل من تطوير وتحسين داخل القلعة ،والتي مسحت ما لديهم من ذكريات قديمة ،كون هذه العائلة بالتحديد لها ارتباط وثيق بالمكان الذي وفر لهم قضاء فترات الفراغ للتتره واللعب في ساحات القلعة بين أعمدقا الشامخة ،والممر المناسب للدخول إلى منازلهم بسهولة ويسر ،خصوصاً للأطفال وكبار السن .لكن بعد تنفيذ أعمال التطوير الجديدة تم منعهم من المرور ،واجبارهم على الدخول إلى منازلهم من شارع سلمى بنت الأكوع الواقع أسفل البيوت السكنية، إذ يفتقر الممر الجديد للأدراج والأرصفة والممرات المناسبة وأماكن بديلة وآمنة للعب الأطفال ،ومن الأسباب التي أوحت لعدم رضى وقبول عائلة القيسي للمشروع الجديد في جبل القلعة ؛ الاهتمام الواضح لأمانة عمان الكبرى بالموقع الأثري وانفاق مبالغ طائلة على تطويره، متناسية تحقيق مطالب السكان المحليين التي مرت عليها سنين طويلة من عدم تحسين الممرات والأدراج والأرصفة وغيرها من الخدمات الضرورية التي يحتاجها كل حي سكني .

وأثناء تناول الحوار موضوع قبول عائلة القيسي لتمليك مترلهم ،فوجد الرفض الشديد بسبب غلاء أجور السكن والأراضي والشقق السكنية التي تحتاج إلى ميزانية عالية لتغطية أسعارها، مقابل المبالغ التي سوف تتقاضاها العائلات السبع المقيمة في المترل من الجهات المعنية بالاستملاك ، ومن الأسئلة الهامة التي طرحت عليهم حول مدى اهتمام الجهات المعنية بالتطوير والتنمية للمترل فأجابوا بأنه لايوجد أي اهتمام واضح بمنطقة سكناهم بالرغم من قرب المترل من آثار جبل القلعة، وأحيانا

يكون ممراً للسواح القاصدين الذهاب إلى وسط البلد ،وهذا سبب كافٍ للنظر في أهمية المكان من قبل الجهات المعنية بالمشروع .

وحول مشاركة المجتمع المحلي في خطة التطوير والتنمية للموقع ،فذكر السيد مصطفى القيسي بأنها لم تكن موجودة من جهتهم، لتقديم وعرض طلباتهم الضرورية للمكان ،وهذه الطلبات لا بد من أن تتوفر لتنمية المنطقة وتكاملها مع الموقع الأثري ،ولكي تتناسب مع التغير الجديد في الموقع الذي قضى على روح المكان وأصالته بالنسبة للذين اعتادوا رؤية القلعة كما كانت عليه ،بعيدا عن المباني الاسمنتية الحديثة.

وبالحديث عن تنمية المباني السكنية التراثية والقديمة القريبة من الموقع الأثري لمصلحة أصحابها فكان الرد بالقبول للحفاظ عليها وحمايتها من العبث والخراب، لتعيد روح المكان وتقدم لأصحابها الدخل اليومي من خلال ربطها مع الموقع .

حالة دراسية للمباني السكنية المهجورة التي تركها اصحابها

لقد تعددت المباني المهجورة في المنطقة المجاورة للموقع الأثري ،وهي إما أن تكون تراثية أو قديمة تتوزع على طول الجهة الجنوبية الشرقية لحي جبل القلعة، وبالتحديد المنطقة الواقعة بين البوابة الجنوبية والمطل ،حيث أصبحت خرائب تملؤها الأوساخ والطمم وتفقد المنطقة جمالها وحيويتها التي كانت عليها سابقاً ،انظر صورة رقم (١٨)بيوت كان بعضها مبنياً على أنقاض وأساسات الجدران والأقواس الأثرية .



صورة رقم (١٨) المباني السكنية المهجورة التي بنيت على أساسات مباني أثرية

وبالحديث عن هذه الحالة الدراسية فقد تم اختيار عائلة الكسواني التي كانت متواجدة في المنطقة منذ أكثر من مئة سنة في بيوت قديمة وبسيطة هجرت بالكامل ،وهي تشكل مساحة ١٣ دونماً من حي القلعة لتصبح خرائب ومكب للنفايات ،وفي تاريخ ١٥-٦-٢٠٠٩ تم التوجه إلى المنطقة السكنية لمحاولة معرفة الأسباب التي أدت الى هجرة المباني السكنية الخاصة بعائلة الكسواني ،حينها تم مقابلة أحد الاشخاص من نفس العائلة وهو السيد صبحي الكسواني الذي يتواجد باستمرار في المنطقة للحفاظ على ما تبقى من البيوت المهجورة التابعة لعائلة الكسواني من اللصوص وأصحاب السوابق، وبالحوار معه حول الأسباب التي أدت إلى هجرة هذه البيوت ،كانت إجاباته تتلخص بتحسن الظروف المادية لبعض أصحاب البيوت ،ومنهم ورثة المرحوم صالح محمود الكسواني الذين تركوا المنطقة قبل حوالي عشرين عاما ،ليسكنوا في مناطق جديدة تتناسب مع وضعهم المادي الجيد،ليتركوا بيوتهم للمستأجرين الذين أهملوها إلى أن أصبحت خرائب وبيوت مدمره لا يكترث

أحد لها وحتى أصحابها الأصليين ،والحال نفسها أيضا لورثة المرحوم عبد الوهاب وعبدالفتاح الكسواني .

وحول التطوير الجديد لآثار جبل القلعة ردود فعل المالكين للمباني المهجورة ،فهي لم تكن واضحة بسبب غياب أصحاب المنازل وتعذر مقابلتهم ، إلا السيد سلامه الكسواني الذي هجر بيته بسبب خلافات عائلية ،وهو من البيوت القريبة لجدار القلعة ،وهو يتمنى أقامة مشروع استثماري بسيط يسد حاجاته اليومية ،وهو على استعداد لترميم مترله والحفاظ عليه في ظل التعاون مع الجهات الحكومية الداعمة.

وبسؤال السيد سلامه حول المباني المهجورة التابعة لأبناء عمومته والتي أصبحت مكرهة صحية وخرائب مدمرة ،حول بقاءها كما هي أم أن هناك خطة عملية تحد من هذا الوضع القائم ،فقال: بأن أصحابها عندما انتقلوا لبيوت جديدة وقسمت على الابناء الورثة بعد تحسن ظروفهم المادية، أصبحوا لا يكترثون لمبانيهم القديمة ، التي لا تقدم لهم أي مردود مادي وليسوا بحاجة لإعادة ترميمها من جديد ،لكنهم ينتظرون حسب الإشاعات المتدوالة بين الناس تمليكها لأمانة عمان .

الفصل الرابع

عرض البيانات والتحليل

تحليل الدراسة

المخطط الشمولي لامانة عمان الكبرى

عمليات الصيانة والترميم في الموقع ودور المجتمع المحلي فيها

خطة التطوير الجديدة لاثار جبل القلعة

تحليل الدراسة

وصف متغيرات الدراسة

تم وضع متغيرات الدراسة لتكون شاملة لمشكلة الدراسة ،من خلال اختيار طريقة الاستبانة التي تخللها الاسئلة المندرجة ،للوصول إلى إجابات مقنعة على أسئلة الدراسة ،بالقيام بتوزيع الاستبانات على خمسين عينة دراسية على أعضاء المجتمع المحلي (مجتمع الدراسة) الذي يقطن في حي جبل القلعة القريب من الموقع الأثري .

الجزء الاول

أولا: الجنس

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	٤٥	٩٠,٠
أنثى	٥	١٠,٠
المجموع الكلي	٥٠	١٠٠٪

أشارت بيانات الاستبيان إلى أن هناك ٤٥ شخصا مما شملتهم الدراسة هم من الذكور وأن هناك خمسة أشخاص إناث ،وهذا ما يشير إلى أن الغالبية العظمى ،كانوا ذكورا وبنسبة ٩٠% من عينة الدراسة.

ثانيا: الحالة الأجتماعية

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
متزوج	٣٩	٧٨,٠
أعزب	٦	١٢,٠
أرمل	٥	١٠,٠
المجموع الكلي	٥٠	١٠٠٪

أظهرت المعلومات الواردة، أن هناك ٣٩ شخصا مما شملهم الاستبيان هم من المتزوجين، وأن هناك ٦ أشخاص هم من العازبين،وهناك ٥ أشخاص أرامل وهذه الأرقام تشير إلى الواقع المعاش في هذه المنطقة ،وان القسم الأكبر من العينة هم متزوجين ولديهم أسر وافراد ،مما يدل من ذلك بأن تشمل خطة التطوير والتنمية بالموقع ،مشاركة المجتمع المحلي للتعرف على متطلباهم وتوفرها بالخطة قـدر الامكان ؛من فرص عمل وخدمات من أجل تشجيعهم للمحافظة على الموقع والإهتمـام الكامـل بهويته الثقافية كمصدر دخل قومي .

ثالثا: الجنسية

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
أردني	٣٦	٧٢,٠
مصري	١١	٢٢,٠
سوري	١	٢,٠
فلسطيني	١	٢,٠
بدون	١	٢,٠
المجموع الكلي	٥٠	١٠٠٪

تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود ٣٦ شخصا من عينة الدراسة، يحملون الجنسية الأردنية وهناك ١١ شخصا يحملون الجنسية المصرية ،وباقي الجنسيات موضحة في الجدول السابق، وبالنظر إلى هذه النسب، نجد أن هناك توجه لسكن الأجانب وخاصة العمالة المصرية بجانب جبل القلعة وهذا ما يؤكد على أن هناك عدم إكتراث من السكان المحليين لما يجري في مناطق سكناهم، بأن تترك مهجورة أو مشغولة بعمال وافدين، يتقاضون منهم أوجوراً منخفضة متناسيين مبانيهم التراثية التي أصبحت مأوى للمتجاوزين وأصحاب السوابق، وهذا الوضع يتطلب من السلطات المختصة بذل المزيد من الجهد من أجل توطين السكان المحليين وتشجيعهم على الإقامة في هذه المنطقة ،من أجل تكامل الموقع الأثري وتعزيز التوجه إليه.

رابعا :المستوى التعليمي

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
جامعي	١٠	٢٠,٠
ثانوي	٢٣	٤٦,٠
إعدادي	١١	٢٢,٠
ابتدائي	٣	٦,٠
أمي	٢	٤,٠
بدون	١	٢,٠
المجموع الكلي	٥٠	٪١٠٠

أشارت البيانات الواردة في الجدول أعلاه، إلى أن هناك ١٠ أشخاص لديهم شهادة جامعية وأن هناك ٢٣ شخصا وصلوا المستوى الثانوي في الدراسة ،وأن هناك ١١ شخصا هم من فئة المرحلة الإعدادية ،وكذلك هناك ثلاثة أشخاص من المرحلة الابتدائية وهناك شخصان أميان وهناك شخص

لم يدلي بإجابة في هذا المجال، مما يدل ذلك وجود أشخاص متعلمين لهم القدر بإستيعاب موضـــوع التطوير والتنمية بالموقع ،ويشاركوا بالمشروع في حضور الإجتماعات وإتخاذ القرار الصائب مـــع الجهات المختصة ،وبنفس الوقت يمكن من خلال هذه الفئات اختيار ممثلين عن المجتمع المحلي حول أي نشاط يتعلق بالمشروع الحالي أو بالمستقبل .

خامسا : الوظيفة

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
موظف	١٥	٣٠,٠
عمل حر	٢٥	٥٠,٠
لا يعمل	٩	١٨,٠
بدون	١	٢,٠
المجموع الكلي	٥٠	١٠٠٪

توضح البيانات أعلاه إلى أن هناك ١٥ موظفا من عينة الدراسة ،وأن هناك ٢٥ شخص لـــديهم عمل حر وهناك كذلك تسعة أشخاص لا يعملون وكذلك هناك شخص واحد لم يجيب على هـــذا السؤال ،وينطبق هذا التحليل على رب الأسره كعينة دراسة في تحديد الوظيفة ونوعهـــا ،لكـــن لا ننسى بأن هناك أفراد وأبناء لرب الأسرة بحاجة للتفكير بهم في خطة التطوير والتنمية في الموقع على مدى البعيد .

الإجابات الخاصة بمكان السكن

الجزء الثاني

١- ملكية البناء

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
مستأجر	١٩	٣٨,٠
مالك	٣١	٦٢,٠
المجموع الكلي	٥٠	١٠٠٪

أشارت نتائج التحليل أعلاه إلى أن هناك ١٩ شخصا من أفراد عينة الدراسة هم مستأجرين وأن هناك ٣١ شخصا مالكين، وهذا يدل على أنه لا زال هناك الكثير من المواطنين يملكون بيوتا في حي جبل القلعة ،مما يقتضي إشراكهم في خطط تنمية الموقع الاثري .

٢- حالة المبنى

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
حديث	١٥	٣٠,٠
قديم	٣٥	٧٠,٠
المجموع الكلي	٥٠	١٠٠٪

تبين البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن هناك ١٥ بيتا حديث البناء وأن هناك ٣٥ بيتا قديم وهذا ما يشير إلى أن الأغلبية من الأبنية هي قديمة (تراثية) في التصميم والبناء ،وهذا ما يقتضي وضع خطة من المسئولين ،تهدف للمحافظة عليها من خلال تشجيع أصحابها بالبقاء فيها وترميمها

من أجل تكامل الموقع ،وإعطاء منظراً جذاباً وجميلاً ليتمتع السائح بالمكان أوالبقاء فترة أطـول في الموقع.

٣- الخدمات المتوفرة بمنطقة السكن كالأدراج والبنية التحتية والممرات

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	٣	٦,٠
لا	٤٧	٩٤,٠
المجموع الكلي	٥٠	١٠٠٪

أوضحت البيانات الواردة لنا في الجدول أعلاه أن هناك ثلاثة أشخاص فقط أجابو بتوفر خدمات بمنطقة السكن كالأدراج والبنية التحتية والممرات، وأن الغالبية العظمى من الأشخاص ،أقروا بعدم وجود مثل هذه الخدمات ،وهذا ما يقتضي إعادة النظر في المشروع بتوفير مثل هـذه الخـدمات بأسرع وقت ممكن.

٤- توفر الأمان والإستقرار في منطقة السكن

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	٤١	٨٢,٠
لا	٩	١٨,٠
المجموع الكلي	٥٠	١٠٠٪

بخصوص الإجابة على السؤال الخاص بتوفر الأمان والإستقرار في منطقـة السـكان، أشـارت الإجابات إلى أن هناك ٤١ من عينة الدراسة أجابوا بنعم ،وأن هناك ٩ أشخاص كانت إجابتهم لا وهذا يشير إلى أن هناك بعض التخوفات من عدم وجود الأمان بالمنطقة ليلاً، لعدم وجود الإنـارة

بعض الأماكن والمباني المهجورة ،وبنفس الوقت لأطفال الحي من عدم توفر الأرصفة ومناطق اللعب لهم ،في فترتي فصل الصيف والعطل المدرسية وهذا ما يفقد عنصر الأمان والإستقرار في المنطقة.

٥- التفكير بالانتقال من مكان السكن إلى مكان آخر

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم لا	٦ ٤٤	١٢,٠ ٨٨,٠
المجموع الكلي	٥٠	١٠٠٪

تبين النتائج حول التفكير بالإنتقال من مكان السكن إلى مكان آخر، إلى أن هناك ستة أفراد أجابوا بنعم وأن هناك ٤٤ شخصا أجابوا بلا ،وهذه النتيجة تدعم الأسئلة حول الحفاظ على هوية المكان وتكامله،وأيضا عمليات الترميم والمحافظة على المباني القديمة والإستغناء عن جزء منها لمصلحة المجتمع المحلي لخدمة السائح، وهذا ما يشير إلى أن الأغلبية من المواطنين في هذه المنطقة لا يفكرون بالانتقال من هذه المنطقة في المستقبل القريب.

٦- الموافقة بتمليك المنزل إلى جهة أخرى

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم لا بدون	٧ ٣٤ ٩	١٤,٠ ٦٨,٠ ١٨,٠
المجموع الكلي	٥٠	١٠٠٪

بخصوص تملك البيت إلى جهة أخرى، أشارت النتائج إلى أن هناك سبعة أشخاص وافقـوا علـى ذلك وان هناك ٣٤ شخصا رفضوا ذلك وهناك ٩ أشخاص لم يجيبوا على هذا الـسؤال ،وهـذه النتائج تشير إلى عدم نية لتمليك مبانيهم السكنية من شملهم الاستبيان لأي جهة لإرتباطهم الروحي بالمكان ورغبتهم في الاحتفاظ بهذه الأبنية كون التعويض المالي لا يكفي لسد حاجات المكان البديل للسكن، بسبب الغلاء وأرتفاع أجور السكن والشراء.

٧- الموافقة بترميم البيت واستغلال جزء منه لخدمة السياحة

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	١٧	٣٤,٠
لا	٣٣	٦٦,٠
المجموع الكلي	٥٠	١٠٠٪

فيما يتعلق بترميم البيت وإستغلال جزء منه لخدمة السياحة ،كانت إجابة ١٧ شخصا نعـم وأن هناك ٣٣ شخصا أجابوا بلا ،وهذا ما يشير إلى أن نسبة كبيرة ترفض الموضوع خوفاً من إستملاك البيت من قبل جهات حكومية لهذا الغرض،وبسبب عدم وجود نوع من التوعيـة الثقافيـة بـان الترميم لهذه المباني سيؤدي إلى الحصول على بيت جميل ومرمم ،وبنفس الوقت يخفف العبء علـى اي جهة حكومية تنوي استملاك المباني القديمة بالمستقبل ،بأن تدفع مبالغ طائلة تحملها العجز المالي على ميزانيتها.

الجزء الثالث: الإجابات حول خطة التطوير والتنمية المستدامة لمشروع قلعة عمان الجديد:

١ – المعرفة حول خطط تنمية الموقع الحالية

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	٢٢	٤٤,٠
لا	٢٨	٥٦,٠
المجموع الكلي	٥٠	١٠٠٪

فيما يتعلق بهذا السؤال فقد أجاب ٢٢ ممن أستطلعت آرائهم أنهم يعرفون بالخطط الحالية ،ولكن هناك ٢٨ أجابوا بأنهم لا يعرفون ،وهذا يدل على أن السكان لا يعلمون بخطة التطوير والتنمية التي تمت بالموقع، والتي بدوره يؤثر سلبياً على نجاح المشروع .

٢– التفاؤل لخطة تنمية الموقع الأثري

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	٢٦	٥٢,٠
لا	٢٤	٤٨,٠
المجموع الكلي	٥٠	١٠٠٪

أشارت نتائج الاستطلاع إلى أن هناك ٢٦ شخصا أفادوا بأنهم متفائلون بخصوص التطوير والتنمية بالموقع ،وهناك ٢٤شخصا غير ذلك ،وهذا يدل إلى أن هناك تقارب في النسبة وهذا يشير إلى عدم القدرة على اليقين بخصوص التطوير والتنمية بالموقع بشكل قطعي من قبل الجهات المختصة بالمشروع ، بضرورة توعية ومشاركة المجتمع المحلي بهذا الخصوص .

٣- ملاءمة التغيير الجديد في الموقع الأثري

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	٢٤	٤٨,٠
لا	٢٦	٥٢,٠
المجموع الكلي	٥٠	١٠٠٪

بخصوص ملائمة التغيير الجديد في الموقع الأثري، فقد تشير النتائج إلى أن هناك ٢٤ ممن شملهم الاستبيان، أجابوا بنعم وأن هناك ملاءمة للتغيير وهناك ٢٦ ممن شملهم الاستبيان أجابوا بالنفي بأن التغيير غير ملائم في الموقع الأثري.

٤- المشاركة في خطة إدارة الموقع الأثري

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	٢	٤,٠
لا	٤٨	٩٦,٠
المجموع الكلي	٥٠	١٠٠٪

فيما يتعلق بالمشاركة في خطة إدارة الموقع الأثري، أجاب شخصان بأنهم يشاركون، فيما أجاب ٤٨ شخص بالنفي وهذا يشير إلى أن المشاركة في وضع خطة إدارة الموقع الأثري ضئيلة جدا،وهذا ما يتطلب الاهتمام الكامل بالمجتمع المحلي ومشاركتة بالإدراة ليس على مستوى جبل القلعة ،وأنما للمواقع الاخرى ،وإذا تعذر ذلك أطلاع ومشاركة الممثل عن المجتمع المحلي على الأقل.

٥- فائدة المجتمع المحلي من خطة تنمية الموقع الأثري

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم لا	٢١ ٢٩	٤٢,٠ ٥٨,٠
المجموع الكلي	٥٠	١٠٠٪

لا شك أن للمجتمع المحلي القريب من الموقع الأثري أهمية كبيرة في تطويره وتنميته، لما مـا يـدر عليه دخل مالي ولو بسيط من جراء زيارة السياح الى هذا الموقع، فقد أكدت إجابات ٢١ شخصا من عينة الدراسة ،بأن هناك فائدة من خطة تنمية المجتمع المحلي وبالمقابل أجاب ٢٩ شخصا بأنهم لا يحققون فائدة .

٦- المشاركة في برامج التوعية الأثرية حول أهمية الإرث الثقافي

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم لا	٦ ٤٤	١٢,٠ ٨٨,٠
المجموع الكلي	٥٠	١٠٠٪

بخصوص المشاركة في برامج التوعية الأثرية حول أهمية الإرث الثقافي ،فقد كانت إجابـات سـتة أشخاص بالإيجاب أنهم يشاركون ،ولكن هناك ٤٤ شخصا من أفراد عينة الدراسة كانت إجاباتهم بالنفي ،وهذا ما يشير إلى أن جميع إجابات الأسئلة التي تدور حول المشاركة كانت واقعية وقريبـة إلى نفس الإجابة.

٧- المعرفة والمشاركة في الإستراتيجية الوطنية لتطوير القطاع السياحي في الأردن

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	٨	١٦,٠
لا	٤٢	٨٤,٠
المجموع الكلي	٥٠	١٠٠٪

تشير إجابات المبحوثين حول المعرفة والمشاركة في الإستراتيجية الوطنية لتطوير القطاع السياحي في الأردن، إلى ان هناك ٨ أشخاص فقط أجابوا بأنهم يعرفون ويشاركون ،ولكن هناك بالمقابل ٤٢ أجابوا بالنفي ،وهذا ما يدل على أن الاستراتيجية الوطنية لتطوير القطاع السياحي في الأردن ،تتم من خلال أشخاص معينين وليس من خلال عامة الشعب.

٨- المعرفة والمشاركة في مشروع المخطط الشمولي لمدينة عمان

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	١٣	٢٦,٠
لا	٣٧	٧٤,٠
المجموع الكلي	٥٠	١٠٠٪

توضح البيانات أعلاه أن هناك ١٣ شخصا وافقوا على أن هناك معرفة ومشاركة في مشروع المخطط الشمولي لمدينة عمان، ولكن هناك ٣٧ أشاروا بأنهم لا يعرفوا ولا يشاركوا في مشروع المخطط الشمولي لمدينة عمان ،وهذا ما يتطلب زيادة الاهتمام بالمشاركة الجماعية في المعرفة والمشاركة في مشروع المخطط الشمولي لمدينة عمان.

٩- الموافقة على الإنشاءات الإسمنتية التي تحدث الآن بجبل القلعة

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم لا	١٧ ٣٣	٣٤,٠ ٦٦,٠
المجموع الكلي	٥٠	١٠٠٪

تشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن هناك ١٧ شخصا مما شملتهم الدراسة ،وافقوا على الإنشاءات الإسمنتية التي تحدث الآن بجبل القلعة في حين أن هناك ٣٣ شخصا من أفراد عينة الدراسة أجابوا بالنفي وهذا ما يشير إلى ان هناك نسبة ليست بالقليلة تؤيد الإنشاءات الإسمنتية التي تحدث الآن بجبل القلعة.

١٠- التطوير الجديد بآثار جبل القلعة سوف يفقده روح المكان

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم لا	٤٤ ٦	٨٨,٠ ١٢,٠
المجموع الكلي	٥٠	١٠٠٪

أظهرت إجابات أفراد عينة الدراسة أن التطوير الجديد في الجبل يفقده روح المكان ،حيث كانت الإجابات ٤٤ ،وأن هناك ٦ أشخاص أشاروا بإجابة النفي إلى أن التطوير الجديد يعطي المنطقة أكثر جاذبية ويمنحها فرصة الزيارة بشكل أكثر ،ويجب أن تكون عملية التطوير تنبع من مصلحة أن يبقى المكان ذو طابع تراثي وسياحي .

١١- اقامة الحفلات الخاصة والمراسم والاعراس بالموقع الاثري

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	٦	١٢،٠
لا	٤٤	٨٨,٠
المجموع الكلي	٥٠	١٠٠٪

أظهرت إجابات أفراد عينة الدراسة بخصوص إقامة الحفلات الخاصة والمراسم والأعراس بالموقع الأثري بنسبة عالية في رفضها التي تؤثر على الموقع الأثري حسب الجدول السابق، وخصوصا استخدام أجهزة الصوت الحديثة والضوء ،ومخلفات الحفلات التي تقلل من احترام المكان ومصدر أزعاج دائم للسكان المجاورين من استمرار بعض الحفلات تحت الصباح، الذين بدوا بتقديم شكواهم للجهات المعنية للمحاولة _ على الاقل _ التخفيف من المناسبات والحفلات الخاصة .

المجتمع المحلي والتنمية المستدامة بالموقع

الرقم	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	الارتباط الروحي المستمر بالمكان	٤,٨٨٠٠	٠,٤٧
٢	تنمية المباني التراثية للحفاظ على هويتها التاريخية واستثمارها لمصلحة أصحابها لخدمة الزائر	٤,٢٢٠٠	١,٢
٣	إزالة المباني السكنية القديمة وهجرتها وتمليكها لأمانة عمان الكبرى	٣,٠٠٠٠	١,٦
٤	سوف تحسن خطة التنمية الخدمات كالبنية التحتية والمدارس والشوارع	٤,٩٤٠٠	٠,٢٣
٥	توفير فرص العمل والاستثمار لأبناء المنطقة	٤,٥٦٠٠	٠,٧٨
٦	استقبال السائح الأجنبي وحسن ضيافته بالمكان	٣,٣٨٠٠	١,٢٩
٧	إقامة المحاضرات وبرامج التوعية الأثرية للسكان المجاورين حول أهمية الإرث الثقافي الذي يمثل العامود الفقر للدخل القومي	٤,٦٤٠٠	٠,٤٨
٨	التخفيف من الجرائم وأصحاب السوابق بالتواجد المستمر داخل	٤,١٦٠٠	٠,٨١

	المباني المهجورة		
٩	المجتمع المحلي والقريب من الموقع الأثري عنصر فعال للمشاركة في خطة التنمية الجديدة للموقع الأثري والمباني السكنية	٤,٢٨٠٠	١,٠٣
١٠	تفعيل قانون جديد يحمي المواقع التراثية التي بنيت بعد عام ١٧٥٠ التي من ضمنها مبانيكم	٤,٣٢٠٠	٠,٧١
١١	وجود ممثلين عن المجتمع المحلي في الاطلاع على خطط التنمية والتطوير بالمنطقة	٤,٨٠٠٠	٠,٤٠
١٢	إنفاق السائح الأجنبي الزائر إلى العاصمة عمان يقدم فائدة للمجتمع المحلي	٣,٠٤٠٠	١,٢٤

حصل السؤال الرابع والمتعلق بتحسن الخدمات كالبنية التحتية والمدارس والشوارع على أعلى وسط حسابي حيث وصل إلى ٤,٩ وبانحراف معياري ٠,٢٣ ،وهذا ما يشير إلى أن إجابات المواطنين القاطنين في هذه المنطقة يرغبون بتحسين البنية التحتية في هذه المنطقة ،وقد تلا هذا السؤال: السؤال الأول والمتعلق بالارتباط الروحي المستمر بالمكان ،حيث وصل وسطه الحسابي إلى ٤,٨٨ وبانحراف معياري قدره ٠,٤٧ ،أما الفقرة الحادية عشرة من هذه الأسئلة والمتعلقة بوجود ممثلين عن المجتمع المحلي في الاطلاع على خطط التنمية والتطوير في المنطقة، فقد وصل وسطها الحسابي إلى ٤,٨ وبانحراف معياري ٠,٤٠ ،وبشكل عام فقد كانت إجابات المواطنين حول تطوير

الموقع الأثري عالية بشكل كبير ،وهذا ما يشير إلى أن للمواطنين القاطنين في هذه المنطقـــة تطلـــع للمشاركة والإدماج بعملية التطوير بحيث تصبح مزاراً سياحياً جاذباً بشكل مستمر ،وهذا ما يحقق لهم فائدة من وراء ذلك .

المخطط الشمولي لأمانة عمان الكبرى

مدينة عمان الكبرى

بتوجيهات من جلالة الملك عبدالله الثاني إلى عطوفة أمين عمان في الثالث من أيار لعام ٢٠٠٦ لإعداد المخطط الشمولي لمدينة عمان الكبرى لتبني استراتجية النمو المرحلي للمدينة ،والتي تتلخص بإنشاء المشاريع المتعددة التي تتوافق مع الخصائص الحضرية للمدينة والمصلحة العامه ،لتوفر من خلالها الخدمات والبنية التحتية المناسبة ولتأمين التنمية المستدامة لمدينتنا على المدى البعيد ،مع الأخذ بعين الاعتبار بتأمين المشاركة المناسبة بين القطاعين العام والخاص .

وأوعزت هذه الاستراتجية بالحفاظ على التراث الثقافي للمدينة ،كأهم ركيزة خلال تنفيذ المخطط الشمولي ،الذي يمثل بتعدد وتواكب الحضارات القديمة وحماية الأحياء القديمة وتأهيلها وتشجيع الفعاليات الثقافية التي تعكس الوجه الثقافي للمدينة (أمانة عمان،٢٠٠٧).

كان من ضمن التطلعات والسياسات ،الحفاظ على تراث وعراقة مدينة عمان وتحقيق الاستدامة، بتشجيع إعادة الاستخدام الملائم للمواقع التراثية، ليتم استغلاله كفرصة في التنمية الاقتصادية المحلية (امانة عمان،٢٠٠٧).

وبالحديث عن منهجية التخطيط كانت تتضمن "اتبعت أمانة عمان الكبرى في إعداد الخطة الإستراتيجية نموذجاً عالمياً واسع القبول للتخطيط الإستراتيجي ،يتضمن سلسلة من الخطوات المنطقية والمنظمة والهادفة إلى تطبيق أنظمة ومنهجيات إدارية حسب أفضل الممارسات العالمية،

تهدف إلى الارتقاء بالأداء والتطوير المؤسسي والتحسين المستمر، بالتركيز على متلقي الخدمة والنتائج والشفافية وصولاً لثقافة التميز، بما يضمن تحقيق أهداف الأمانة الإستراتيجية والأهداف الوطنية"

(الخطة الاستراتجية لأمانة عمان الكبرى للأعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٩) الإصدار الثاني للخطة المحدثة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ :١٩)

وقد سعت امانة عمان الكبرى من خلال الخطط الاستراتجية ،إلى الوصول لتحقيق الأهداف الوطنية مرتبة حسب الأولوية:

الرقم	الأهداف الوطنية
١.	أن يكون للأردن مرافق وبنى تحتية ذات كفاءة ومردود عال
٢.	تحسين الوضع البيئي والصحي.
٣.	المحافظة على الأردن والارتقاء به كمكان آمن ومناسب للعيش والعمل وتربية أجيال المستقبل
٤.	تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياحية والرياضية

(الخطة الاستراتجية لأمانة عمان الكبرى لأعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٩) الإصدار الثاني للخطة المحدثة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ :٣١)

وما يهم في هذه الأهداف، البند الرابع المتعلق بتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياحية ،للرفع من شأن المجتمع المحلي الأقل حظا بخلق الفرص وتوفير الخدمات من أجل احترامه وانتماءه للمكان الذي يوفر له الأمان والاستقرار .

عمليات الصيانة والترميم في الموقع ودور المجتمع المحلي فيها

تقوم دائرة الآثار العامة في كل عام ،بوضع خطط لأعمال الصيانة والترميم في الموقع ضمن خطط منظمة وحسب الأولويات في تحديد المناطق التي تحتاج إلى عمليات الصيانة والترميم ،والتي ركزت أغلبها في الجزء العلوي للقلعة ،كالمشروع الأسباني لمباني الفترة الأموية والبيزنطية والمشروع الأمريكي في معبد هرقل وبالتعاون مع دائرة الآثار العامة ،وما يهمنا في هذا الموضوع هو دور المجتمع المحلي في عمليات الصيانة والترميم .

لم يلعب المجتمع المحلي القريب من جبل القلعة أي دور في المشاركة في أعمال الصيانة والترميم ،لكن قدمت الخطط المنفذه لأعمال الصيانة والترميم الراحة والطمأنينه لبعض أصحاب المباني المجاورة من تعرضها للأنهيارات ،التي تحدث في فصل الشتاء،وسوف نقدم مثالين على هذا الموضوع على النحوالتالي :

أولا : أعمال الصيانة والترميم للبرج الجنوبي الشرقي القريب من بيت العمايره

قامت دائرة الآثار العامة بإشراف الطاقم الهندسي والفني في جبل القلعة، لأجراء أعمال الصيانة والترميم لهذا البرج انظر صورة رقم (١٩)من اجل تخفيف التلف والدمار واستجابة لطلب السكان المحليين لمنع الانهيارات وتساقط الحجارة من البرج.



صورة رقم (١٩) أعمال الصيانة والترميم للبرج الجنوبي الشرقي

ثانيا: بناء الجدران الاستنادية وترميم الأسوار الدفاعية في الجهة الغربية

قامت بعض العائلات المجاورة للموقع الاثري بالاجتماع مع إدارة الموقع ،لطلب إيجاد الحلول المناسبة لتحسين المنطقة الغربية التي بدأت حجارتها تتساقط على بيوتهم في فصل الشتاء ،فما أن قامت دائرة الآثار العامة بالإيعاز لبناء الجدران الاستنادية والشيك على المنطقة الغربية لمنع حدوث أي اعتداءات على السكان المجاورين .

لكن رغم تعاون إدراة الموقع مع أصحاب المباني السكنية المجاورة ،لم تجد حسن النية من جهتهم حول الاهتمام بالموقع ،فبدا بعضهم يعتدي على حدود الموقع في بناء أكواخ لتربية الطيور والحيوانات ،متناسيا الحفاظ على الموقع ،وذلك يدل على قلة الوعي الثقافي لأصحاب المباني السكنية ،بأن المواقع الأثرية مصدر هام في رفع الدخل القومي والمحلي وهوية المكان.

ثالثا: بيت القريوتي الواقع بالقرب من المطل .

من خلال إشرافي على مشروع جبل القلعة لعام ٢٠٠٦ ،كان أصحاب البيت غير متواجدين في بداية الأمر ،والجدير بالذكر أن هذا البيت هو الوحيد الذي لا يملك مدخلاً خاصاً من خارج القلعة، بل كانت القلعة هي المدخل الوحيد إليه من منطقة منحدرة تتراكم عليها الانهيارات والطمم والانزلاقات ،مما حذى بإدارة المشروع حين عودة أصحابه من تحسين المدخل وترميم أساسات المطل وعمل أسوار استنادية لتحمي السكان المتواجدين أسفل المنزل ،بالرغم من أن هذه

الأخطاء يجب أن تتحملها أمانة عمان ،حيث تعطي رخصاً لمنازل جديدة تستخدم آثار جبل القلعة مدخلا لها .

وأخيرا لم يكن هناك أي دور أو مشاركة فعالة للمجتمع المحلي في أعمال الصيانة والترميم التي حدثت في الموقع ،مع أن هذه الأعمال قدمت المساعدة لتحسين مناطق سكناهم من الانهيارات والانزلاقات ،وحتى على صعيد توفير الوظائف والعمل في المشاريع السنوية فقد كانت نادرة .

خطة التطوير الجديدة لآثار جبل القلعة

قامت اللجنة المشكلة من دائرة الآثار العامة وأمانة عمان الكبرى ووزارة السياحة والآثار ومشروع سياحه، بإعداد خطة إدارية لتطوير جبل القلعة ،لإظهار أهميته الثقافية والحفاظ عليها من خلال أعمال الصيانة والترميم، لتصبح ذات مقصد سياحي وجذب للسواح مع الحفاظ على أصالة الموقع خلال تنفيذ الخطط(Anglin ٢٠٠٧) التي شملت على المحاور التالية :

١- إعادة تأهيل المتحف والحديقة ليظهرا بصورة أجمل.

قدم مشروع سياحه بعام ٢٠٠٨ خطط لتأهيل المتحف والحديقة ،وقد كانت على النحوالتالي :

❖ خطة إعادة تأهيل حديقة المتحف

كان الهدف من إعداد هذه الخطة لتأهيل الحديقة ، من إزالة الأسوار والسياج الخارجي والأشجار والأحواض وترتيب مرافقها ، وتبليطها بشكل جميل تسمح للزائر من الدخول للتمتع بمشاهدة الحجارة المزخرفة والتيجان والتماثيل التي تجلس على قواعد حجرية بشكل منظم وجميل ،بما يعرف بالمتحف المفتوح ،وهو قيد التنفيذ.

❖ خطة تأهيل المتحف

قدم مشروع سياحة في عام ٢٠٠٨م خطة لدائرة الاثار العامة لإعادة تأهيل المتحف ،والتي تضمنت الفكرة ،بإنشاء مستودعات جديدة في منطقة طبربور لنقل محتويات المتحف والمستودع إليه ،ليفسح المجال بإعادة تأهيل المبنى من الداخل والخارج ضمن أسس ومعايير تحافظ على القطع المعروضة في خزائن ذات بيئة جيدة ،وأن الفكرة الحالية توصي بأن يصبح العرض الجديد بالمتحف خاص بالقطع الاثرية التي أكتشفت في عمان الكبرى في الصالة

العلوية ،أما المكاتب والادراة سوف تنتقل الى الطابق السفلي ،لكن الى هذه اللحظة لم تنفذ الخطة المقترحة لأسباب تتعلق بدائرة الاثار العامة .

٢- تم تأسيس مركز زوار، يتضمن كافتيريا وصالة عرض وحمامات ومقر للشرطة السياحية وغرفة تذاكر على مدخل القلعة .

٣- تم عمل موقف باصات قريب من مركز الزوار ،لحل أزمة تجمع الحافلات التي كانت في السابق تعيق حركة السواح والمدخل.

٤- تم إنشاء ممرات داخل الموقع، لتحديد مسارات الزيارة التي اعتمد فيها التسلسل التاريخي للمعالم الظاهرة .

٥- عمل حواجز حديدية على حدود المناطق الخطرة، لمنع تعرض الزوار لأي نوع من الايذاء ،بالإضافة إلى أنها توزعت على حدود القلعة القريبة من السكان المحليين والشارع الرئيسي .

٦- إنشاء ساحة بديلة لإقامة الفعاليات والحفلات في جبل القلعة ،التي كانت سابقا في ساحة معبد هرقل والقصر الأموي لتصبح في المنطقة الشرقية .

لن تقتصر الإنجازات السابقة لخطة التطوير في جبل القلعة على الأعمال السابق ذكرها ،بل هناك عدة خطط سوف تنفذ في المستقبل القريب ،وأهمها الشارع الترابي الغربي لآثار جبل القلعة ،حيث ستقوم الجهة المنفذة، بتأهيله ليصبح مدخلاً للوفود الخاصة متجهاً إلى المتحف .

الفصل الخامس

التحليل والنتائج

نتائج التحليل

نتائج الدراسة

التوصيات

نتائج التحليل

بينت نتائج تحليل الاستبيان الضعف في عدة مواضيع تم تجاهلها خلال مراحل التطوير والتنمية لموقع آثار جبل القلعة ، ألا وهي مشاركة وتعاون المجتمع المحلي مع الجهات المنفذة ،الذي انعكس ذلك على عدم رضاه لقبول المشروع الجديد.وكما جاء في الاتفاقية العالمية للسياحة والثقافة لعام ١٩٩٩ حول مشاركة المجتمع المحلي في مشاريع التطوير لرفع المستوى المعيشي والثقافي والاقتصادي والتعليمي،كانت واضحة ومؤكدة بضرورة السعي والمبادرة في التعرف على حاجات المجتمع المحلي القريب من الموقع الأثري ،وتوفيرها من أجل توعيته بأهمية الإرث الثقافي واحترامه ومردوده على المصلحة العامة بجو من التآلف والود.

كانت مرحلة التطوير الجديدة في الموقع ،قد تناست العلاقة الحميمة التي تربط المجتمع المحلي القريب من الموقع الأثري مع الموقع نفسه ،والتي دامت أكثر من مئة عام وتحمل في ثناياها أجمل الذكريات التي لا تزال تعيش في قلوب الكثيرين ،وقد ورد عن ميثاق بورا (Bura Charter) لعام ١٩٩٩الذي أنعقد في أستراليا بضرورة احترام العلاقات القائمة بين الموقع الأثري والسكان المحليين والمحافظة عليها كي تدوم، وفسح المجال للأشخاص والمجموعات ذوي العلاقة في الموقع الأثري والعاملين بإدارة الموقع على التعمق بمعرفتهم بالقيم التراثية ،وهذا الاحترام لا بد أن يكون ضمن المرحلة الابتدائية لأهداف خطة التطوير بالموقع ،وتفعليه للوصول إلى نتائج مرضية بين الطرفين والتعرف على قيمة الإرث الثقافي.

وقد أنصبت أعمال خطة التطوير على الموقع الأثري فقط، دون التعرف على حاجات المنطقة من أجل تنميتها وتكاملها مع الموقع الأثري ، وهذا ليس بالموضوع الجديد، بل أقرت اتفاقية التراث

العالمي لعام ١٩٧٢ خلال خطة الحفاظ على مواقع التـــراث الثقـــافي، بـــأن يقـــوم الإدرايـــون والمتخصصون بفهم احتياجات المجتمع المحلي ،ووضع الاستراتجية والخطط التي تتناسب مع القدرات والموارد المحلية المتوفرة ؛كأصحاب الحرف التقليدية (برنارد ويوكيليتو ١٩٩٨) ،وهذا الأمر لم يكـــن متواجدا في خطة التطوير لتوفير فرص عمل للمجتمع المحلي الذي يوصف أغلبه بأنهم من أصـــحاب الدخل المحدود أو تنمية قدراتهم من أجل توفير العيش الكريم ،وأهم مثال على ذلك عندما قامـــت الحكومة الجورجية لعام ١٩٩٨ بالتعاون مع البنك الدولي بمشاركة المجتمع المحلي في إعداد خطـــط التطوير وبرامج التوعية حول أهمية الإرث الثقافي، والتي ساهمت بتخفيف نسبة الفقر وتوفير فرص العمل لأكثر من ٢٠٠٠ وظيفة شاغرة لقطاع الخدمات السياحية.

لاننسى أيضا أن الخطة الاستراتجية لوزارة السياحة والآثار لعام ٢٠٠٤ –٢٠١٠ ركـــزت علـــى إبراز المعالم الثقافية في الأردن لتكون مناطق جذب سياحي لها مـــردود قـــومي ،وتطـــوير الـــوعي السياحي للمجتمعات المحلية بتاريخ الأردن في إطار التنمية المستدامة للسياحه ودمـــج المجتمعـــات المحلي والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مثل هذه المشاريع ،غير أنه لم يكن واضحا وفاعلا في خطة التطويرالخاصة بجبل القلعة حيث تعد الوزارة المشارك الأول في خطة التطوير لجبل القلعة وهي المعنية بالوصول للمجتمع المحلي وإعداد البرامج والخطط التي أقرها هذه الاستراتجية ،لأننا نبحـــث خلال أي مشروع من هذا النوع عن رفع المستوى المعيشي للمواطن وتخفيف نسبة البطالة والفقر.

نتائج الدراسة

للتعرف على أهم نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها من خلال الإجابة على أسئلة الدارسة ،فقد جاءت على النحو التالي :

السؤال الأول: ما هي نسبة التوعية الأثرية للمجتمع المحلي حول ،أهمية الإرث التاريخي والحضاري الذي يمثل العامود الفقري للدخل الاقتصادي في البلد ؟

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ،أن هناك ٨٨ % من حجم العينة لا يتوفر لديهم توعية أثرية حول أهمية الإرث الثقافي ،الذي يساهم في رفع الدخل الاقتصادي للبلد ،وهذه النسبة جاءت نتيجة عدم وجود السياسات والاستراتجيات بإعداد البرامج التوعوية الدائمة والمستمرة ،حول أثر السياحة والمواقع الثقافية، لما لها من أهمية قصوى عند بعض الدول المتقدمة ،عوضا عن أن كثيرا من المواطنين لا تتوفر لديهم الرغبة في زيادة وعيهم في هذا المجال .

وهذه العملية ليست بالسهلة ،لكن يجب على جميع القطاعات الحكومية وغيرالحكومية ،المساهمة في إعداد مثل هذه البرامج التوعوية الفاعلة ، للتعرف على إرثهم الثقافي واحترامه ،وأهميته في رفع المستوى الثقافي والتعليمي للشعوب .

السؤال الثاني: هل هناك ارتباط بين أعضاء المجتمع المحلي ومكان سكنهم في الوقت الحالي،وخصوصا في هذه الفترة التي بدأ سكانها بهجرها لعدة أسباب ، منها: طمع أصحابها بتمليكها لأمانة عمان بمبالغ عالية ، سوء تنظيمها ،قديمة ومدمرة وبحاجة لأموال لترميمها وصيانتها ؟

أشارت نتائج التحليل إلى أن هناك ٨٨ % من حجم العينة، لا يرغبون بالانتقال من مناطق سكناهم ،لارتباطهم الروحي بهذا المكان ورغبتهم في الاحتفاظ بهذه الأبنية كون التعويض المالي لا

يكفي لسد حاجات المكان البديل للسكن بسبب الغلاء المعيشي وارتفاع أجور السكن والشراء في حالة تم استملاكها من قبل أمانة عمان حسب الأقاويل المتداولة بين السكان المجاورين ،والبعض الآخر من السكان المحليين ارتبطوا بمكان سكناهم لكي يستفيدوا منه بتأجيره للعمالة الوافدة وأصحاب الدخل المحدود ،بدل أن تكون مهجورة هذا من جهة ،ومن جهة ثانية إن باقي العينات كانت تطلب الانتقال والهجرة من مناطق سكناهم إلى مكان جديد ،تتوفر به الخدمات والبيئة النظيفة والبعد عن الضوضاء والازدحام بعد أن أصبحت بيوتهم مهدمة وآيلة للسقوط ،يمكن أن يكون ترميمها وإعادة بنائها يحتاج إلى مبالغ كبيرة وقدرة الأهالي على ذلك تبقى محدودة.

السؤال الثالث: هل تم إدماج المجتمع المحلي المجاور للقلعة في خطة تطوير جبل القلعة التي أقرت في عام ٢٠٠٧ بمشاركة عدة جهات (مشروع تطوير السياحة في الأردن USAID، دائرة الآثار العامة، أمانة عمان الكبرى ،وزارة السياحة والآثار).

أظهرت النتائج دون أي تحيز أن هناك إهمالاً كبيراً في عملية إدماج السكان في عملية التنمية والتطوير للموقع الأثري ،حيث أشارت النتائج إلى أن ٩٦% من حجم العينة أكدوا أنهم همشوا ولم تتم استشارتهم في عمليات تطوير جبل القلعة ،وهذا التهميش يساهم مساهمة كبيرة في عدم انتماء واحترام السكان المحليين إلى الموقع الأثري بشكل يؤدي إلى تطويره وتنميته بشكل كبير.

أن هذه النسبة عالية جدا يجب أن تتدارك بالوقت الحالي من قبل الجهات المعنية بإرضاء المجتمع المحلي ،وخاصة أن خطط التطوير لا تزال قائمة حتى هذه اللحظة في الموقع وتستعد لخطط جديدة للجهة الغربية للموقع الأثري ،حيث تحتاج الخطوة القادمة إلى التعامل مع افراد المجتمع المحلي كعنصر هام في إدماجه ومشاركته بخطة التطوير أو ما ينوب عنهم بتقديم مقترحاتهم وحاجاتهم الضرورية والتي تتوافق مع الخطة الجديدة.

السؤال الرابع: ما مدى فعالية مشاركة المجتمع المحلي في الاستراتجية الوطنية لتطوير القطاع السياحي في الأردن ؟

حذت هذه الاستراتجية لتطوير الوعي السياحي بثقافة وإرث المملكة وحضارتها وكنوزها الأثرية في إطار التنمية السياحية المستدامة ،ودمج المجتمعات المحلية والمؤسسات غير الحكومية في المشاريع السياحية.

حسب التحليل الإحصائي السابق المتعلقة بالمعرفة والمشاركة في الاستراتيجية الوطنية لتطوير القطاع السياحي في الأردن للمجتمع المحلي، تبين أن هناك ثمانية أشخاص فقط أجابوا بأنهم يعرفون ويشاركون في الاستراتيجية الوطنية لتطوير القطاع السياحي في الأردن ،ولكن في المقابل ٤٢ أجابوا بالنفي وهذا ما يدل على أن الاستراتيجية الوطنية لتطوير القطاع السياحي في الأردن ،تتم من خلال أشخاص معينين دون مشاركة عامة الشعب ،وهذا دليل كافٍ في عدم مشاركته الفاعلة في هذه الاستراتجية التي تجب أن تعمم على كافة المواطنين ،لانها تخص تطوير القطاع السياحي في الاردن.

السؤال الخامس: ما هي نسبة مشاركة المجتمع المحلي في مشروع المخطط الشمولي لمدينة عمان؟

كانت الإجابة حول نسبة عدم مشاركة المجتمع المحلي في مشروع المخطط الشمولي لمدينة عمان ٧٤% ،وهذه النسبة مرتفعة جدا تظهر من خلالها حاجة المسؤولين إعادة استشارة الكثير من المواطنين وتوعيتهم حول المخطط الشمولي لمدينة عمان من جهة، ومن جهة أخرى بما أن أهداف المخطط الشمولي لمدينة عمان ،الحفاظ على الإرث الثقافي وتقديمه بصورة أفضل للسائح ورفع من مستوى الخدمات والعيش الكريم للمجتمع المحلي ،لذا لا بد للجهات المعنية بالمخطط الشمولي إعلام المواطن الأردني به وأهميته ، وخصوصا أن المدينة اليوم تعاني من افتقاد الكثير من خدمات

البنية التحتية الضرورية ،وخاصة تنظيم قطاع المرور والذي من شانه أن يخدم قطاع السياحة بشكل كبير.

السؤال السادس: ما هي حالة المباني السكنية المجاورة للموقع الأثري، وإمكانية تنميتها لتكون ذات منفعة اقتصادية لأصحابها ؟

تشير إجابات المواطنين المالكين للمباني السكنية المجاورة للموقع الأثري إلى أن حالة المباني السكنية مدمرة ومتآكلة بشكل كبير وآيلة للسقوط ،ولا بد من ترميمها ،حيث أفاد ١٧ من عينة الدراسة بقبولهم أي اقتراح للحفاظ على المبنى التراثي حتى لا ينهار ويفقد هويته الثقافية ،وذلك بأجراء أعمال الصيانة والترميم واستغلال جزء منه ليقدم دعماً مادياً لأصحابه بإنشاء _ على سبيل المثال_محال تحف تقليدية ،وهذا من شأنه أن يساعد في تحقيق منافع اقتصادية للسكان المحليين واحترامهم للمكان ، وترميم هذه المباني سيؤدي إلى الحصول على بيت جميل ومرمم وبنفس الوقت يخفف العبء على أي جهة حكومية تنوي استملاك المباني القديمة في المستقبل، بأن تدفع مبالغ طائلة تؤدي إلى العجز المالي في ميزانيتها ،أما باقي عينات الدراسة ٣٣ فقد رفضوا ترميم أي جزء من بيوتهم واستغلاله لمنفعتهم الاقتصادية لأسباب اجتماعية ،ونستنتج من ذلك جهل في التوعية الثقافية والتعليمية لديهم.

السؤال السابع: هل هناك تطبيق لقانون حماية التراث العمراني والحضري للمباني المحيطة بالموقع الأثري من الهدم والإزالة التي بنيت مع بداية القرن العشرين؟

أظهرت إجابات المواطنين في منطقة جبل القلعة، أن هناك ضرورة كبيرة لتفعيل قوانين حماية التراث العمراني والحضري للمباني المحيطة من الجهات المختصة المؤلفة من البلديات وأمانة عمان الكبرى، حيث جاءت قيمة الوسط الحسابي ٤,٣٢٠ مرتفعة ،وهذا ما يشير إلى أن للقوانين دوراً كبيراً في

حماية المباني التراثية المتبقية والمجاورة للموقع الأثري ،التي لا بد من الحفاظ عليهـا مـن الـزوال وخصوصا لأنها أصبحت قليلة في وسط العاصمة بعد أعمال التوسع العمراني .

السؤال الثامن :ما هي رودود فعل أعضاء المجتمع المحلي على أهمية إعادة استخدام الموقع الأثري في جبل القلعة للحفلات الخاصة والعامة؟

أظهرت النتائج الأولية لإجابات عينات الدراسة على هذا السؤال، أن نسبة ٨٨% من الـسكان رفضوا إقامة الحفلات الخاصة والعامة التي تسبب الإزعاج الدائم لهم وتعريض الموقع للدمار جـراء استمرارها ، دون الإدراك بأن الضرر لايحصل منذ البداية ،وإنما سوف يظهر بعد عدة سنوات .

وكما بينت النتائج رفض إقامة أي مناسبات أو حفلات ،كون المنطقة المختارة لإقامتها كانت داخل حرم المعبد وساحة القصر الاموي ،التي كثرت بها القبور والمدافن التي تسي لحرمتها ،وإذا فـرض الامر عليها ،يجب على الجهات المعنية اختيار منطقة آخرى بديلة ، بعيدة عن القبـور والـسكان المجاوريين.

التوصيات

بالاعتماد على النتائج أعلاه يمكن الخروج بهذه التوصيات:

١- ضرورة التعاون بين الجهات المختصة والمواطنين بعمليات التطوير في الموقع خطوة بخطوة والتشجيع على التعاون للحفاظ على الموقع الأثري وتكامله.

٢- ضرورة إشراك المواطنين القريبين من الموقع الأثري في عملية التخطيط للتعرف على حاجاتهم ومتطلباتهم والسعي لأجل تحقيقها.

٣- الشروع بخطة حماية هذه المواقع بطريقة تجعل من جبل القلعة مقصدا للسياح الأجانب والعمل على تطويره ،وأيضاً يجذب المواطنين من كل أماكن المملكة، أي العمل الجاد على تحديث الموقع بحيث يصبح متنزهاً آثرياً تتلاقى فيه طبيعة الآثار مع الروح التاريخية لمدينة عمان.

٤- توجيه المؤسسات الحكومية والخاصة المعنية بمشاريع التطوير والتنمية المستدامة إلى عدم تجاهل المجتمع المحلي ، من خلال وضع آلية وأسس يتم الاعتماد عليها أثناء مشاريع التنمية والتطوير ، لأن عدم قناعته وإرضائه ،ربما يسبب عملية عكسية في عدم نجاح هذه المشاريع.

٥- إعداد خطة إدارية تنموية للمباني السكنية المجاورة للموقع الأثري، واستثمار جزء منها لمصلحة أصحابها ،خصوصا التراثية منها في توفير الخدمات للسواح كبيع التحف التقليدية والحلي المرتبطه بتاريخ المكان ،لتدر عليهم الدخل المادي وفرص عمل جديدة حتى نصل إلى تعريف المجتمع المحلي بأهمية الإرث الثقافي ،وفرصة لتمكن السائح من التعرف على عادات وتقاليد السكان المحليين.

٦- التنسيق الدائم بين وزارة السياحة والآثار ودائرة الآثار العامة وأمانة عمان الكبرى بالعمل كفريق واحد في إبراز القيمة الثقافية للإرث الأردني وإعداد خطط التنمية والتطوير لخدمة البلد والمواطن ،بعيدا عن العمل الفردي في اتجاه واحد.

٧- تشكيل مجلس محلي ممثل من أعضاء المجتمع المحلي المجاور للموقع الأثري يعمل جنبا إلى جنب مع الجهات المعنية بخطط التطوير والتنمية للمواقع الأثرية في تقديم الاقتراحات وعرض الخدمات المطلوب توافرها بالمنطقة ،ومن الضروري أن يكون أعضاء المجلس المحلي ذوي خبرة كافية واطلاع مستمر على حاجات المنطقة.

٨- إعداد برامج التوعية الأثرية المستمرة للمواطن الأردني حول أهمية الارث الثقافي ودوره في تحسين الدخل المحلي والفردي عن طريق وسائل الإعلام والصحف والمدارس والجامعات وشبكات الإنترنت ،خصوصا بعد أن أظهرت نتائج التحليل للاستبانه أن نسبة ٨٨% من السكان المحليين يفتقرون لأي برنامج من برامج التوعية الأثرية .

٩- تفعيل دور المدارس الثلاث الموجودة بمنطقة جبل القلعة حول توعية الطلبة بأهمية الموقع الاثري للحفاظ عليه من العبث ،وتوعيتهم بأهميته على الاقتصاد المحلي،من خلال إقامة المعارض وتنظيم المحاظرات داخل هذه المدارس أو بالموقع الاثري تحت إشراف إدارة جبل القلعة .

الملاحق

الصور

صورة رقم (٣) صورة للجزء العلوي لأثار جبل القلعة .

صورة رقم (٤) صورة للجزء الأوسط لآثار جبل القلعة .

صورة رقم (٥) صورة للجزء السفلي لآثار جبل القلعة .

صورة رقم (٦) صورة فضائية لموقع اثار جبل القلعة والمباني السكنية .

صورة رقم (٧) صورة جوية لاثار جبل القلعة والحي السكني .

صورة رقم (٩) صورة لظاهرة رم النفايات فوق المباني السكنية القريبة من الموقع الاثري .

صورة رقم (١٠) صورة للمباني السكنية المهدمة والمهجورة قرب اثار جبل القلعة من الجهة الجنوبية الشرقية.

صورة رقم (١١) صورة للمباني التراثية تقع اسفل اثار جبل القلعة من الجهة الجنوبية الشرقية.

صورة رقم (١٢) صورة لاهم المباني التراثية القائمة بالمنطقة .

صورة رقم (١٣) صورة للمباني السكنية المهجورة التي بنيت على انقاض اساسات البيوت التراثية والاثرية.

صورة رقم (١٤) صورة للبيوت السكنية الحديثة متعددة الطوابق قرب حدود القلعة .

صورة رقم (١٥) صورة لمبنى تراثي قديم مؤجر على حدود شارع سلمى ابن الاكوع .

صورة رقم (١٦) صورة لمترل العمايرة الواقع على الجهة الجنوبية الشرقية قرب البرج المرمم .

صورة رقم (١٧) صورة لمترل القيسي الحديث المؤلف من عدة طوابق قرب الموقع الاثري من الجهة الجنوبية.

صورة رقم (١٨) صورة للمباني السكنية المهجورة التي بنيت على اساسات مباني تراثية.

صورة رقم (١٩) صورة لاعمال الصيانة والترميم للبرج الجنوبي الشرقي .

الاشكال :

شكل رقم (١) خريطة الاردن تبين موقع اثار جبل القلعة بالعاصمة عمان .

شكل رقم (٢) مخطط كنتوري لموقع اثار جبل القلعة يبين المعالم التاريخية.

شكل رقم (٨) مخطط لاثار جبل القلعة وموقع المباني السكنية موضوع الدراسة.

ملحق الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

اعزائي سكان جبل القلعة ....

هذا الاستبيان يهدف الى دراسة انطباع السكان المحليين المجاوريين لجبل القلعة الاثري حول أهمية الموقع الاثري وادراكهم حول خطة التنمية الجديدة وما هو دورهم في المشاركة في هذه الخطة وما تقدمه من فائدة في تحسين الظروف المعيشيه ،سوف يقوم بهذه الدراسة الطالب حسام حجازين كمتطلب لدرجة الماجستير بعنوان المجتمع المحلي بين السياسات العشوائية والتنمية المستدامة لإدارة الارث - حالة دراسية جبل القلعة الاثري .

ارجو التكرم بالاجابة عن الاستبيان التالي والذي يحتاج لدقائق معدودة ،مع التأكيد بان لا تكتب الاسماء عليه وان نتائج الاستبيان سيتم التعامل معها بسرية تامة لاغراض البحث العلمي .

شكرا لكم على تعاونكم ....

حسام حجازين

ماجستير في ادارة المصادر التراثية
جامعة اليرموك

ملاحظة : سوف يوزع الاستبيان على السكان المحليين لاثار جبل القلعة الذين يقطنون في الجهة الجنوبية الشرقية (السفح) والمجاوريين للموقع مباشرة.

الجزء الاول

البيانات الشخصية

أرجو تحديد البيانات الشخصية بالاجابة على الاسئلة التالية:

١- الجنس :
- ذكر ( )
- انثى ( )

٢- الحالة الاجتماعية :

متزوج ( ) اعزب ( ) ارمل ( )

٣- الجنسية ( ).

٤- المستوى التعليمي :

جامعي ( ) ثانوني ( ) اعدادي ( ) ابتدائي ( ) أمي ( ) .

٥- الحالة الوظيفية :

موظف ( ) عمل حر( ) لا يعمل ( ).

الجزء الثاني

بيانات خاصة بمكان السكن

١ـ ملكية البناء

مستاجر ( )   ملاك ( ) .

٢ـ حالة المبنى .

حديث ( )   قديم ( ) .

٣ـ هل الخدمات متوفره بمنطقة السكن ،كالادراج والبنية التحتية والممرات ....الخ.

نعم ( )   لا ( )

٤ـ هل يتوفر الامان والاستقرار في منطقة السكن.

نعم (   )   لا (   )

٤ـ هل تفكر بالانتقال من مكان سكنك الى مكان اخر .

نعم (   )   لا (   )

٥ـ هل انت موافق بتمليك منزلك الى جهة ما.

نعم (   )   لا (   )

٦ـ هل توافق بان يرمم بيتك ويستغل جزء منه لخدمة السياحة ويقد لك الدعم المادي المستمر.

نعم (   )   لا (   )

الجزء الثالث

بيانات تتعلق بالتنمية المستدامة لتطوير مشروع قلعة عمان الجديد .

أرجو تحديد رايكم داخل المربع بوضع اشارة x في السؤال المطروح بالجدول المرفق .

رقم السؤال	السؤال	نعم	لا
١-	هل لديك معرفة بخصوص خطة تنمية الموقع الحالية ؟		
٢-	هل انت متفائل مع الخطة الجديدة لتنمية الموقع الاثري ؟		
٣-	هل تعتقد بان التغير الجديد الحالي بالموقع مناسب ؟		
٤-	هل شاركت في خطة ادارة الموقع الجديدة ؟		
٥-	هل تعتقد بان هناك اي فائدة مرجوة من خطة التنمية الجديدة للمجتمع المحلي الذي يقيم حول قلعة عمان؟		
٦-	هل شاركت في اي برامج تتعلق بالتوعية الاثرية حول اهمية الارث الثقافي ؟		
٧-	هل لديك اي معرفة اومشاركة في الاستراتيجية الوطنية لتطوير القطاع السياحي بالاردن ؟		
٨-	هل لديك اي معرفة اومشاركة في مشروع المخطط الشمولي لمدينة عمان ؟		
٩-	هل انت موافق على الانشاءات الاسمنتية التي تحدث الان بجبل القلعة؟		
١٠-	هل تعتقد بان التطوير الجديد بجبل القلعة سوف يفقده روح المكان؟		
١١-	هل توافق على اقامة الحفلات الخاصة والمراسم والاعراس بالموقع الاثري ؟		

الجزء الرابع

أرجو تحديد رايك المناسب في الاسئلة المدونة بالجدول التالي وبشكل واضح .

المجتمع المحلي والتنمية المستدامة بالموقع

رقم السؤال	السؤال	اوافق جدا	اوافق	لا شي	لا اوافق	لا اوافق بشدة
١-	الارتباط الروحي المستمر بالمكان.					
٢-	تنمية المباني التراثية للحفاظ على هويتها التاريخية واستثمارها لمصلحة اصحابها لخدمة الزائر.					
٣-	ازالة المباني السكنية القديمة وهجرتها وتمليكها لامانة عمان					
٤-	سوف تحسن خطة التنمية الخدمات كالبنية التحتية والمدارس والشوارع .... الخ.					
٥-	توفير فرص العمل والاستثمار لابناء المنطقة.					
٦-	استقبال السائح الاجنبي وحسن ضيافته بالمكان.					
٧-	اقامة المحاضرات وبرامج التوعية الاثرية للسكان المجاوريين حول اهمية الارث الثقافي الذي يمثل العامود الفقري للدخل القومي.					
٨-	التخفيف من الجرائم واصحاب السوابق بالتواجد المستمر داخل المباني المهجوره					
٩-	المجتمع المحلي والقريب من الموقع الاثري عنصر فعال للمشاركة في خطة التنمية الجديدة للموقع الاثري والمباني السكنية					
١٠-	تفعيل قانون جديد يحمي المواقع التراثية التي بنيت بعد عام ١٧٥٠ م التي من ضمها مبانيكم.					
١١-	وجود ممثلين عن المجتمع المحلي في الاطلاع على خطط التنمية والتطوير بالمنطقة .					
١٢-	أنفاق السائح الاجنبي الزائر الى العاصمة عمان يقدم فائده للمجتمع المحلي.					

شكرا جزيلا ....

ملحق الاختصارات والمفاهيم المستخدمة في الرسالة

١- مشروع سياحه في الاردن

USAID. United State Agency of International Development:

٢- منظمة الايكوموس

ICOMOS: International Council on Monuments.

٣- اليونسكو

UNSECO: United Nations Educational Scientific and Cultural Organization.

٤- المعهد الأميركي للأبحاث الشرقية

ACOR : American Center of Oriental Research.

٥- البنك الدولي للاستثمار والتطوير للتراث الثقافي

World Bank: World Bank Investment in Cultural Heritage and Development.

٦-ميثاق بورا لحفظ المواقع ذات الاهمية الثقافية

THE Burra Charter, the Australia Icomos for the conservation of places of cultural significance.

قائمة المراجع

المراجع العربية

الحديدي ،عدنان.

١٩٩٦

الاردن وفلسطين تاريخ وحضارة،عمان،الطبعة الاولى،دار البشير.

السوارية،نوفان.

١٩٩٥

عمان وجوارها خلال الفترة ١٨٦٤-١٩٢١م،عمان ،الطبعة الاولى،منشورات بنك الاعمال.

العابدي ،محمود.

١٩٧١

عمان في ماضيها وحاضرها،عمان،الطبعه الاولى.

العبادي ،احمد عويدي .

٢٠٠٥

عشائر الأردن جولات ميدانية وتحليلات ، عمان ،الطبعة الاولى ، الأهلية للنشر والتوزيع.

المدون العالمية لاداب السياحه،المادة ١، لسنة ٢٠٠١.

المؤمني ،احمد.

١٩٩٦

رسالة ماجستير ،العمونيين في ضوء الحفريات الجديدة في جبل القلعة (عمان) وفي خلدا، الجامعة

الاردنية .

أمانة عمان الكبرى.

٢٠٠٧

استراتجية نمو مدينة عمان المرحلية ، الوثيقة المرجعية لانشاء المباني ذات الكثافة العالية

متعددة الاستعمال، عمان- الاردن .

امانة عمان الكبرى.

١٨حزيران ٢٠٠٧

إعادة تطوير المحاور الرئيسية، المدينة " القابلة للحياة " هي المدينة المنظمة ... ولها روح،

عمان- الاردن.

امانة عمان الكبرى .

٢٠٠٨ - ٢٠٠٩

الخطة الاستراتجية لامانة عمان الكبرى للاعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٩)

الاصدار الثاني (الخطة المحدثة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩)، عمان- الاردن .

زيادين ،فوزي.

٢٠٠٥

عمان الكبرى آثار وحضارة ،عمان، الطبعة الثانية .

رشيد ، عبدالله .

١٩٨٣

ملامح الحياة الشعبية في مدينة عمان ١٨٧٨-١٩٤٨ ،عمان ،دائرة الثقافة والفنون ، .

غوانمه ،يوسف.

١٩٧٩

عمان حضارتها وتاريخها ،عمان ،دار الملوك للصحافة والنشر.

مشروع سياحه ٢ .

تشرين أول ٢٠٠٨

عمان _الاردن.

وزارة السياحة والاثار الاردنية .

٢٠٠٤

استراتجية السياحة الوطنية لعام ٢٠٠٤-٢٠١٠

عمان- الاردن.

المراجع الأجنبية

Abraham, G. Baker, A. and Lane, J.

٢٠٠٠

The comprehensive development of the city of Luxor project, Egypt, Final structure plan, volume one-Technical Report, Cario, Egypt.

Al-Muheisen, Z.

٢٠٠٩

The Water Engineering and Irrigation System of the Nabataeans, Faculty of archaeological and anthropology, Yarmouk University Irbid –Jordan: National Press-Jordan.

Anglin, L.

٢٠٠٧

Jordan tourism Development project (siyaha), ٢٢٣٣٠ site management plan for the citadel

Report phase ١.

Burra Charter

١٩٩٩

The Australia Icomos Charter for the conservation of Places of Cultural Significance.

Department of Economic and Social Affairs.

١٩٩٩

Tourism and sustainable development, *Commission on sustainable development,* New York, seventh session, ١-٢.

European Commission.

٢٠٠٧

Strategy for the development of Euro-Medititerranean cultural heritage, Belgium.

Hadidi, A.

١٩٩٢

Studies in the history and archaeology of Jordan, *Amman Philadelphia aspects of Roman Urbanism*, Amman –Jordan, forth edition

ICOMOS.

١٩٨٧

Charter for the conservation of historic Towns and Urban Area, Washington.

ICOMOS.

١٩٩٠

Charter for the protection and management of the archaeological heritage, Lausanne.

ICOMOS.

١٩٩٩

International cultural Tourism charter, *Managing Tourism at places of Heritage significance*, Mexico.

Joklehto, J.

١٩٩٨

Management guidelines for world cultural heritage sites, Italy, ICCROM.

Kanell Opoulos, C.

١٩٩٤

The *Great Temple of Amman*, ACOR, Amman –Jordan.

Koutsoukou, A.Russell, K.Najjar, M.and Momani, A.

١٩٩٧

The Great Temple of Amman-The excavations, American Center of Oriental Research, Amman Jordan.

Murphy, P, E.

١٩٨٥

Tourism: A Community Approach, London, Great Britain at the University Press, Cambridge.

Northedge, A.

١٩٨٣

Annual of the Department of Antiquities, The fortification of Qalat Amman, Amman.

Nuryanti, W.

١٩٩٧

Tourism and Heritage Management, Indonesia: Gadjahmada University Press.

Pederson, A.

٢٠٠٢

Managing *Tourism of World Heritage sites*, A Practical Manual for World Heritage Site Manager, UNESCO.

Sdrali, D and Chazapi, K.

٢٠٠٧

Cultural Tourism in a Creek insular community: the residents perspective, Harokopio University, Empirikio High School of Andros.

Siyaha

٢٠٠٦

A future for the Past, *Toward a Strategic Direction for the Madaba Institute for Mosaic Art and Restoration,* Amman – Jordan.

Shunnaq, M.and Ried, F, M.

٢٠٠٠

From Antiquity laws to heritage legistration: Towards a National, Strategy *for Jordanian cultural resource management.*

UNSECO.

١٩٧٢

Operational guidelines for the implementation of the World Heritage convention, Paris.

USAID

٢٠٠٧

Jordan Tourism Development Project, Tourism Growth and Investment Opportunities in Maddaba, Amman-Jordan.

USAID

٢٠٠٧

Tourism Jordan, Jordan National Tourism Public Awareness Strategy ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

World Bank Investment in Cultural Heritage and Development.

٢٠٠٠

Summers of Investment Projects under Implementation and in Preparation, *Second Social Fund for Development Project*, Social Protection Sector, Yemen.

World Bank Investment in Cultural Heritage and Development.

٢٠٠١

Summers of Investment Projects under Implementation and in Preparation, *Cultural Heritage Project*, Urban Development sector, Tunisia.

World Bank Investment in Cultural Heritage and Development.

٢٠٠٠

Summers of Investment Projects under Implementation and in Preparation, *Rajasthan District Poverty Initiatives*, Health and Other Social Services, India

World Bank Investment in Cultural Heritage and Development.

١٩٩٨

Summers of Investment Projects under Implementation and in Preparation, *Rajasthan District Poverty Initiatives*, Cultural Heritage Project, Georgia.

Ziadeh, A.

٢٠٠٧

Tourism Report Sector, *Capital investment*, Amman-Jordan.

Zayadine, F.

١٩٧٣

"*Recent Excavation on the Citadel Amman* "Annual of the Department of Antiquities of Jordan, edit ١٨, Amman-Jordan.

Zayadine, F.

١٩٧٧-١٩٧٨

"Excavations on the Upper Citadel of Amman –Area A (١٩٧٥-١٩٧٧)", Annual of the Department of Antiquities of Jordan, edit ٢٢, Amman- Jordan.